بناء السلام

مصالحة مستدامة في المجتمعات المنقسمة

بناء السلام

مصالحة مستدامة في المجتمعات المنقسمة

جون بول ليدراخ

معلومات الطبعة الانكليزية

Building Peace

Sustainable Reconciliation in Divided Societies

John Paul Lederach

© 1997 by Endowment of the United States Institute of Peace

United States Institute of Peace Press

First published 1997. Tenth Printing 2013

معلومات الطبعة العربية

إصدار جمعية الأمل العراقية، 2021

جميع حقوق الطبع او إعادة النشر باللغة العربية محفوظة لجمعية الأمل العراقية

www.Iraqi-alamal.org

جميع حقوق النشر محفوظة للناشر، ولا يحق لاي شخص أومؤسسة أوجهة، إعادة إصدار هذا الكتاب، أوجزء منه، أونقله، بأي شكل أوواسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أوميكانيكية، بما في ذلك النسخ أوالتسجيل أوالتخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من أصحاب الحقوق

All right reserved, is not entitled to any person or institution or entity, reissue of this book, or part therefor, or transmitted in any form, or mode of mode of transmission of information, whether electronic or mechanical, including photocopying recording or storage and retrieval, without written permission from rights holders.

جميع حقوق النشر واعادة الطبع والتوزيع محفوظة لجمعية الامل العراقية

All rights of publication, distribution, and reprinting are reserved for Iraqi Al-Amal Association

Funded by the European Union

DANMISSION

HIWAROUNA

Iraqi Al-Amal Association NGO

تنبيه: إن جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي كاتبها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر.

ISBN: 978- 1 -77472 -108 -7

جون بول ليدراخ

بناء السلام

مصالحة مستدامة في المجتمعات المنقسمة

ترجمة

غسان مكارم

المراجعة اللغوية

الدكتور أحمد كاظم

جمعية الأمل العراقية
Iraqi Al-Amal Association
NGO منظمة غير حكومية

الفهرس

تقديم 7
شكر وتقدير 11
مقدمة 13
القسم الأول: النزاعات المسلّحة المعاصرة 17
1. نظرة عامة شاملة 19
2. خصائص المجتمعات عميقة الانقسام 27
الجزء الثاني: بناء السلام ـ إطار مفاهيمي 35
3. المصالحة: بناء العلاقة 39
4. البنية: عدسات تصوير المشهد العام 51
5. المسار: ديناميات الصراع وتطوره 75
6. إطار متكامل لبناء السلام 83
7. الموارد: جعل السلام ممكنًا 95
8. التنسيق: نقاط التواصل 107
9. التحضير لبناء السلام 115
10. التقييم الاستراتيجي المستجيب 135
11. خاتمة 155
تطبيق المفاهيم على الحالات: أربع دراسات حالة أفريقية 159
الهوامش 189
المصادر 201

تقديم

ريتشارد هـ. سولومون، رئيس معهد الولايات المتحدة للسلام

يقول جون بول ليدراخ في مقدمة هذا الكتاب الرائع»: أطروحتي متواضعة بعض الشيء». «أعتقد أن طبيعة الصراع المعاصر وخصائصه تشير إلى الحاجة إلى مجموعة من المفاهيم والأساليب التي تتخطى الدبلوماسية الدولية التقليدية.» ربما يكون في هذه الأطروحة، كما يدعي المؤلف، بعض التواضع، لكن آثارها بالتأكيد ليست كذلك.

يضع ليدراخ في هذا الكتاب إطارًا شديد الوضوح والبصيرة، طَموحًا في سعته وعمقه بقدر طموح هدفه المنشود، أي خلق «السلام المستدام» في مجتمعات يمزّقها الانقسام والعنف، ويَقصدُ به الكاتبُ أمورًا أكبر بكثير من المهام الصعبة فعلًا كالتوسّط لوقف إطلاق النار، أو التفاوض على اتفاقية سلام، أو تطبيق معاهدة سلام متعددة الأوجه. لكن السلام المستدام يتطلّب ألّا يقوم الخصوم القدماء بإلقاء السلاح فحسب، بل بتحقيقهم مصالحةً عميقةً مستمرةً تستفيد من شبكة علاقات وآليات على امتداد المجتمع ترفع من شأن العدالة وتعالج الأسباب الجذرية للعداوات قبل أن تعيد إنتاج التوترات المُزَعزِعَة. ويُلاحظ ليدراخ ارتقاء ذلك الأمر إلى «تحوّل نموذجي» خارج الأطر والنشاطات التقليدية التي تشكّل الدبلوماسية الدولية، «بعيدًا عن هاجس إنجاز القضايا، نحو إطار مرجعي يتيح التركيز على ترميم العلاقات وإعادة بنائها.»

تبيّن التغييرات اللازمة لإيجاد مثل هذه المصالحة من حيث حجم التغييرات وطبيعتها الإطار الذي يتخيّل فيه ليدراخ الصراع الداخلي المعاصر ووسائل تحوّله. بجرأة منعشة واتساع الرؤية، يؤكد المؤلف أهمية مشاركة قطاعات المجتمع كافة

في بناء السلام (مع أهمية ما يؤديه القادة من «المستوى المتوسط» بدلاً من «المستوى الأعلى»)، ويؤكد أن علينا لا أن نعالج القضايا العاجلة في الصراع فحسب، بل الهواجس النظامية والما تحت نظامية الأشمل، وأن الصراع يتقدّم عبر المراحل وأن بناء السلام هو عملية مستمرة لأدوار ووظائف وأنشطة مترابطة، وأن موارد السلام تكتسب الطابع الاجتماعي الثقافي وكذلك الاجتماعي الاقتصادي، وأن إعادة تعريف العلاقات واستعادتها يعتمد على إنشاء بنية تحتية ديناميكية متجاوبة لبناء السلام. ويحثّنا ليدراخ على إعادة سبك عملية إعداد الناس لمساعي بناء السلام، مع التركيز على مقاربة موجّهة نحو المسار تستجيب للسياق الفعلي.

إنه لبرنامج طموح على أقل تقدير، وهو يتجاوز إلى حد بعيد أشكال الأنشطة المعتادة لصنع السلام وبنائه والحفاظ عليه، المتمثّل بمبعوثين رفيعي المستوى يتنقلون بين العواصم، وجنود بقبعات زرق يجوبون الشوارع، ومنظمات غير حكومية توفّر الطعام أو المشورة، أو حتى جهود بناء المجتمع المدني أو إرساء سيادة القانون. ولا يغيب أي من هذه الأنشطة عن مخطط ليدراخ العام، لكن علينا إلقاء ضوء جديد عليها ذي غايات مختلفة. إن «بناء السلام» في معجم ليدراخ لا يبدأ ويتوقف مع الإطلاق والاختتامل عملية تقوم بها الأمم المتحدة مثلاً، أو مع إنشاء أحزاب سياسية أو إجراء الانتخابات، بل «يَعدُّ بناء السلام مفهومًا يشمل مجموعة كاملة من العمليات والمقاربات والمراحل اللازمة ويولّدها ويدعمها، لتحويل الصراع إلى علاقات أكثر استدامة وسلمية.»

نرى هذه النظرة الشاملة الجليّة في مختلف أجزاء كتاب «بناء السلام»، سواء عندما يقوم المؤلّف بتصوير طابع الصراع المعاصر، أو تحليل هيكل المجتمعات ذات الانقسامات العميقة، أو تقديم الوصفات لنحوّلها بشكل سلمي. لكن، كيف نستجيب نحن، قرّاء ليدراخ، لهذه النظرة الفائقة الحجم والشمول؟

قد يميل بعض النقاد، كما يتوقع ليدراخ، إلى رفض عمله لحسن نيته وغياب واقعيته، لكن هذا الحكم سطحيّ. يُعبّر كتاب «بناء السلام» عن حجّة بالغة التعقيد وصعبة المراس من قلم أحد كبار علماء الولايات المتحدة في مجال حل النزاعات،

الذي يبدو، على الرغم من مؤهلاته الأكاديمية، أكثر ارتياحًا عندما يضع أفكاره قيد التنفيذ. لقد أمضى معظم السنوات الخمسة عشرة الماضية في العمل مع مبادرات بناء السلام في الصومال وكولومبيا ونيكاراغوا وأيرلندا الشمالية والفلبين ومقاطعة الباسك في إسبانيا، مثلًا. وهو يُعلن في بداية هذا الكتاب أن «تفكيره ونهجه ينشآن من وجهة نظر الممارس لا المنظّر.» ونظرًا للصعوبات الأخيرة التي واجهها المجتمع الدولي في فرض التسويات من الخارج، فإن حجّة ليدراخ تستحق دراسة متأنية: قد يكون التدخل الخارجي أكثر فاعلية عندما يمكّن الجهات الفاعلة الأصلية من إنشاء بنية تحتية مكتفية ذاتيًا تتشكّل من المسارات التي تعزز المصالحة.

يرى ليدراخ أن هذا العمل هو محاولة للرد على طبيعة الصراعات المعاصرة من خلال الابتكار والواقعية معاً. وبينما يحث على تطوير الأفكار والممارسات التي تتجاوز التفاوض حول المصالح والقضايا الجوهرية يؤكد على ضرورة «الدهاء السياسي الثابت» ويدعو إلى اعتراف صريح بجسامة الصراعات ضمن الدولة الواحدة. أمّا إطار كتاب «بناء السلام» فله طبيعة مفاهيمية، ولكن مع توجّه عملي واضح. في الفصل الأخير، يشرح جون برندرغاست، الزميل التنفيذي في معهد الولايات المتحدة للسلام الذي عمل مع حكومات ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية، كيف يمكن استخدام عُدَّةَ ليدراخ النظريةَ في مواقف الحياة الواقعية، بالنظر إلى أربع حالات من الصراع في القارة الإفريقية.

أمّا الكتاب، فهو نسخة منقحة وموسعة بشكل كبير من مخطوطة نشرتها جامعة الأمم المتحدة في العام 1994 ـ مخطوطة استخدمها برنامج التعليم والتدريب التابع للمعهد في عمله لتدريب بناة السلام المحترفين. وقد دفعت الاستجابة المهمّة من المشاركين في هذه البرامج المعهد إلى دعم تطوير نسخة موسّعة ومحدّثة من المخطوطة الأصلية.

يُكمل «بناء السلام» أعمالًا أخرى نشرها المعهد ويقدّم إجابة مفاهيمية على الدراسات المتعمقة لصراعات داخلية وعمليات سلام محدّدة (مثلًا، دراسة ريتشارد سينج حول موزمبيق، وتقييم جون هيرش وروبرت أوكلي للصومال وعملية استعادة الأمل، وتأملات محمد سحنون في «الصومال: الفرص الضائعة») وكذلك الدراسات

الأوسع جغرافيًا («رعاية السلام» لفين هامبسون، «الأقليات المعرضة للخطر» لتيد غُر، و«حل النزاعات الأفريقية»، تحرير ديفيد سموك وتشستر كروكر). ويوفّر هذا الكتاب أيضًا منظورًا آخر لمجموعة الأساليب المفاهيمية المطروحة في منشورات المعهد، مثل «صنع السلام في الصراع الدولي»، تحرير ويليام زارتمان ولويس راسموسن، «منع الصراعات العنيفة» بقلم مايكل لوند، و«الاستقلالية» لروث لابيدوث، و«فنون القوة» لتشاز فريمان.

تشهد هذه المنشورات وغيرها على رغبتنا في توفير مجموعة متنوعة من المناهج المفيدة المحتملة للمجتمعات الأكاديمية وأطر صنع السياسات. ويُثبت هذا النطاق الكامل من الأعمال ليس التزام المعهد بتطوير النظرية فحسب، بل تعزيز الممارسة إلى حد أكبر. لقد نجح ليدراخ في تطوير الهدفين وتوسيع فهمنا حول العمق والاتساع في الجهد والمشاركة اللازمين لتحقيق السلام الدائم.

شكر وتقدير

يأتي هذا الكتاب نتيجة سنوات من التجارب والحوارات والعمل التعاوني، ومن الصعب إيفاء جميع الذين أثروا وساهموا في هذا المشروع كامل الاعتراف والشكر، إنّما هناك عدد من الزملاء والزميلات الذين يستحقون ذكرًا خاصًا.

أقدّر التشجيع المبكّر لتأليف الكتاب من كومار روبيسينيغي، الذي كان ينسّق سلسلة أطروحات جامعة الأمم المتحدة حول الصراع والحوكمة، التي نشرت بعض أجزاء هذا النص في السابق. وقد استفدت في أفكاري ومحتوى هذا الكتاب من تعاوني وعملي مع عدد من الزملاء والزميلات على مر السنوات، بما في ذلك سينثيا سامبسون ود. حزقيا أسيفا ود. رون كرايبيل ود.كريستوفر ميتشل وخوان غوتيريز وبيل بوتابتشوك، واستفدت كذلك على مستوى الممارسة من عملي الجماعي مع مؤسسة الحياة والسلام والزملاء والزميلات ستوري نورمارك وسوزان لوندن والأعضاء الصوماليين في لجنة الصومال من أجل السلام والمصالحة. وفي السنوات الماضية، ساعدتني جهود التدريب المكثّفة مع الزملاء والزميلات في مبادرة نيروبي للسلام Ergada ومنظمة العدالة والسلام Justapaz في بوغوتا، كولومبيا، على صياغة الأفكار والمفاهيم المطروحة في هذا الكتاب، وأنا ممتن جدًا لأصدقائي في أميركا اللاتينية لتحفيزهم لي وتوسيع آفاقي، وخاصة د. غوستافو باراخون والأب أندي شوغرين وريكاردو إسكيفيا وزويلاميريكا أورتيغا وأليخاندرو بيندا، وللزملاء والزميلات في أيرلندا، بريندان ماكاليستر وجو كامبل وماري فيتزدف. أشعر بشديد الامتنان كذلك لإتاحة الفرصة لي للعمل مع قسم التعليم والتدريب في معهد الولايات المتحدة للسلام ولدعم دان سنودرلي ونايجل كويني ولويس راسموسن في إعادة صياغة هذا النص. وأخيرًا، يدين هذا النص كثيرًا للتحرير المبكّر والمتّسق والرائع الذي قامت به سينثيا سامبسون والطاقم الرائع لمؤسسة بناء السلام في

جامعة المينونايت الشرقية، بما في ذلك روث زيمرمان، فيرنون جانتزي، لين كواي، تيري فيبس ويتمر، وشيريل هيلموث.

وأشعر بعميق الامتنان لجامعة الأمم المتحدة، ولا سيما القسم الأكاديمي والبروفيسور تاكاشي إنوغوشي، النائب الأول لرئيس الجامعة، لمنحي إذن استخدام وإعادة طباعة أجزاء من الدراسة الأصلية «بناء السلام» المنشورة في العام 1994 في سلسلة الجامعة حول الصراع والحوكمة.

مقدمة

قبل عدة سنوات، شاركت في سلسلة من مؤتمرات المصالحة الوطنية حول الصراع الصومالي برعاية الأمم المتحدة، وفي أحد هذه المؤتمرات، التقى صديق صومالي مقرب يشارك بوصفه مندوب منظمة صومالية غير حكومية ابن عمه في الممر، وكان الأخير رئيس حزب سياسي مؤثّر في مقديشو.

مازح صديقي ابن عمه بقوله «سيدي الرئيس» وقال له بفكاهة أهل الصومال المعتادة، «كيف تعتقدون يا أمراء الحرب أن أحدكم لديه الحق في أن يكون رئيسًا؟» كان يشير إلى المساومة السياسية، والمأزق الناتج عنها الذي يظهر في كل مؤتمر سلام صومالي، حول العشيرة، اقرأ الشخصية، التي سترتقي للرئاسة. أكمل، «ألا تعلم أن سقف المنزل سينهار من دون وجود إطار داعم؟»

أجابه الرئيس باستخدام استعارة أخرى، «أنت وأنا نعلم جيدًا أن العقل السليم في الجسم السليم، ولم أشهد في حياتي ساقين تمشيان أو ذراعين تتحركان من دون رأس.»

قال صديقي بحسرة عميقة: «لكن المنزل انهار، يا ابن عمّي العزيز،» و«تحطمت القدمان ونزفت الأيادي حتى نشفت. لن يعود هناك جسم لهذا الرأس.»

يجسد هذا التبادل معضلة السعي وراء السلام في الصومال والدول المنقسمة الأخرى حول العالم التي مزقتها الحرب. أمّا جوهر التحدّي فيكمن في كيفية بناء بيت السلام وصونه، وهو ما أود التطرق إليه في الصفحات التالية.

استندت في استفساري إلى ثلاثة أسئلة أساس: ما طبيعة الصراعات المسلحة المعاصرة ـ أي الخصائص الرئيسة ـ التي تقسّم المجتمعات عبر عالمنا؟ ما المفاهيم ووجهات النظر المفيدة لبناء السلام في خضم هذه الصراعات؟ ما الأساليب والأنشطة

العملية التي تدفعنا نحو التحول السلمي البنّاء للنزاع التي يمكنها دعم تلك الحركة؟

أطروحتي متواضعة بعض الشيء. أعتقد أن طبيعة الصراع المعاصر وخصائصه تشير إلى الحاجة لمجموعة من المفاهيم والأساليب التي تتخطى الدبلوماسية الدولية التقليدية، لأن بناء السلام في صراعات اليوم يفترض التزامًا طويل الأمد بإنشاء بنية تحتية عبر المجتمع ومستوياته، بنية تحتية تمكّن موارد المصالحة داخل ذلك المجتمع وتعظّم مساهمة الخارج. باختصار، يعتمد بناء بيت السلام على أساس يشكل الجهات الفاعلة والأنشطة المتعددة الهادفة لتحقيق المصالحة واستدامتها. أمّا الغرض من هذا الكتاب، فهو العرض الملخّص لمجموعة من الأفكار والاستراتيجيات الداعمة للسلام المستدام.

قبل أن أبدأ، أرغب بالتوضيح أن منشأ تفكيري ونهجي يأتي من جهة نظر الممارس، لا المنظر. ورغم استخدام النظريات في أماكن عدّة من هذا الكتاب، حيث أقدم أفكارًا حول كيفية عمل الأشياء وأهميتها، وإمكانية رؤيتها بشكل أوضح مع تنوّع العدسات، فإن مساعيه النظرية لا تسعى إلى اقتراح فرضيات لاختبارها. اعتمدت المنهج الاستقرائي بشكل عام، لمحاولة توليف الدروس المستفادة من مواجهة معضلات الحياة الحقيقية لبناء السلام والوساطة، كي أطرح الأفكار الناشئة عن عملية التعلّم الموجهة نحو الممارسة في النقاش الأوسع حول بناء السلام في الساحة الدولية.

بناء على ما سبق، سوف أستخلص الأمثلة من الأماكن حيث كانت لدي خبرة مباشرة حول العالم. لقد عملت في الأعوام الخمسة عشر الماضية في أكثر من عشرين دولة وخمس قارات، وقمت بالتدريب على تحويل النزاع ومجموعة متنوعة من الخدمات المتعلقة بتصميم مبادرات بناء السلام ودعمها. ويتأثر إطار هذا الكتاب كثيرًا بخبراتي في نيكاراغوا بوصفي عضواً في فريق الوساطة بين حكومة الساندينية وانتفاضة السكان الأصليين في الساحل الشرقي في أواخر الثمانينيات، ومشاركتي المكثّفة حول الأزمة الصومالية في أوائل التسعينيات، ومن خلال عملي طوال السنين لدعم جهود بناء السلام في كولومبيا وأيرلندا الشمالية والفلبين وبلاد الباسك.

بشكل رئيسي، دخلت في جميع هذه المجالات كممثل غير حكومي يعمل على

أشكال مختلفة مما يُسمّى عادة «دبلوماسية المسار الثاني»، وآمل أن يؤدّي الإطار الأساس لبناء السلام المعروض في الكتاب إلى تشجيع الممارسين والعلماء على التفكير في تجاربهم ومجالات خبرتهم.

وتشكّل الأسئلة الجوهرية الثلاثة التي يستند إليها الكتاب هيكليته الواسعة أيضًا. يقدّم الجزء الأول نظرة عامة عن خصائص الصراع المعاصر حول العالم وفي المجتمعات المنقسمة، ويحدد الجزء الثاني المنظورات والمفاهيم الأساسية لبناء السلام المنبثقة من التجربة المباشرة. يتضمّن الجزء الثاني توصيفًا للمفاهيم التشغيلية الرئيسة واقتراحات أكثر تحديدًا حول كيفية بناء مقاربة السلام المستدام. ويُختتم النص بفصلٍ كُتِبَ بقلمِ جون برندرغاست حول تطبيق المفاهيم التي نوقشت في الجزء الثاني على أربع حالاتٍ من الصراعات المعاصرة.

القسم الأول:

النزاعات المسلّحة المعاصرة

كل صباح تقريبًا، تفرد جريدتنا اليومية صفحتها الأولى للإعلان عن صراع محيّر جديد يضاف إلى قائمة مخيفة من الصراعات العنيفة والمستمرة، ترافق تفاصيلها صورٌ بشعة وساطعةٌ للمعاناة، من البوسنة إلى رواندا إلى بورما، هذا الأمر يجعلنا نسأل، بكل بساطة، عن مستقبل هذا العالم. في الوقت ذاته، نرى المفاوضات تسير واتفاقيات السلام تُوَقَّع من الشرق الأوسط إلى غواتيمالا. لكن هذه التركيبة من القتال المكثّف والبحث المستمر عن السلام تطرح أسئلة وهواجس مهمّة حول وضع العالم كله بعد عقد من نهاية الحرب الباردة. هل أصبحت الحال أفضل أو أسوأ؟ هل ارتفع عدد الحروب؟ وما طبيعة النزاعات المسلّحة المعاصرة؟

لمعالجة هذا النوع من الأسئلة ـ ومناقشة بناء السلام، يمكن أن نبدأ بفهم ماهية النزاع المسلح المعاصر وخصائصه وآثاره. ومن ثمَّ، يقدم الجزء الأول من هذا الكتاب نظرة عامة عن النزاع المسلح، مع التركيز على السمات التي تميّز أشكال الحرب الأكثر شيوعًا اليوم: الصراع بين الدول. لكن هذه النظرة العامة لا تسعى إلى تحليل شامل للبيانات المتاحة حول النزاعات المسلحة منذ الحرب العالمية الثانية، بل لبناء أساس عملي لنقاش الافتراضات والمقاربات والآليات للتعامل مع هذه الصراعات من وجهة نظر بناء السلام.

يمكن التقاط هذه الصورة الواسعة من خلال مقاربة هدفنا من ثلاث زوايا. أولًا، يستكشف الفصل الأول بعض السمات العالمية للنزاعات المسلحة المعاصرة، مع إلقاء نظرة على جغرافية مواقع النزاعات، والتفكير بكيفية تصنيفها ومقارنتها ضمن

الأدبيات الأكاديمية، وأخيرًا، مناقشة أسباب ظهورها. ثانيًا، يوضح الفصل الثاني ويحدد طبيعة هذه الصراعات وخصوصياتها من خلال تفحّص السمات والديناميات الرئيسة التي تميز المجتمعات ذات الانقسامات العميقة. وأخيرًا، توفر اللمحات العامة الوصفية فرصة للتعبير بشكل أوضح عن أنواع المواقف والتحديات التي تواجهنا عندما نتولى المبادرة لبناء السلام في بيئات النزاع المعاصرة.

1. نظرة عامة شاملة

انبهر الكتّاب منذ الأزل بالصراعات المنتظمة المستمرة، من المؤلفين القدماء مثل الطاوي صن تزو، إلى كلاوزفيتز، إلى العلماء الباحثين الحديثين مثل كوينسي رايت وريتشارد بارنت، فقد درسوا وحللوا جوانب الحرب الكثيرة وانعكاساتها المتعددة.[1]

بدأت أبحاث السلام ودراسات الصراع بالظهور في بداية هذا القرن كمجالات متخصصة، وكانت العملية قد تسارعت بشكل كبير بسبب الحربين العالميتين. ومن بين المهام الرئيسة للطلاب في هذه التخصصات تعيين المصطلحات والتصنيفات للدراسة، وكذلك وضع المنهجيات وتحديد البيانات المناسبة للبحث العلمي. وتجدر الإشارة بشكل خاص، لغرضنا الحالي، إلى الجهود المبذولة لتحديد المعايير المستخدمة في دراسة النزاعات المسلحة والحروب وتحديدها بشكل أكثر دقّة.

قام عالم الرياضيات الكويكر، لويس ريتشاردسون، في دراساته المبكرة، بوضع أسس تتبع البيانات وتقييمها إحصائيًا لأغراض وصفية ومُقارَنة.[2] وفي سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، ومع إنشاء منظمات مثل معهد ستوكهولم لأبحاث السلام (SIPRI) ومعهد أوسلو لأبحاث السلام (PRIO) ومع جهود باحثين مثل يوهان غالتونغ وكينيث بولدينج، وُجدت البيانات الأكثر اتساقًا والآليات الأكثر موثوقية لتقييم تلك البيانات.[3] وفي الثمانينيات والتسعينيات، جاءت المنشورات المهمة لروث سيفارد عن الجيش والنفقات الاجتماعية، والكتاب السنوي 1995 لمعهد ستوكهولم، وتقارير «النزاع المسلح» السنوية.[4] وقدم بيتر والينستين وكارين أكسل مقارنة شاملة للبيانات من أواخر الحرب الباردة وأوائل فترات ما بعد الحرب الباردة.[5]

يسعى الفصلان الأولان إلى رسم الخصائص والأنماط المحددة للنزاعات المسلحة المعاصرة الواجب أخذها بعين الاعتبار عند وضع إطار لبناء السلام. ورغم

عدم تطلّب الأمر إجراء مراجعة شاملة للبيانات أو تحليل إحصائي لتجارة الحرب والأسلحة حول العالم، لكنّه قد يكون من المفيد للغاية أن نستهل نقاشنا بالنظر إلى طبيعة الحرب والصراع المسلّح على المستوى العالمي.

كما هو شائع بين الباحثين، اقترح والرستين وأكسيل تحديد فئات تقييم النزاع المسلح بالنظر إلى عدد القتلى والموقع الجغرافي والقضايا المطروحة، وطرحا على وجه التحديد ثلاث فئات فرعية من النزاع المسلح. الأول هو النزاع المسلح البسيط، الذي يُعرَّف بأنه نزاع بين قوات مسلحة أدّى إلى مقتل أقل من خمسة وعشرين شخصًا في عام معين، وكانت دولة واحدة على الأقل طرفًا فيه. أما النزاع المسلح المتوسط فهو الذي تحصل فيه ألف حالة وفاة على الأقل على مدار النزاع، مع وقوع ما لا يقل عن خمسٍ وعشرين حالة وفاة في سنة معينة. وأخيرًا، فإن النزاع الذي وقع فيه ما لا يقل عن ألف حالة وفاة في سنة معينة فيُعدُّ شكلًا من أشكال الحرب. يشمل النزاع المسلح مجموع الفئات الثلاثة، ويستخدم الباحثون الآخرون هذا التصنيف كثيرًا، مع وجود بعض الاختلافات. مثلًا، تحدد تقارير «النزاع المسلح» هذا النزاع على أنه صراع يودي بحياة أكثر من ألف شخص على مداره. وعندما نتفحّص أحدث البيانات في ضوء فئات والرستين وأكسيل، فإن النتائج تكون صادمة بعض الشيء:

- بين العامين 1989 و1996، وقعت أكثر من سبعين حربًا في ستين موقعًا، شارك فيها أكثر من ثلث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.
- في وقت كتابة هذه السطور (كانون الأول/ يناير 1997)، كان هناك أربعة وأربعون نزاعًا في تسع وثلاثين دولة.
- نصف الحروب الحالية مستمرة منذ أكثر من عقد، وربعها منذ أكثر من عقدين.
- حوالي ثلثي النزاعات المسلحة الحالية تنطوي على استخدام الأطفال تحت سن الخامسة عشرة كجنود.

آخذين بالاعتبار ذلك التصنيف وتلك البيانات كخلفية، سنقوم الآن بدراسة ثلاثة جوانب للصراع المسلح المعاصر: الموقع والنوع والسبب.

الموقع والنوع والسبب

نسعى في هذا القسم إلى زيادة فهمنا للمشهد العالمي للصراعات المسلحة. هناك طريقة فعّالة لذلك، وهي تصوّر البيانات الكميّة على خريطة العالم، كما فعل من قَبْل عدد من المؤلفين، بما في ذلك جهود يوهان غالتونغ والجغرافي تووني آيفس،[6] ومؤخرًا تقرير «النزاع المسلح» العالمي الذي يتضمّن خريطة جغرافيا الحرب.

تتيح لنا هذه الخرائط الوقوف مليًا على بعض الأنماط الرئيسة، ومن أبرزها أنماط تصدير الأسلحة ومواقع النزاعات المسلحة. وتطلعنا الصور والبيانات التي تستند إليها على عدد من الملاحظات المهمة. لذا، فلننظر أولًا في بعض ميزات الحرب الباردة خلال ثمانينيات القرن العشرين، ثم نلقي نظرة على التحولات التي تجري بعد انتهاء هذه الحرب.

مدة الحرب الباردة

لم تشارك القوى العظمى، طوال مدة الحرب الباردة تقريبًا، بشكل مباشر في أي نزاع مسلح على أراضيها، بل خاضت معظم الحروب (أكثر من 100 في السنوات الخمسة عشر الأخيرة من الحرب الباردة) من خلال دول متحالفة مع القوى العظمى وتابعة لها أو من داخلها أو ضدها).

كان لهذا السياق ثنائي القطب تأثيران. فقد قام من ناحية بقمع عدّة صراعات كامنة ضمن مجال تأثير إحدى القوتين العُظميين. وقد ظهر هذا التأثير بشكل خاص في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (في أرمينيا، وأذربيجان، والبلقان، مثلًا). ومن ناحية أخرى، زاد من تقلبات الصراعات في العالم النامي وتفاقمها (كما في القرن الأفريقي وأميركا الوسطى). وفي الحال الأخيرة، أدّى ذلك إلى خلق إطار مرجعي مهيمن يفسّر الصراعات المسلحة كصراعات إيديولوجية بين الشرق والغرب، بشكل أساس. وقد نتج عن ذلك شبه مفارقة، فإما أن يقمع السياقُ ثنائيُ القطبِ الصراعَ أو يكثّفه، وذلك بحسب المنطقة.

جغرافيًا، جرت الغالبية العظمى من النزاعات خلال الحرب الباردة في الأطراف، أي ما يُسمّى ببلدان «الجنوب» أو «العالم النامي» أو «عالم الثلثين». لم تغبْ الحرب

عن أفريقيا وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، فقد كانت حربًا باردة فقط في أوروبا وأمريكا الشمالية تقريبًا، فقد كان الوضع في جزء مهم من العالم النامي شديد الحرارة.

من المهم أن نلاحظ وقوع الحروب في أراضٍ تضم أكثر السكّان هشاشة، أي مناطق نادرًا ما تكون فيها الاحتياجات البشرية الأساسية مثل الإسكان والصحة والتعليم كافية.[8] ووفقًا لمؤشر ملموس واحد، أنفقت عشر دول أفريقية أموالها على النفقات العسكرية أكثر من تلك التي أنفقتها على الصحة والتعليم مجتمعة.[9] تساعدنا هذه المؤشرات على فهم سبب غرق مناطق مثل القرن الأفريقي اليوم بالأسلحة، مقابل بنية تحتية اجتماعية هشة للغاية، الوضع الذي يمكن أن يُحدث كوارث إنسانية هائلة، كما رأينا في الصومال في أوائل التسعينيات ومنتصفها.

لقد نمت تجارة الأسلحة خلال الحرب الباردة لتشكّل شبكة نفوذ متعددة الجنسيات، وهو تطور ذو تداعيات جغرافية عميقة، وجاءت أكثر من 95% من صادرات الأسلحة خلال تلك الفترة من خمس دول فقط، تقع جميعها في الشمال.[10] بالمقابل، انتقلت واردات الأسلحة بشكل رئيس إلى النقاط الساخنة في بلدان الجنوب.

لدينا ثلاث ملاحظات مباشرة تتعلّق بهذا الوضع. أولًا، كانت الحرب وما تزال مفيدة لصناعة الأسلحة ذات الفائدة الاقتصادية للبلدان المنتجة لها ولتجّارها. ثانيًا، توجد صناعة وسوق تجارة أسلحة مربحة للغاية متعددة الجنسيات ومستقلة تقريبًا تقوم بنقل الأسلحة الصغيرة والأكبر حجمًا من الأسواق الأولية إلى الأسواق الثانوية والثالثية. كانت الأسلحة وما تزال متاحة بسهولة لأية مجموعة لديها الأموال الكافية، وهذا يأخذنا إلى الملاحظة الثالثة، وهي أن البلدان والمناطق (مثل القرن الأفريقي) التي عانت من الحروب خلال الحرب الباردة تم إغراقها بالأسلحة من كلتا القوتين العظميين. لوضع كل هذا بعبارات فجّة بعض الشيء، كانت الحرب الباردة تعني أن الأسلحة، والقروض اللازمة لتمويل شرائها، والأيديولوجيات المرافقة لها، كلها تأتي من الشمال، وقد ساعد الجنوب على ذلك ببيئته وشعوبه واقتصاده الوطني.

مرحلة ما بعد الحرب الباردة

تقترح النظرة العامة التي قدّمها والنستين وأكسل في 1993 وتقرير «النزاع المسلح» لعام 1996 عدة توجّهات مهمة في أعداد النزاعات المسلّحة ومواقعها في السنين الأوائل لما بعد الحرب الباردة.

ظل عدد الحروب ثابتًا تقريبًا في نهاية كل عام، وقد تراوح بين ستة وثلاثين وأربعة وأربعين، وشهد كل عام انتهاء حروب سابقة واندلاع حروب جديدة. وإذا نظرنا عن قرب إلى النزاعات المتوسطة والثانوية، سوف نجدها تأخذ اتجاهين.

أولًا، بقي عدد النزاعات المسلّحة المتوسطة ثابتًا إلى حد ما، وهذا يشير إلى أن الصراعات التاريخية ـ أو ما يسمّيه عدّة باحثين الآن الصراعات «الممتدة» ـ ما تزال واحدة من أصعب العقبات أمام تحقيق نظام عالمي جديد أكثر استقرارًا. ويشير تقرير «النزاع المسلح 1996» إلى أن واحدة من كل أربعة من الحروب الأربع والأربعين الجارية كانت مستمرة لأكثر من عقدين. ولاحظ بيتر والينستين في مقال[11] له في العام 1993، أن حل هذه الحالات لم يكن سهلًا في فترة ما بعد الحرب الباردة، كما كان قد تنبّأ بعض المنظّرين،[12] ولم تتكاثر الحروب الجديدة كثيرًا مع دفء العلاقات بين القوى العظمى، مثلما توقّع آخرون.[13]

يدعونا هذا إلى دراسة أسباب اندلاع النزاعات المسلحة. ورغم عدم سعي هذا الكتاب إلى الردّ على السؤال بشكل شامل، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن التفسير المهيمن للنزاع المسلح خلال الحرب الباردة كان يرتبط باعتبارات أيديولوجية. وكان القادة المشاركون في النزاعات يعرفون جيدًا كيفية اللعب على حبال خطاب إحدى القوتين العظميين للاستفادة إلى الحد الأقصى. كما يصح تمامًا القول إن الأيديولوجية، خاصة بيد القوى العظمى، كانت حقيقية جدًا في تطبيقها وعواقبها، نظرًا لأن ملايين الأشخاص قد ماتوا بالفعل. لكن حقبة ما بعد الحرب الباردة، التي شهدت انهيار العداوات السابقة، لم تؤدّي إلى انخفاض حاد ولا زيادة كبيرة في عدد الحروب، وهذا يقترح أيضًا أن الأيديولوجية لم تكن التفسير المناسب للنزاعات خلالها.

في السنوات الأخيرة، أصبحت «الإثنية»، أو «الدين» في بعض الحالات، الكلمة

الطنّانة المُستخدمة لتفسير النزاعات. لكن إرني ريغير أشار بحق إلى ضرورة عدم الخلط بين وصف النزاع على أنه عرقي بطبيعته وبين البحث عن مسبباته الرئيسة.[14]

تُعَدُّ معظم الحروب الحالية داخلية، وهي مرتبطة بشكل عام بالخلافات حول الحكم، وتنطوي أغلبيتها على سعي نحو الاستقلال أو الحكم الذاتي لمناطق أو مجموعات معينة، وتتعلّق نصف الحروب الحالية على الأقل بإعادة تعريف الأراضي السيادية أو تشكيل الدولة أو السيطرة عليها.[15] وغالبًا ما تسمّي الصحافة الشعبية هذه الحروب بـ »الصراعات العرقية»، نظرًا إلى طرح حقوق مجموعة ومجتمع وليس مجرد حقوق الإنسان الفردية. بيد أن تسميتها بنزاعات «الهوية» بدلاً من النزاعات العرقية، يبقى أكثر دقّة، كما يقول ماتس فرايبرغ، حيث لا يوجد فيها أي شيء إثني جوهري،[16] بل غالبًا ما تكون نتيجة فشل الهياكل الحاكمة في تلبية الاحتياجات الأساسية، وتوفير مساحة للمشاركة في اتخاذ القرارات، وضمان توزيع عادل للموارد والفوائد، مما يجعل الانتماء إلى مجموعة ما أمرًا جذابًا ومهمًا في بيئة معيّنة. كما لاحظ ريغيهر:

تنشأ صراعات الهوية بقوة عندما يقرر المجتمع تعزيز نفوذه الجماعي والنضال من أجل الاعتراف السياسي، استجابة لاحتياجات أساسية غير ملباة تتعلّق بالأمن الاجتماعي والاقتصادي. اليوم، يمكن تعريف ثلثي النزاعات المسلحة تقريبًا على أنها نزاعات هوية، وتشير بعض التقديرات إلى أن حوالي 70 نزاعًا سياسيًا حول العالم يتضمن مجموعات منظمة رسميًا للترويج لقضايا هويات جماعية.[17]

يدلّ الاتجاه الرقمي الثاني في البيانات المتوفرة على ارتفاع في عدد النزاعات المسلحة الصغيرة في تسعينيات القرن العشرين.[18] لدينا تفسيران معقولان على الأقل لهذه الزيادة، التي لا يمكن حتى الآن عدُّها نمطاً. بداية، أدّى تفكك هيمنة القوة العظمى، ولا سيما انهيار الاتحاد السوفياتي، إلى التخفيف من الآثار «القمعية» للحرب الباردة. بدلاً من دولة واحدة، الاتحاد السوفيتي، تم رسم حدود خمسة عشر دولة جديدة (أو «تاريخيّة» كما يدّعي بعضهم)، أدّت كثير منها إلى تعزيز النزاعات الداخلية وعبر الوطنية، التي يتم تعريفها في هذه المرحلة على أنها نزاعات مسلحة طفيفة. وقد أصبحت بعضها ـ ومن المرجح أن تتحوّل أكثر إلى صراعات شاملة، وحروب أحيانًا،

كما في الشيشان. وقد سمح زوال الاتحاد السوفيتي للعداوات القديمة في أوروبا الشرقية بالظهور وإثارة صراعات مريرة، كما في يوغوسلافيا السابقة.

هناك تفسيرٌ آخر لزيادة عدد النزاعات المسلحة الصغيرة وهو استعداد مختلف الجهات الفاعلة غير الحكومية (على سبيل المثال، الحركات الفدائية) لإضفاء مزيد من الشرعية على استخدام السلاح لتحقيق أهداف اجتماعية وسياسية. ويحصل هذا عندما تسعى الحركات الاجتماعية وجماعات الهوية إلى التغيير، في ظل هياكل سياسية تفتقد إلى فرص المشاركة والمساحة التي تتيح السعي السلمي لتحقيقه.

لم تشهد السنوات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة تحوّلًا في عدد النزاعات المسلّحة فحسب، بل كذلك في مواقع حدوثها. وتشير البيانات المتاحة من 1989 إلى 1996 إلى ثلاث ملاحظات مهمة حول هذا الاتجاه.

أولاً، لا تزال غالبية الحروب والنزاعات المتوسطة طويلة الأمد موجودة في البلدان النامية في الجنوب. وكما تم استخدام المثل الأفريقي القديم لوصف الحرب الباردة: «عندما يتقاتل فيلان، فإن العشب هو الذي يعاني»، يقترح البروفيسور علي مزروعي إضافة تلائم حقبة ما بعد هذه الحرب: «وعندما يمارس فيلان الحب، لا يزال العشب هو الذي يعاني.» بكلام آخر، فإن إذابة جليد العلاقات بين الشرق والغرب لم تخفف بالضرورة محنة العالم النامي، وقد يكون العكس صحيحًا في الواقع. تحوّلت المساعدات والاهتمامات الدولية نحو أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق، وهذا أثر بشكل مباشر على قارتي إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ثانيًا، نجد زيادة ملحوظة في النزاعات المسلحة في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق، خاصة تلك الأجزاء التي تلامس آسيا الوسطى.

ثالثًا، حدث انخفاض ملحوظ في عدد النزاعات المسلحة الرئيسة في أمريكا اللاتينية، ويبين هذا، جزئيًا، التقدم الذي أحرزته عمليات السلام الإقليمية (في أميركا الوسطى مثلًا)، التي ساعدت على نقل النزاعات من ساحات القتال إلى الساحات السياسية (مثال حديث بارز هو غواتيمالا). ومع ذلك، يبدو أن هذه التحولات كانت في حدّة النزاعات، ولم تكتمل كمسارات للوصول إلى حل لها. لم تعد نيكاراغوا،

مثلًا، تظهر في البيانات كنزاع صغير، ناهيك عن حرب. ومع ذلك، تستمر المجموعات المسلّحة بالانتشار في تلك الدولة وبخلق بنية متقلبة متعددة المجموعات، يمكن أن تنتقل بسهولة نحو المستوى الخفيف أو حتى المتوسط للنزاع.

استنتاج

يشير هذا المسح الموجز إلى وقوع أغلبية النزاعات المسلحة على أراضي البلدان النامية الفقيرة. وهناك عدد كبير للغاية ولكنه ثابت نسبيًا من الحروب الكبرى والصراعات الوسطية وعدد متزايد من النزاعات المسلحة الصغيرة حول العالم. ورغم وصول عدد كبير من الحروب إلى نتيجة سلمية، فقد ظهرت حروب جديدة، لكنّها في جزئها الأكبر نزاعات داخلية، وليست نزاعات بين الدول، وتتميز بالمنافسة بين مجموعات الهوية شديدة التحديد.

بشكل عام، تواجه عملية بناء السلام تحدّيات هائلة، ونحن نتعامل كمجتمع دولي مع أربعة وأربعين حربًا في عدد مماثل من البلدان. لكنْ، لو أردنا معالجة مثل هذه المواقف بشكل بنّاء، علينا الوصول إلى فهم أوضح لطبيعة تلك النزاعات وخصائصها ومسارحها.

2. خصائص المجتمعات عميقة الانقسام

قدّم الفصل السابق لمحة عامة عن النزاعات حول العالم، وننتقل الآن إلى دراسة الخصائص المشتركة للمجتمعات المنقسمة بشكل عميق، التي يتم تعريفها بأنها المجتمعات التي تشهد نزاعًا مسلحًا على أحد المستويات الثلاثة التي حددها والنستين وأكسيل.

يتيح نقاش الفصل الأول تحديد عدة منطلقات للنظر في خصائص المجتمعات عميقة الانقسام.

- بات النموذج الإيديولوجي الذي استُعمل لدراسة الصراع الدولي في الحرب الباردة أقل أهميّة في تفسير طبيعة النزاعات المعاصرة.
- ما تزال الغالبية العظمى من النزاعات المسلحة تحدث في العالم النامي، على الرغم من الانتشار المقلق للعنف في أوروبا الشرقية وأجزاء من الاتحاد السوفياتي السابق.
- في جميع الحالات تقريبًا، تجري هذه النزاعات ضمن حدود الدولة، ويكون الاقتتال بين مجموعات من داخل تلك الحدود.
- على الرغم من اندلاعها ضمن حدود دولة ما بشكل أساس، يتم تدويل النزاعات إلى درجة أن بعض المتنازعين، خاصة الحركات المعارضة، ينتقلون للعيش في بلدان مجاورة، فتتدفق الأسلحة وأموال النزاع من المنطقة المحيطة ومن أماكن أبعد، ويعبر اللاجئون والنازحون الحدود المباشرة وغير المباشرة. هكذا، يمكن تعريف عدّة نزاعات مسلحة معاصرة بشكل أدق على أنها داخلية ومدوّلة في الوقت نفسه. وتساهم النزاعات الداخلية المدوّلة في الاقتتال وانعدام الاستقرار الإقليمي، لا الوطني فحسب. وفي كثير من الحالات، لا يمكن فهم ديناميات

النزاع وجذوره إلّا من خلال منظور إقليمي، خاصة في مناطق مثل البلقان والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى في وسط أفريقيا ومنطقة الأنديز، حيث يوجد تراكب للصراعات المسلحة ذات الطبيعة الوطنية والإقليمية في الوقت ذاته.

- للمجتمع الدولي تاريخ طويل في إضفاء الشرعية على استخدام القوة المسلحة ـ خاصة من قبل الدول القومية ـ لأسباب تتعلق بالأمن والدفاع، ويستمر النظام العالمي العام بالنظر إلى إنتاج الأسلحة على أنه أمر مشروع مربح. لكنّ سهولة توفر الأسلحة تزيد من مستويات عنف النزاع، وهذا يؤدي إلى تفاقم الضرر الذي يلحق بالسكان المدنيين والبيئة المحلية.

انخفضت القيمة الإجمالية بالدولار للأسلحة التي يتم تداولها وشراؤها منذ نهاية الحرب الباردة، خاصة بسبب انخفاض مبيعات الأسلحة الكبيرة أنظمةً ومعدات. لكن نزاعات مسلحة معاصرة عدّة تُخاض بالأسلحة الصغيرة، لا أنظمة الأسلحة الكبيرة، مع استمرار نمو السوق لإنتاج الأسلحة الصغيرة والاتجار بها وشرائها. وعلى الرغم من غياب الدليل على أن توافر الأسلحة في حد ذاته يسبب النزاعات، فمن الواضح أن الحصول على الأسلحة، ولا سيما الأسلحة الخفيفة، يسهم في تقلّب الأوضاع وتعزيز قدرة الجماعات المنقسمة على الاستمرار بالقتال المسلّح لفترات طويلة.

وعندما نتعمّق في تفحّص هذه الملاحظات والخصائص العامة، تظهر تفاصيل أكثر واقعية تقترح بعض الأنماط المشتركة في غالبية النزاعات الحالية. يمكننا أن نبدأ بتأكيد أساسي على أن النزاعات ضمن حدود الدولة، على المستويات الثلاثة، هي أقرب إلى نزاعات ما بين الجماعات المحلية وضمنها من أن تكون صراعًا دوليا.[1] وينشأ هذا التأكيد من أربعة عوامل تفاعلية.

1. يميل التماسك والهوية في الصراع المعاصر إلى التشكّل ضمن خطوط أضيق فأضيق من تلك التي تشمل المواطنة القومية. وفي حالات النزاع المسلح، يسعى الناس إلى الأمن من خلال التماهي مع شيء قريب من تجربتهم ويمكنهم التعامل معه. في الوضع الحالي، قد تكون الهوية هذه مبنية على العشيرة، أو العرق، أو الدين، أو الانتماء الجغرافي/ الإقليمي، أو مزيج منها. وفي أسوأ السيناريوهات،

يكون تضييق الهوية هذا بمنزلة ما كان يُطلق عليه «اللبننة» (من لبنان) في السابق وقد يطلق عليه اليوم «الصوملة» (من الصومال)، والنتيجة هي انهيار السلطة المركزية والبنية التحتية للدولة في بعض الحالات. الأهم من ذلك، أن العملية التي يحدث هذا من خلالها لها جذور في انعدام الثقة أو الخوف أو البارانويا التي طال أمدها، التي تعززها التجربة الفورية للعنف والانقسام والفظائع. وتزيد هذه التجربة بدورها من تفاقم الكراهية والخوف اللذَين يؤججان الصراع. وتُعدُّ هذه العملية شائعة في الديناميات الاجتماعية المتأصلة في مسار الصراع على جميع المستويات. فقد قام علماء الاجتماع، على سبيل المثال، بتحديد أنماط مثل الانتقال من الخلاف إلى المواجهة إلى العداء، وتعزيز التماسك الداخلي للمجموعة استجابة لحدّة التهديدات والأعداء الخارجيين.[2] ويعود الفرق بين الصراعات الداخلية الحالية والمفاهيم التقليدية للنزاع الدولي إلى آنية التجارب. تنشأ هذه السرعة من قرب المجموعات المتعارضة الوثيق، والتاريخ المشترك للمتنازعين، وديناميات القوالب النمطية الحادة، إلى جانب التصورات المختلفة جذريًا عن بعضها بعضاً. وعادة ما يكون الحيّز الجغرافي لهذه النزاعات ضمن المجتمع المباشر أو القرى المجاورة أو أراضي العشائر الفرعية القريبة. وبسبب الطابع المباشر لمثل هذه المواقع، الذي يصف الأغلبية الساحقة من النزاعات المسلحة في منتصف التسعينيات، يبحث الناس عن الأمن ضمن مجموعات هوياتية أضيق فأضيق، وهو، على ما يبدو، السبب وراء رسم خطوط النزاع المسلح المعاصر، بشكل متزايد، على أساس الانتماءات العرقية أو الدينية أو الإقليمية، بدلاً من الخطوط الأيديولوجية أو الطبقية. لكن لا بد من الإشارة إلى أن كلاً من الطبقة والأيديولوجية تعمل في الغالب كقوة كامنة في ديناميات السيطرة والهيمنة ـ وهي قوى يتلاعب بها قادة مختلف الجماعات المتصارعة لتعزيز مواقفهم. باختصار، غالبًا ما تحدث النزاعات المسلحة المعاصرة في حالات يتم فيها تقسيم الهويات رأسيًا وعموديًا داخل المجتمع.

2. تساعد الديناميات تلك على بروز سمتين مهمتين أخريين: الانقسام إلى فصائل وانتثار السلطة. ويُعدُّ تعدد الجماعات والجماعات التي تتنافس على الاعتراف

والسلطة، غالبًا في شكل حركات مسلحة، أحد التعقيدات الحقيقة في عديد من أوضاع الصراع. وقد حدد والنستين وأكسل أكثر من 150 مجموعة معارضة حول العالم.[3] وحسب نشرة القرن الأفريقي، الملخص نصف الشهري للأخبار من المنطقة، بلغ عدد أسماء الأحزاب والحركات السياسية في جيبوتي، وأرض الصومال، والصومال، وإريتريا، وإثيوبيا، والسودان، إلى مائة اسم، مع التحوّل في الأسماء والتحالفات الذي يظهر في كل عدد تقريبًا.[4]

تنتشر السلطة في مثل هذه الحالات وتتبعثر وتتوقّف عن العمل من ضمن هرمية الدولة، نتيجة تعدد المجموعات، وضعف السلطة المركزية، والتحوّل في التحالفات، والطبيعة المستقلة للعمل داخل التحالفات والمجموعات حسب فروعها، والدينامية العامة للمجموعات والأفراد الساعين للتأثير والسيطرة محليًا. أمّا عواقب تناثر السلطة على المتنازعين فتأتي على مستويين. أولًا، يصعب تقييم قدرة القادة الأفراد على التحكم في تصرفات المجموعات التي يزعمون تمثيلها، من جهة، أو التعبير والتواصل مع محيطهم، من جهة أخرى. ثانيًا، من الصعب تحديد الآليات المناسبة للتمثيل داخل المجتمع، والأصعب من ذلك تحديد موقع هياكل صنع القرار الجامدة والمتلاشية في آن.

3. هذه النزاعات هي بطبيعتها مدمجة في علاقات طويلة الأمد. وبعبارة أخرى، فإنها تُعدُّ «ممتدة»[5] أو «مستعصية»[6]، فكثير من النزاعات المسلحة تطرح جزئيًا الطبيعة طويلة المدى للكراهية بين الجماعات المتنازعة وإدراك العداء والخوف المتأصل. يقترن هذا بوجود عدو يعيش فعليًا في الجوار، كما في مناطق متعددة من البوسنة والصومال وأذربيجان ورواندا وكولومبيا، وهي سمات يسهل على ناشري الدعاية التحريضية ترويجها. فالعدو ليس على المقلب الآخر من العالم، هو في القرية التالية أو المجاورة في بعض الأحيان. لذا، فإن التصورات والعواطف الاجتماعية النفسية والخبرات الذاتية التي يمكن أن تكون مستقلة تمامًا عن القضايا الجوهرية أو الأصلية تُعدُّ حيوية للدينامية التي تحرّك النزاعات المعاصرة،[7] وهذا جزء لا يتجزّأ من دينامية «التأثير المتبادل»، حيث تصبح الاستجابة ضمن دائرة العنف والعنف المضاد سببًا لإدامة النزاع،

لا سيما عندما تعاني الجماعات من عداء متبادل منذ عقود، إن لم يكن أجيال.[8] وحيث يوجد خوف عميق وطويل الأمد وتجارب مباشرة من العنف تحافظ على صورة العدو، يمسي الناس ضعفاء للغاية ويمكن التلاعب بهم بسهولة. وغالبًا ما يقوم القادة بخلق المخاوف ضمن هويات المجموعات الفرعية وتعزيزها واستخدامها لترسيخ موقفهم وتعزيز التماسك الداخلي للمجموعة التي تقف وراءهم. في الواقع، يعمل الاستقطاب العميق والانقسامات الحادة على زيادة التماسك وتقليل الغموض والتخفيف من الانتقادات الداخلية للقادة. إن العدو المُحدَّد بوضوح الموجود فعلًا، وإدراك أن بقاء المجموعة على المحك، يصبحان مصدر الإلهام للدعم غير النقدي لقيادة المجموعة. «إذا لم نقم بالسيطرة، فسوف يسيطرون هم،» يقول الشعار. لطالما تعُدُّ الجماعات الفرعية والأفراد من جميع الأطراف الحربَ معركةً من أجل البقاء، من حيث الحياة الفردية والهوية الجماعية. وفي الوقت ذاته، يصعب على الناس من الموقع ذاته رؤية الحرب على أنها نظام قمعي لجميع المشاركين.

4. حتى الآن، قمنا بوصف الخصائص المرافقة لحالات الصراع، الخارجية والداخلية. لكن، علينا أيضًا تحديد الخصائص الغائبة، والاعتراف بمحدودية الآليات الدولية الرسمية والحكومية في التعامل مع النزاعات نظرًا لطبيعتها الداخلية في أغلب الأوقات. تضع معظم البلدان وجميع المواثيق التأسيسية للمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الدول الأمريكية قيودًا سياسية وقانونية معيّنة ضد «التدخل» في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. وهذا ما أدركه المشاركون في مؤتمر عقده مركز كارتر في 1992، على أنه فجوة فعلية في الاستجابة والموارد المتاحة للتعامل مع النزاعات القائمة.[9]

تؤكّد النزاعات المعاصرة على حقيقة أن هوية الناس في أجزاء كثيرة من العالم ليست مرتبطة عضويًا بالمواطنة في الدولة، ولكن النموذج الفعلي وراء مقاربة هذه النزاعات والتعامل معها يبقى على مستوى الديبلوماسية الدولية، أي بين دولة وأخرى أو أكثر. لذا، يتم تقييد التدخل في النزاعات الداخلية لا من خلال مواثيق المؤسسات الإقليمية والدولية الرئيسة فحسب، بل أيضًا بغياب المفاهيم والمقاربات المناسبة

الكافية للتدخّل ووسائلها. ما زلنا نعتمد على الدبلوماسية التقليدية للدولة، رغم تعدد أوجه قصورها في الاستجابة لطبيعة الصراعات القائمة اليوم.

ينبثق تاريخ الدبلوماسية الدولية وثقافتها من نشأة نظام الدول ويتجذّر فيه، لكن الكثير من النزاعات اليوم تجري حول اعتراض جماعات داخلية على طبيعة الدول الحالية. وبالعودة إلى الخصائص الرئيسة للنزاعات المسلحة في المجتمعات المنقسمة، يمكننا تحديد جملة من الافتراضات المهمة التي عملت عليها الدبلوماسية الدولية تقليديًا التي تسلط الضوء على عدم ملاءمتها في مواجهة صراع داخلي.

تفترض المقاربة الدولتية، من ناحية، أن المجموعات المتنازعة تعمل وفقًا لهرمية سلطة واضحة، وتسعى خلال تعاملها مع النزاعات إلى تحديد الفاعلين في قمة السلطة والعمل معهم. إضافة إلى أنه، وفي أوقات الحرب، من المفترض أن تكون السلطات السياسية والثقافية والاجتماعية خاضعة للسلطات العسكرية أو نتيجة لها. وقد يؤدّي هذان الافتراضان إلى اعتماد بعض الاستراتيجيات المفيدة والعملية حيث توجد هياكل سلطة واضحة أو عمليات تمثيل شرعية، ولكنها غير كافية من الناحية المفاهيمية ويمكن أن تؤدي في الواقع إلى تفاقم الوضع عند غياب هذه النظم.

في النزاعات المعاصرة، حيث المجموعات متعددة والتحالفات متغيّرة وسلطة القرار متناثرة، من المرجح أن يرفع النهج الدولتي الصارم شأن حفنة من مدّعي التمثيل وأن يخلق تناقضًا، حيث على القائد إظهار قدرة عسكرية لكي يأخذه المجتمع الدولي على محمل الجد. وهذا قد يفسّر، إلى حد كبير، انتشار حركات مسلحة تتنافس على الاعتراف بين ليلة وضحاها أحيانًا.

من ناحية أخرى، تعُدُّ الدبلوماسية التقليدية أن النزاع المسلح يأتي نتيجة مصالح جوهرية، تُفهم تاريخيًا على أنها «مصالح وطنية». لذلك، يتم البحث عن حلول دبلوماسية في إطار من التنازلات حول هذه المصالح، وغالبًا ضمن إطار مرجعي قصير المدى. لكنْ، وكما يتّضح أعلاه، تشير ديناميات النزاعات المتوسطة والصراعات على مستوى الحرب إلى أنها مدفوعة بنفس القوّة من عناصر نفسية اجتماعية ـ العداوات طويلة الأمد المتأصلة التي تشكّل تهديدًا واضحًا للهوية والاستمرار. ومن ثمَّ، فإن

القضايا الجوهرية المتنازَع عليها (مثل الأراضي أو الحكم) تكون متجذرة بشكل وثيق في العناصر الثقافية والنفسية التي تسيّر النزاع وتديمه.

استنتاج

تأخذنا النظرة العامة الكونية السابقة للصراع المسلح والخصائص الرئيسة للمجتمعات المنقسمة بعمق المحددة في هذا الفصل إلى عدد من الاستنتاجات المهمة. الأول هو ضخامة مهمة بناء السلام، حيث تقع معظم الحروب في أماكن تعاني من الفقر وعدم المساواة والتخلف، وهي على هامش المجتمع الدولي. عادة ما يتم رسم خطوط النزاع في هذه الأماكن على طول خطوط هوية المجموعة، حيث يسعى القتال إلى تحقيق حقوق جماعية من خلال معارضة مجموعات أخرى من إثنية أو دين أو عرق آخرين. هذه النزاعات طويلة الأمد، حيث يشكّل ثبات المستويات المتوسطة والحربية منها واستمرارها تحديّا جديًا أمام أي حلول سريعة أو عمليات سلام سهلة.

ثانيًا، لقد تركت الحرب الباردة وراءها إرثًا مزدوجًا، شرّعت الكفاح المسلح وأضفت عليه الطابع المؤسسي بوصفه آلية لمعالجة الاختلافات العميقة الجذور، كما أغرق المجتمع العلمي بفائض من الأسلحة، ولا سيما الأسلحة الخفيفة.

ثالثًا، يثير الارتفاع الحاد في عدد النزاعات المسلّحة الصغيرة مخاوف جدية بشأن كيفية منع الصراعات من الانزلاق إلى العنف، لا سيما في الدول الناشئة حيث تؤدّي الحدود الجديدة إلى انعدام التوازن بين مجموعات الأقلية والأغلبية.

رابعًا، غالبًا ما تكون نزاعات عالم ما بعد الحرب الباردة داخلية ومدوّلة في الوقت ذاته، حيث يسير القتال المباشر بموازاة صراع بين الطوائف أو داخلها. وتتميز هذه النزاعات بعداوات عميقة الجذور وطويلة الأمد تعزّزها مستويات عالية من العنف والتعرّض المباشر للفظائع، لذا، غالبًا ما تدفع خصائصها النفسية وحتى الثقافية إلى استمرار النزاع أكثر من القضايا الجوهرية. ولا تأتي هذه الديناميات من دون عواقب. فالأشخاص المعرّضون للتهديد يبحثون عن الأمن ضمن مجموعات هوية أضيق وأكثر محلية (وغالبًا ما يؤدي هذا إلى تصنيف نزاعاتهم على أنها «عرقية» أو «دينية»).

تتكاثر الفصائل، وتنتشر السلطة بين قادتها، فيزداد الشعور بالتعقيد والعشوائية وحتى الفوضى، ويصبح صنع القرار غير سوي ولا يمكن التنبؤ به.

خامسًا، إن قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة لهذه الحالات محدودة، ويكمن العيب الرئيس في غياب الآليات الدولية للتعامل مع النزاعات الداخلية. وتتفاقم هذه المشكلة في ظل المقاربات الدبلوماسية لحل النزاعات التي لا تتناسب مع طبيعة الصراعات المعاصرة. ولسوء الحظ، نحن مؤهلون بشكل أفضل للاستجابة للأزمات الإنسانية التي تسببها الحرب من التعامل مع الديناميات والأسباب الجذرية التي تؤدّي إلى اندلاعها.

تسعى هذه الملاحظات إلى إبراز بعض التحديات الرئيسة أمام أجندة بناء السلام التي سيتم تناولها في الجزء الثاني من الكتاب. أولاً، علينا إيجاد الطرق المبتكرة لتغيير الثقافة الدولية القائمة على آليات ضعيفة للتحول السلمي للنزاع، والتي لديها التزام اقتصادي عميق بإنتاج الأسلحة وتوافرها في السوق العالمية بشكل قانوني وشرعي. ثانيًا، على مهمة بناء السلام الأخذ في الاعتبار الأفق الطويل الأجل للنزاعات والحروب المتوسطة والحروب طويلة الأمد، ووضع استراتيجية شاملة متعددة الأوجه لإنهاء العنف وتحقيق المصالحة واستدامتها. وهذا يتطلب مفاهيم ومناهج تتعامل مع الطبيعة المحددة للنزاعات المسلّحة المعاصرة. ثالثًا، علينا الاعتراف بأن الحرب، أي النزاع المسلح طويل الأمد، يأتي على شكل نظام لا يمكن تغييره إلا من خلال اتباع مقاربة شاملة تجاه الأشخاص الذين يحرّكونه وفي البيئة التي يتجذر فيها. وأخيرًا، علينا أيضًا التصدى للتحدي المتمثل في كيفية منع النزاعات المسلحة الصغيرة الناشئة حديثًا من الانتقال إلى حروب شاملة. ونوجه انتباهنا الآن إلى هذه التحديات.

الجزء الثاني

بناء السلام ـ إطار مفاهيمي

أصدر الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي سنة 1992 وثيقة مهمة بعنوان «أجندة السلام» (أو خطة للسلام)، اقترح فيها مسؤوليات واستجابات للأمم المتحدة والمجتمع الدولي في التعامل مع النزاعات المعاصرة. تضمن الاقتراح أربعة مجالات عمل رئيسة: الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام بعد انتهاء النزاع. وقد أشار الإطار المقترح إلى الحاجة لمجموعة متنوعة من الآليات ووظائف الاستجابة المتسلسلة لتعزيز حل النزاع واستدامة السلام باختلاف الأوقات وتنوّع النزاعات.

إجمالًا، لا يسعني إلّا أن أتّفق مع اقتراح الأمين العام، بالرغم من بعض نقاط اختلاف. مثلًا، قد أحثّ على مزيد من الحذر في نشر القوات العسكرية، وكما اتضح في الصومال، فإن الإنفاذ المعسكر للسلام، المستخدم كأداة لصنع السلام في ظروف النزاع الممتد، يجلب معه كثير من المخاطر ومن المرجح أن يؤدي إلى نتائج عكسية. لكن أهم تباين معه في هذا الكتاب سيكون في استخدام مصطلح «بناء السلام»، الذي يربطه الأمين العام حصريًا بدعم اتفاقيات السلام بعد انقضاء النزاع والبدء بعملية إعادة بناء المجتمعات التي مزّقتها الحرب.

على الرغم من موافقتي الكاملة على الأهمية العالية لهذه المرحلة،[1] لكنني، كما يقول عنوان هذا الكتاب، أقترح تعريفًا لـ «بناء السلام» لا يقتصر على مرحلة إعادة الإعمار ما بعد التوقيع على الاتفاقيات. فبناء السلام هنا مفهوم شامل، يتضمّن ويُنشئ ويدعم مروحة كاملة من العمليات والمقاربات والمراحل اللازمة لتحويل النزاع نحو

علاقات أكثر استدامة وسلمية. ومن ثمَّ، يشمل المصطلح جملة من الأنشطة والوظائف التي تسبق اتفاقيات السلام الرسمية وتتبعها. مجازياً، فإن السلام ليس مجرد مرحلة زمنية أو شرطاً محدداً، فهو مركّب اجتماعي حيوي يتطلب عملية بناء تشمل الاستثمار والمواد والتصميم وتنسيق العمل ووضع الأساس وإنهاء العمل التفصيلي، ومن ثَم، الصيانة المستمرة.

يسعى الجزء الثاني هذا إلى تحديد إطار مفاهيمي وتحليلي لإطلاق عملية بناء السلام والحفاظ عليها في سياق النزاع المسلح. وأعني بعبارة «إطار مفاهيمي» الطريقة العملية للنظر إلى مسعى بناء السلام. لا أحاول في هذه الصفحات تحديد مخطط علمي صارم للنظرية الكبرى المتعلقة ببناء السلام في النزاعات المعاصرة وتطويره، بل أقوم باقتراح مجموعة من الأفكار والعدسات التحليلية لفهم عمليّة التحويل في النزاع المعاصر وكيف يتم تعريف مزايا بناء السلام ومكوناته كمسار اجتماعي، ومدى ترابطها وتفاعلها. لكنْ، وعلى هذا المستوى، سوف يتضمّن هذا الإطار بعض العناصر النظرية.

بناء على التجارب الشخصية في النزاعات المعاصرة، يوضّح الجزء الثاني الإطار المرجعي الذي أجده مفيدًا للتعامل مع النزاع في المجتمعات المنقسمة بشدة. قمت بوضع الخطوط الأولية المبنية على التجربة خلال تمرّسي في إفريقيا، خاصة الصومال، ونيكاراغوا في أمريكا الوسطى. أضفت إلى هذا الأساس التجريبي مجموعة من الأمثلة من مناطق وبلدان أخرى حيثما أمكن. رغم ذلك، لا يدّعي هذا الكتاب تقديم دراسة صارمة وشاملة لأيةِ حالٍ معيّنةٍ. فهو، من الناحية المفاهيمية، يوفر المعالم العامة ويرسم الحدود التي تساعد على التركيز وخلق المعنى، وتأتي المفاهيم الأكثر تحديدًا والعناصر التحليلية لتشكّل الإطار التحليلي. بعبارة أخرى، يساعد الإطار في وضع الأشياء في سياقها ويقترح العدسات التي يمكن من خلالها الاطلاع على الأمور، ولعل الأهم من ذلك أنه يصنّف الفئات التي يمكن من خلالها طرح الأسئلة والتفكير في إجراءات محددة.

وفيما يتعلق بتحدي بناء السلام، أقترح إطارًا مفاهيميًا يستجيب لمجمل الاحتياجات والتحديات المقدّرة في استعراضنا العام للنزاعات المسلحة، أي،

ذلك الذي يقترح مقاربة شاملة لتحويل النزاع بمعالجة القضايا البنيوية والديناميات الاجتماعية لبناء العلاقات وتطوير البنية التحتية الداعمة للسلام. أتصور أن يحتوي الإطار على مجموعة من المكونات المترابطة المتميّزة، تشمل البنية والعمليات والعلاقة والموارد والتنسيق. وسوف أقوم في الفصول التالية بوضع لمحة عامة عن إطار بناء السلام من خلال تفصيل مجمل من هذه العناصر ومفاهيمها. وسأسعى أيضًا بتقديم الاقتراحات حول كيفية تنفيذ هذه الأفكار ـ أي، المقترحات الملموسة لأنواع محتملة من الإجراءات، سواء في مجال التدريب أو في ممارسة بناء السلام. وستتم الإشارة إلى الجهود والمبادرات الواقعية التي توضّح هذه الأفكار في عدّة محطات في الكتاب.

3. المصالحة: بناء العلاقة

توضح الفصول اللاحقة مكونات إطار بناء السلام، ويتعامل بعض منها مع الهواجس الهيكلية حول طرائق النظر للسكان المتأثرين بالنزاع، وكيفية فهم القضايا «الساخنة» المستجدّة. وتقدّم الفصول الأخرى منظورًا طويل الأمد للصراع كتسلسل للأحداث، ولبناء سلام كعملية تتشكّل من الأدوار والوظائف والأنشطة المتكاملة. لكن، لو كان بناء السلام يقتصر على هذه العناصر، لكان من الممكن مواجهة التحدي باتباع صيغة ميكانيكية: أي الوصول للسلام بمجرّد وضع الخطة الصحيحة وتأمين المواد والمهارات والموارد اللازمة! إنّما، فإن أي شخص عاش في ظروف نزاع مطول أو شارك في أنشطة صنع السلام في مجتمعات منقسمة يعرف أن الصيغ النموذجية لا تنفع، وعلينا الاعتراف منذ اللحظة الأولى بالأبعاد الإنسانية البحتة للنزاع قيد النقاش وأساليب معالجتها.

بالعودة للاستطلاع الافتتاحي، تنبع الخصائص الرئيسة المتنوعة للنزاعات المعاصرة من طبيعتها الذاتية. تعيش المجموعات المتصارعة في مناطق جغرافية قريبة من بعضها بعضاً وتكون لديها خبرة مباشرة في الصدمة العنيفة التي تربطها بأعدائها المتخيّلين، وأحيانًا، بتاريخ من المظالم والعداء المتراكم على مر الأجيال. ومن المفارقات أنها تعيش كجيران، ولكنّها عالقة في دورات ممتدّة من التفاعل العدائي. وتتميز هذه الصراعات بالعداء الشديد والعميق، والخوف، والقوالب النمطية الجامدة.

إن هذه الديناميات والأنماط، المدفوعة بالتجارب الواقعية والتصورات الذاتية والعواطف، لا تنتقص من فعالية العمليات والحلول العقلانية والميكانيكية الهادفة إلى تحويل النزاع فحسب، بل قد تكون غير واقعية ومسيئة في كثير من الحالات. يُفترض على بناء السلام، ولكي يكون على صلة وثيقة بالنزاع المعاصر، أن يتجذّر في الحقائق

التجريبية والذاتية التي تشكل وجهات نظر الناس واحتياجاتهم وأن يستجيب لها. وعند هذه النقطة بالتحديد، يجب أن يبتعد النموذج المفاهيمي وممارسة بناء السلام عن الإطار والأنشطة التقليدية التي تشكل الدبلوماسية الدولتية إلى حد كبير.

أعتقد أن يتم التعبير عن هذا التحول النموذجي في الجوانب العلائقية لحركة المصالحة كعنصر محوري في بناء السلام.

إطار مفاهيمي للمصالحة

على مر السنين، وفي ما يمكن تسميته «أحاديث الكواليس»، لاحظت بعض التشاحن بين مجتمعين مهنيّين، العلاقات الدولية وحل النزاعات. بدا الأمر أحيانًا وكأنه خلاف بين شقيقين، أخ أكبر وأخت صغرى، متموضعين على امتداد سلسلة متواصلة وغريبة نوعًا ما تمتد من «الواقعية» إلى «العاطفية».

يميل الأخ الأكبر، العلاقات الدولية، الذي درس العلوم السياسية واختبر خنادق الصراع الدولي، إلى إقناع نفسه أنه يتعامل مع السياسات الصعبة في العالم الحقيقي، وينظر إلى الأخت الصغرى، في أحسن الأحوال، على أنها حسنة النية، وفي أسوأها على أنها ناعمة ومدفوعة بالعواطف لكنها لا تفيد. يقول لها باستمرار: «اسمعي، الأحاسيس مفيدة للنوادي الترفيهية، لكنها لا تحمل الإجابات في الأوقات الصعبة. نحن نتعامل مع أفراد عصابات متشددين هناك.» وفي النزاعات المعاصرة، سيجد أمثلة كثيرة عما يتحدّث عنه.

من الجانب الآخر، تميل الأخت الصغرى، حل النزاعات، إلى رؤية الأخ الأكبر مكبّلًا بنماذج السلطة وغير قادر على الوصول إلى جذور المشاكل بطرق إبداعية. بعد أن تدربت في علم النفس الاجتماعي وتأثّرت بمهن العناية، تعتبر أنها تدمج ما بين الاهتمامات العاطفية والموضوعية في حل النزاعات. وتجيب على التكرار: «الوسطاء ليسوا بهذه الهشاشة، كما تعلمون»، ولن تضطر أن تذهب بعيداً للعثور على جنود أطفال مختطفين ومجبرين على القتل للتأكيد على حاجة إلى أكثر من السياسة الفجّة لدعم التحول والتغيير المستدامين في المجتمع.

إن هذه الصورة كاريكاتورية بعض الشيء، فقد خف الازدراء في الواقع في السنوات الأخيرة، حيث سعى أشخاص مثل هارولد سوندرز وجوزيف مونتفيل،[2] خلال عملهما في السياسة الواقعية للعلاقات الدولية من داخل الهياكل الحكومية الرسمية، إلى إشراك المجتَمَعَين في حوار بناء. وفي الوقت ذاته، تطوّر مجال حل النزاعات من حيث الحجم والشرعية، مدعومًا بزيادة البحوث ومجموعة واسعة من الخبرات. وتتطلب طبيعة النزاعات المعاصرة بعض الواقعية والابتكار في كلا المجتمعين، وعلينا الاهتمام بهذه الحاجة للابتكار النقدي المستجير بالواقعية.

تستلزم النزاعات المعاصرة مقاربات لبناء السلام تستجيب للطبيعة الحقيقية لتلك الصراعات. ورغم كونها قضايا صعبة بالفعل ـ «السياسة الحقيقية» للكراهية والتلاعب والعنف ـ وتتطلب معرفة سياسية راسخة، فإن الآليات التقليدية التي تعتمد فقط على الدبلوماسية الدولية والسياسة الواقعية لم تظهر قدرة على السيطرة على هذه النزاعات، ناهيك عن تحويلها باتجاه نتائج بناءة وسلمية. ومن ثم، يتطلب النزاع المعاصر الابتكار وتطوير الأفكار والممارسات التي تتجاوز التفاوض على المصالح والقضايا الموضوعية. أعتقد أن هذا الابتكار سيدفعنا إلى الإبحار في عالم الذات، أي التصورات المتراكمة على مدى الأجيال والكراهية والخوف المتجذّرَين.

في التعامل مع تحديات النزاعات المعاصرة، نجد نقطة التقاء مهمة بين الواقعية والابتكار، وهي فكرة المصالحة. ويبقى السؤال الأساس هو كيفية إيجاد محفّز للمصالحة ومن ثم دعمه في المجتمعات المنقسمة. كنقطة انطلاق، من المفيد توضيح ثلاثة افتراضات عمل مقترحة لوضع تصوّر لمفهوم المصالحة. أولاً، وقبل كل شيء، هي الفكرة التي قد تكون بديهية ولكن غالبًا ما يتم تجاهلها، ومفادها أن العلاقة هي أساس النزاع وأساس الحل الطويل الأمد في آن واحد. وقد عبّر هارولد سوندرز ورندة سليم عن الموضوع بشكل جيد من خلال طرح العلاقات كنقطة محورية للحوار المستدام في ظروف النزاع المطوّلة.[3] رغم بساطة توجّهاتها، فإن لهذه المقاربة تداعيات واسعة النطاق: إن السعي نحو المصالحة لا يقوم من خلال إيجاد طرق مبتكرة لفك الارتباط أو التخفيف من علاقات المجموعات المتنازِعة، بل هو مبني على آليات تُشارك فيها أطراف النزاع كما يشارك البشر في علاقاتهم.

لئلا نعتبر الأمر السابق مجرد تفكير ناعم لوسيط يسعى للسلام، دعوني أضيف أن أحدث التطورات في العلوم تصل إلى الاستنتاج نفسه حول طريقة عمل العالم المادي. فكل من نظرية الكم والفوضى تعلّمنا أنه إذا أردنا أن نفهم دينامية النظام وبنيته، فلن يفيد تركيز الانتباه على النظام بأجزائه، بل علينا أن ننظر إلى النظام ككل والعلاقات بين أجزائه. يُقال إن العلاقات هي المحور، أي نقطة البداية ونقطة النهاية لفهم النظام.[4] وأظن أن هذه هي المساهمة الأساسية التي يقدمها مفهوم المصالحة كنموذج،[5] يتصوّر النزاع المطول كنظام ويركز اهتمامه على العلاقات داخله.

ثانيًا، إن انخراط المجموعات المتنازعة يفترض التلاقي، لا بين الناس فحسب، ولكن بين مسارات نشاطات متعددة ومترابطة للغاية، وعلى المصالحة أن تبحث عن طرقٍ لمعالجة الماضي من دون الوقوع في حلقة مفرغة من التفرّد المتبادل المتأصل في الماضي. يحتاج الناس إلى فرصة ومساحة للتعبير المتبادل عن صدمة الخسارة وحزنهم عليها، والغضب الذي يصاحب الألم وذاكرة المظالم التي عانوا منها. والإقرار أمر حاسم في دينامية المصالحة، فالمعرفة شيء والإقرار ظاهرة اجتماعية مختلفة للغاية علينا الاعتراف بها، من خلال سماع قصص الآخرين، التي تركز على التجربة والمشاعر وتمثّل الخطوة الأولى نحو تأهيل الشخص والعلاقة.

وفي الوقت ذاته، على المصالحة أن تتصوّر الحل بطريقة تعزز الترابط، لأن مستقبل المقاتلين في النزاعات الداخلية المعاصرة كافة يكون عادة مرتبطًا بهم ومعتمدًا عليهم جميعًا. لذلك، علينا إتاحة الفرصة للناس للتطلع إلى الأمام وتصور المستقبل المشترك. ويُعتبر منظور الشعوب الأصلية، مثل أمة موهوك، مفيدًا للغاية في هذا الصدد. ففي خضم أزمة أوكا عام 1991، بين أمّة موهوك وحكومتي كيبيك وكندا، قام زعيم الموهوك بالتفكير بالقرارات المعروضة على شعبه، وأشار إلى أنه، كما تقتضي تقاليد الموهوك، على الزعماء التفكير لسبعة أجيال. القرارات التي اتُّخذت قبل سبعة أجيال تؤثر على شعب موهوك اليوم، وستؤثر القرارات المتّخذة اليوم على الأجيال السبعة المقبلة. هذه النظرة البعيدة تستدعي الشعور بالمسؤولية وتوضّح من جديد ماهية المستقبل المشترك.

تمثّل المصالحة في جوهرها مكانًا أو نقطة التقاء للمخاوف بشأن الماضي والمستقبل. أمّا المصالحة كمواجهة فتشير إلى فضاء الاعتراف بالماضي وتصوّر المستقبل كعنصر ضروري لإعادة صياغة الحاضر. ولكي يتحقق ذلك، على الناس إيجاد الطرق لمواجهة أنفسهم وأعدائهم، وآمالهم ومخاوفهم.[6]

أمّا الافتراض العملي الثالث، فهو أن المصالحة تتطلب منا أن ننظر خارج التيار الرئيس للتقاليد السياسية الدولية وخطابها وطرائقها العملية، هذا إذا أردنا أن نصل إلى الحلول المبتكرة. ولمزيد من التفاصيل حول هذه الفكرة، سوف أسرد قصّة تجربة في أمريكا الوسطى ساعدتني في صياغة آرائي الخاصة حول المصالحة، التي انبثقت من منظور لاهوتي.

لعدّة سنوات خلال الثمانينات، كنت قد عملت تحت رعاية اللجنة المركزية للمينونايت كشخص مرجعي يدير ورشات عن حل النزاعات والوساطة. وكنتيجة لهذه الجهود، عملت مستشاراً لفريق وساطة قائمة على أساس ديني في المفاوضات بين حكومة الساندينيستا والياتاما، حركة مقاومة من السكان الأصليين في ساحل نيكاراغوا الشرقي.

كجزء من دوره العام، رافق فريق الوساطة قادة ياتاما في عودتهم من المنفى إلى مناطقهم الأصلية وقراهم، وقام بشرح الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع الساندينيين. وقد كانت هذه الاجتماعات مشحونة للغاية، نتيجة لسياق الحرب والعداوات العميقة المستمرة. قرر الوسطاء النيكاراغويون عند افتتاح كل اجتماع قروي قراءة المزمور 85، الذي يشير إلى عودة الناس إلى أرضهم وفرصة السلام، حيث يأتي سطران قصيران في قلب النص (85:10): «الرَّحْمَةُ وَالْحَقُّ الْتَقَيَا. الْبِرُّ وَالسَّلاَمُ تَلاَثَمَا.»

عندما كنت أسمع هذه الكلمات القويّة ضمن سياقات متعددة في مجتمعات منقسمة بعمق، أشعر بالفضول لمعرفة كيف يفهم الوسطاء هذا النص ومفاهيمه التي تفضي إلى مفارقتين مهمّتين. وقد أتيحت لي الفرصة لاحقًا للغوص في هذا الموضوع خلال ورشة تدريبية مع لجان سلام محلية وإقليمية. قمنا أولًا بتحديد المفاهيم الأربعة الرئيسة في العبارة: الحقيقة والرحمة والعدالة والسلام. ثم طلبت من المشاركين مناقشة كل مفهوم كما لو كان شخصًا، وتخيّل صورته وما قد يقول كل منهم عن النزاع.

عند مناقشة صور الحقيقة، اقترح المشاركون الصدق والوحي والوضوح والمساءلة المفتوحة والهشاشة. وعلّق أحدهم قائلاً: «نرى بعضنا بعضاً كما نحن. لن يتم حل النزاع أبدًا من دون شخص الحقيقة، لكن الحقيقة وحدها تتركنا عراة، وضعفاء، ومن دونة قيمة.»

حول الرحمة، بدت صور الشفقة والمسامحة والقبول والبدايات الجديدة. فمن دون شخص الرحمة لن تكون هناك علاقات ومن دون شفقة ومسامحة، فإن الشفاء والإحياء غير واردين. لكن الرحمة فحسب شيء سطحي، يغطّي على الأمور ويتحرّك بسرعة.

تطرح العدالة صورًا قويّة حول إصلاح الأمور وخلق الفرص المتساوية وتصحيح الخطأ وجبر الضرر. قال أحد المشاركين: «من دون عدالة، فإن الانكسار سيستمر وسيحتقن.»

مع السلام أتت صور الوئام والاتحاد والرفاهية، والشعور بالاحترام والأمن وشيوعهما. لكن السلام لا يمكن أن يكون للبعض، وإذا لم يتم الحفاظ عليه لمصلحة الآخرين، فسيحوّل إلى مهزلة.

في الختام، قمنا بتدوين المفاهيم الأربعة على ورق على الحائط، كما هو موضح في الشكل 1. وعندما سألت المشاركين عما يجب أن نسميه المكان الذي تلتقي فيه الحقيقة والرحمة والعدل والسلام، قال أحدهم على الفور، «هذا المكان هو المصالحة.»

اللافت في هذا التصوّر هو فكرة تمثيل المصالحة لفضاء اجتماعي. إن المصالحة حيّز يلتقي فيه الناس والأشياء.

لنفكر للحظة كيف يمكن صياغة المفاهيم الأساسية في مفارقات المزمور أعلاه من حيث النزاعات المعاصرة: «الحقيقة» هي الشوق للاعتراف بالخطأ والتحقق من الخسارة المؤلمة والتجارب الموجعة، لكنها تقترن بـ»الرحمة» التي توضّح الحاجة إلى القبول والتنازل والبداية الجديدة. وتمثل «العدالة» البحث عن الحقوق الفردية والجماعية، وإعادة البناء الاجتماعي، وجبر الضرر، ولكنها مرتبطة بـ»السلام»، الذي يؤكد الحاجة إلى الاعتماد والرفاهية والأمن المتبادلين. من اللافت أن هذه المفاهيم

تؤثر في الساحة السياسية. في السلفادور وغواتيمالا مثلًا، رأينا المدّ والجزر في الطاقات الاجتماعية المتناقضة في لجنة المصالحة، من جهة، وبرامج العفو، من جهة أخرى. إن المصالحة، كما أقترح، تنطوي على خلق مساحة اجتماعية لتثبيت الحقيقة والمسامحة ودمجها معًا، عوض فرض مواجهة ينتصر فيها طرف على الآخر أو تصوّرها بشكل مجزّأ ومنفصل.

تقع هذه العناصر في صميم التحدّي الذي يواجهنا في النزاع المعاصر. وعلى الرغم من الألم الهائل والعداء المتأصل الذي يصاحب أي حرب، فإن طبيعة الظروف المعاصرة للنزاع المسلح ـ حيث يخشى الجار الجار وأحيانًا يخاف فرد من العائلة فردًا آخر من العائلة نفسها، وحيث تُسفك دماء الجميع ـ تضع الأبعاد العاطفية والإدراكية والاجتماعية والنفسية والروحية في صلب المسألة لا في محيطها. تفرض آنية الحقد والتحيّز، والعنصرية وكراهية الأجانب، بوصفهما من عوامل النزاع ومحفّزاته الرئيسة، أن يأتي التحول متأصلاً في الأبعاد الاجتماعية والنفسية والروحية التي تعتبر تقليديًا خارج سياق الدبلوماسية الدولية أو اختصاصها. لكن المصالحة، كعملية لقاء ومساحة اجتماعية، تأخذنا في الاتجاه المنشود.

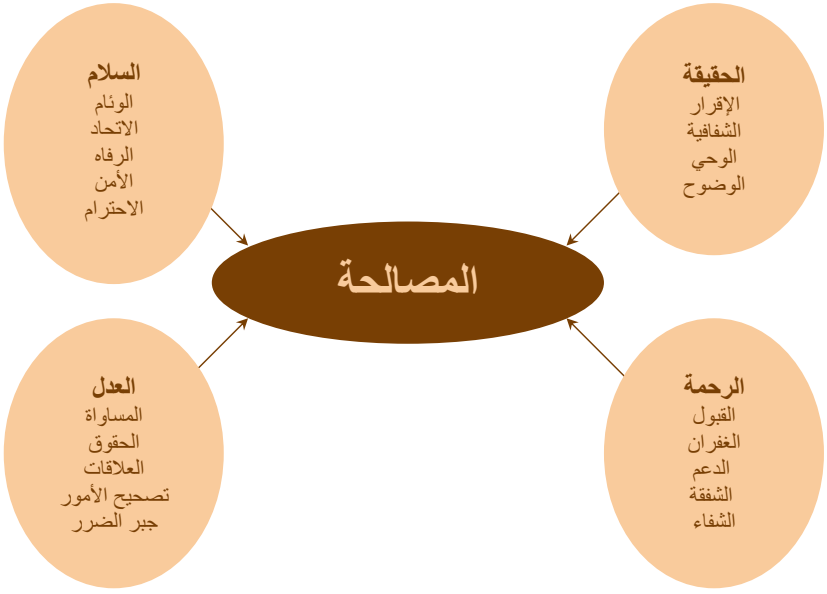

الشكل 1: المكان المسمّى مصالحة

هكذا، يمكن فهم المصالحة على أنها محط تركيز وحيّز للالتقاء. كوجهة نظر، هي مبنية على الجوانب العلائقية للنزاع وتُوجَّه نحوها، وكظاهرة اجتماعية، تمثّل المصالحة فضاءً أو مكانًا أو موقعًا لتلاقي أطراف النزاع. وعليها أن تكون استباقية في سعيها لخلق تلاقٍ يمكّن الناس من التركيز على علاقاتهم وتشارك تصوراتهم ومشاعرهم وتجاربهم، بهدف خلق تصوّرات مبتكرة وتجربة مشتركة جديدة.

وعلى هذا النحو، تنبني المصالحة على مفارقة تربط بين أفكار وقوى تبدو متناقضة ولكنها مترابطة في الواقع. ويشير كينوين سميث وديفيد بيرغ إلى كون المفارقات جزءا طبيعيا من حياة المجموعة،[7] يفترض التعامل معها بشكل بنّاء لتحديد الطاقات المتعارضة التي تشكّل أقطاب المفارقة، وتوفير مساحة لكل منها، واحتضانها باعتبارها متّصلة ومترابطة وضرورية لصحة المجموعة. وفي حال النزاع المعاصر، تكون أقطاب الطاقة، التي تعدُّ غالبًا غير متناسقة، هي الاحتياجات الإنسانية والعلائقية الأساسية المتأصلة في سياق النزاع العنيف المطوّل. ومن ثم، تمثل المصالحة المساحة، أو التوتر الخلاق الذي يحمل هذه الاحتياجات، والطاقة التي تدفعها معًا.

بعبارات أكثر تحديدًا، يمكن النظر إلى المصالحة على أنها التعامل مع ثلاثة مفارقات محددة. أولاً، بالمعنى العام، تعزّز المصالحة اللقاء بين التعبير المفتوح عن الماضي المؤلم، من ناحية، والبحث عن صياغة مستقبل مترابط وطويل الأمد، من ناحية أخرى. ثانيًا، توفّر المصالحة مكانًا لالتقاء الحق والرحمة، حيث يتم التخلّي عن المخاوف بشأن فضح ما حدث لصالح تجديد العلاقات. ثالثًا، تعترف المصالحة بالحاجة إلى إعطاء الوقت والمكان المتساويين للعدالة والسلام، ليتم تصحيح الخطأ وتصور مستقبل مشترك ومترابط في آن واحد.

أمّا المصالحة، فتشير إلى ضرورة احتضان مصدري الطاقة كمخرج من هذه المفارقات، التي يمكنها أن تتسبب بمأزق عندما يتم احتضان أحد المصادر على حساب الآخر ـ وبعبارة أخرى، أن تركّز المجموعات على واحد فقط من العناصر.[8] ومن ثم، فإن النموذج الأساس للمصالحة يحتضن المفارقة، ويقترح، مثلًا، أن التركيز على العلاقات سيوفر طرقًا جديدة لمعالجة الجمود في القضايا، أو أن توفير مساحة

للحزن على الماضي قد يتيح إعادة التوجيه نحو المستقبل، أو أن يؤدّي تصوّر مستقبل مشترك إلى خلق عدسات جديدة للتعامل مع الماضي.

فعل المصالحة

نعود الآن إلى مسألة تحريك عملية المصالحة واستدامتها من الناحية العملية. ومن اللافت أن مجال بناء السلام وتحويل النزاعات لا يزال في مراحله الأولى في تطوير هذا التطبيق، سواء من الناحية المفاهيمية أو العملية. ومع ذلك، يمكن الإشارة إلى عدد من المقاربات المجرّبة والتطبيقات المحددة التي تقع ضمن النموذج المفاهيمي للمصالحة كما هو موضح في أعلاه.

هناك حالات شعبية من داخل البوسنة التي مزقتها الحرب مثلًا، حيث أدت جهود رجال الدين المحليين الفرنسيسكان والمسلمين إلى تضافر المجتمعات المحلية عبر خطوط النزاع لمتابعة وقف إطلاق النار محليًا واستمراره.[9] وهناك جملة من الخبرات في مجموعات الحوار وورشات حل المشكلات تبلورت على مستوى القادة الوسطيين في المجتمعات المتنازعة، التي جمعت ما بين الخصوم لاستكشاف تجاربهم ووجهات نظرهم وبناء العلاقات فيما بينهم، من سياقات متنوعة مثل أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.[10] لإلقاء النظر على تطبيق بعض هذه الأفكار حول المصالحة، يمكننا استكشاف الدينامية الدقيقة في المراحل المبكرة التي نشأت بواسطتها اتفاقية السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهي عملية ضمّت عناصر من القيادة الوسطية للشعبين، بالإضافة إلى القادة على المستوى الأعلى.

أتى توقيع الاتفاقية بين إسرائيل ومنظمة التحرير، التي بُثت على الهواء مباشرة من حديقة البيت الأبيض، كأهم لحظات الأمل في العام 1993، لكن في كواليس مصافحة عرفات ـ رابين كانت تجري قصة اتفاقية جاءت عن طريق ما أصبح يعرف بـ »القناة النرويجية» أو «مسار أوسلو».[11]

لكننا لم نحصل، إلى وقت كتابة هذه السطور، على الرواية الكاملة للقنوات الخلفية للمسار، بل روايات متعددة أتت خلال مقابلات مع المبادرين والوسطاء في

القناة النرويجية تكشف عن عملية مثيرة من الجهد والمخاطرة الفردية المقرونة بطرق مبتكرة لخلق مساحة للقاءات الحميمة.[12]

باختصار، قام ساعيان نحو السلام من إسرائيل بالمبادرة لإجراء اتصالات غير قانونية، في ذلك الوقت، مع مدير المالية في منظمة التحرير الفلسطينية، أبو علاء، أوصلت إلى محادثات سرية بين الفلسطينيين والإسرائيليين في النرويج استمرّت لمدّة عام تقريبًا. وكان تيري رود لارسن، الأكاديمي النرويجي وزوجته منى جول، عضو وزارة الخارجية النرويجية، من الشخصيات الرئيسة في استضافة المحادثات والوساطة فيها. لأغراضنا هنا، فإن العملية التي تكشفت هي أكثر أهمية من جوهر الاتفاقية حيث تَبرز عدّة نقاط.

عُقدت الاتصالات والمناقشات في سرية تامة تقريبًا، ولم يعلم بوجودها سوى عدد قليل من الأشخاص في منظمة التحرير الفلسطينية وفي الحكومتين الإسرائيلية والنرويجية. وقد كانت عملية المناقشات غير معروفة تقريبًا، حتى عند الإعلان عن الاتفاق، وبقيت بعيدة عن أعين الجمهور.

وقد أُجريت الاتصالات والمناقشات الأولية بين أشخاص يمكنهم الوصول إلى مسؤولين رفيعي المستوى، على الرغم من عدم انتمائهم إلى المستوى الأعلى. وفي وقت لاحق، عندما ظهرت مقترحات رسمية أكثر، بدأ الممثلون رفيعو المستوى يشاركون بشكل مباشر. أما الأنموذج المستخدم في هذا الكتاب (أنظر الفصل 4)، فعلى الرغم من الإعلان عن العملية على المستوى الأعلى، فقد تم بناؤها من عناصر وسطية مبادرة.

تؤكد هاتان النقطتان الأوليتان على معضلة رئيسة في بناء السلام: وهي كيفية تنسيق الأنشطة المتنوعة ذات الصلة على مستويات مختلفة من المجتمع المتضرر. في مراحل لاحقة، سيتم التشكيك بالسرية المطلوبة لحماية المراحل الأولية لهؤلاء القادة الساعين لاستكشاف إمكانيات جديدة، أو حتى معاداة الجمهور الإسرائيلي والفلسطيني لها صراحةً فهو يشعر أنه تُرك خارج العملية.

فعل لارسن وجول كل ما في وسعهما لخلق مناخ حميم، وقالا، «أردنا لهم الشعور

بالراحة في منزل جميل».[13] أمضى المشاركون وقتهم في نُزُلٍ صيفيٍّ، وناموا تحت سقف واحد وتناولوا الطعام معًا. «كانوا يعيشون ويأكلون، والأهم من ذلك، يعملون معًا،» كما تقول جاين كوربين.[14] تطورت العلاقات بطرق جديدة ومختلفة وأكثر شمولية. لم يتعامل المشاركون مع بعضهم بشكل حصري كأعداء أو خصوم سياسيين، فقد تقاسموا الزمان والمكان وجاءوا لرؤية بعضهم بعضاً كأفراد وأيضًا كخصوم.

كانت الجلسات طويلة ومكثفة، تدوم ثماني ساعات في بعض الأحيان أو تستمر إلى وقت متأخر من الليل. بعد جولة من سرد التاريخ الذي استدعى الاتهامات المتبادلة، قام أبو علاء بتحديد أسلوب مهم للنقاش في وقت مبكّر. وبحسب ما ورد، فقد قال «دعونا لا نتنافس على من كان على صواب ومن كان على خطأ في الماضي. ودعونا لا نتنافس حول من يمكن أن يكون أكثر ذكاء في الوقت الحاضر. دعونا نرى ما يمكننا القيام به في المستقبل.»[15] ويبدو أن حميمية العيش معًا قد وفرت قدرًا من الشفافية في المشاعر ووجهات النظر، وأتاح التركيز على المستقبل للمشاركين استخدام عدسات جديدة لرؤية المشاكل القديمة.

استغرق الأمر سبعة اجتماعات على مدى خمسة أشهر قبل إعداد الأرضية بشكل كاف «لرفع» مستوى المشاركة. وعلّق نائب وزير الخارجية الإسرائيلي يوسي بيلين قائلاً: «لم يكن لدينا حقًا أيّةُ اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية... لم نكن نعرف حقًا ما موقفهم... كنا نرى الدعاية ولم نعرف الحقيقة.»[16] أمّا المساهمة الرئيسة التي قدمها اللاعبون الوسطيون فكانت «إعدادهم الأرضية العملية والنفسية التي مكّنت المحترفين من الانضمام إليهم بعد الاجتماع السابع.»[17]

يسلط هذا المثال الضوء على أهمية تطوير العلاقات، أي توفير مساحة لتقابل الأطراف وتشاركهم كأشخاص، وتأمين مكان للتعبير الصريح عن المشاعر، وكذلك الاعتراف بمستقبل مشترك. وقد تم بناء العملية، التي مكنت في هذه الحالة تحقيق اختراق في المفاوضات، على جملة من العناصر المفاهيمية الأساسية المحددة أعلاه تحت عنوان المصالحة.

لم تقلل القناة النرويجية أو تتجاهل الحاجة إلى وضع إطار لتسوية تفاوضية بشأن

القضايا الجوهرية. ومع ذلك شهدت بوضوح على الحاجة إلى نموذج للمصالحة ليُستخدم كأداة لتطوير العلاقات وكجزء من الديناميات الدقيقة التي أصبحت حاسمة في مسار المفاوضات.

على مستوى أوسع، أظهرت الجهود المبذولة لعرقلة تنفيذ اتفاقية السلام الإسرائيلية ـ الفلسطينية الرسمية ضرورة المقاربة الشاملة لبناء السلام في السياق الإسرائيلي ـ الفلسطيني اليوم كما كانت في الأمس. وكما تستكشف الفصول اللاحقة، نحتاج إلى دراسة كيفية دمج نموذج المصالحة على المستويين المتوسط والشعبي في جانبي النزاع. لأن عدم تحقيق ذلك يعني أن الابتكار والتقدم المحرز على أعلى مستوى في عملية السلام سيبقى دائمًا تحت ضغط شديد وخطر الانهيار التام.

خاتمة

بحثنا في هذا الفصل وعود المصالحة وتحدياتها، التي تتأسس، كما رأينا، على بناء العلاقات بين المتناحرين. ويشمل هذا البعد العلائقي الجوانب العاطفية والنفسية للنزاع والحاجة للاعتراف بمظالم الماضي واستكشاف التكافل المستقبلي. تخلق المصالحة كحيّز مساحة لاجتماع الأطراف وتلاقي الطاقات والهواجس المتنوّعة والمترابطة الدافعة للنزاع، بما فيها مفارقات الحقيقة والرحمة، والعدالة والسلام.

تسعى المصالحة كمفهوم وفِعل إلى إعادة صياغة النزاع بحيث لا ينشغل الطرفان بالتركيز على القضايا بطريقة معرفية إدراكية مباشرة. بل يكمن هدفها الأساس ومساهمتها الرئيسة في البحث عن طرائق مبتكرة لخلق زمان ومكان، ضمن مختلف مستويات السكان المتضررين، لمعالجة الماضي المؤلم والمستقبل المشترك الضروري ودمجهما واحتضانهما كوسيلة للتعامل مع الحاضر.

4. البنية: عدسات تصوير المشهد العام

إعادة الاعتبار للسكان المتضررين

أشرت في مقدّمة هذا الكتاب إلى الحوار بين صديقين صوماليين حول كيفية بناء بيت للسلام في وطنهما وقد مزّقته الحرب. أشار أحدهما إلى ضرورة تشكيل الرأس كي يتمكّن الجسم من الحركة، والآخر إلى أهمية حجر الأساس الذي سيحمل الرأس.

تضمّنت الحجتان في الجوهر نظريات متعارضة حول كيفية فهم بناء السلام والتعامل معه بين السكان. الأول يرى أن السلام يُبنى من الأعلى إلى الأسفل، ويرى الثاني أن يتم بناؤه من الأسفل إلى الأعلى، وقام الاثنان بافتراض أمور معيّنة حول المسار والسكان المتضررين في النزاع. لكنْ، قبل الوصول إلى أي استنتاجات حول المقاربة المناسبة ـ أو، كما هي الحال في هذا الكتاب، حول دمجهما وارتباطهما ـ علينا أولاً تطوير إطار تحليلي لوصف درجات السكان المتضررين.

لقد وجدت أنه من المفيد التفكير في القيادة ضمن السكان المتضررين من النزاع على شكل هرم (انظر الشكل 2). فدائمًا ما يعتمد المنظور التحليلي، كالمقترح هنا، على التعميمات العريضة إلى حد ما التي توفر مجموعة من العدسات للتركيز على اهتمام معين، أو للنظر في مجموعة من المفاهيم وارتباطاتها. في هذه الحالة، سنستخدم العدسات لالتقاط لمحة عامة عن تمثيل القادة والجهات الفاعلة الأخرى للسكان المتضررين كافة في سياق النزاع المسلح الداخلي، وكذلك المهام التي يؤدونها في التعامل مع الوضع. ويسمح لنا الهرم بوضع قاعدة القيادة هذه في ثلاث فئات رئيسة: المستوى الأعلى، والمدى المتوسط، والمستوى القاعدي/ الشعبي.

يمكننا استخدام الهرم كوسيلة لوصف الأعداد داخل مجتمع بعبارات مبسّطة. تمثل القمة، أو القيادة العليا، أقل عدد ممكن من الأشخاص، وفي بعض الحالات حفنة

من الجهات الفاعلة الرئيسة. وتضم القاعدة الشعبية للهرم أكبر عدد من الناس، الذين يمثّلون السكان بشكل عام. على الجانب الأيمن من الهرم يأتي أنواع القادة وقطاعاتهم الأصلية على كل مستوى. على الجانب الأيسر توجد أنشطة تحويل النزاع التي يمكن أن يقوم بها القادة على كل مستوى. يستحق كل من هذه المستويات مزيدًا من المناقشة قبل أن ننظر إلى الآثار الأوسع للنموذج الهرمي على إطارنا المفاهيمي.

مستويات القيادة

المستوى 1: القيادة العليا

يضم المستوى الأول أهم القادة السياسيين والعسكريين في النزاع، وعادة ما يمثّلون السلطة والمعارضة أو مَن يدّعي أي منها في حال النزاع الداخلي. يجلسون في قمة الهرم ويتحدّثون باسم الناخبين وهواجسهم التي تولّد النزاع وتؤمّن الحل له. لكن من المهم أن ندرك أنهم غالبًا ما يمثّلون العدد القليل من الجهات الفاعلة الرئيسة في الإطار الأوسع. وتتشارك القيادات من هذا المستوى بالمزايا الآتية.

أولاً، هم قادة مرئيون للغاية، ويتم إيلاء قدر كبير من الاهتمام لتحركاتهم وتصريحاتهم ومواقفهم. يحصلون على كثير من التغطية الصحفية وأوقات بث طويلة. في بعض الحالات، وفي عصر الأخبار العالمية، يحلّقون من حياة من الغموض إلى الشهرة الدولية وقد يصبحون من المشاهير. وقد يكون لهذه الدينامية الإعلامية طبيعة تكافلية وجدلية ترتبط بالشرعية والسعي وراء الطموحات الشخصية والسياسية للقيادات العليا،[1] حيث أهمية توسيع دائرة الجمهور لبناء قيادات من هذا المستوى وحيث الدعاية والملف الشخصي ضروريان لتحديد مخاوف تلك القاعدة الشعبية. ولكن، يبقى التركيز على القائد، وتعزز هذه الدعاية والملف الشخصي قاعدة القائد وشرعيته وتحافظ عليها. وهكذا، تصبح المرئية والملف الشخصي من المكوّنات الرئيسة لهذا المستوى التي تسعى هذه الشخصيات وراءها سعيا حثيثاً لتمثيل اهتمامات الجمهور وتأمين الموقع أو النفوذ.

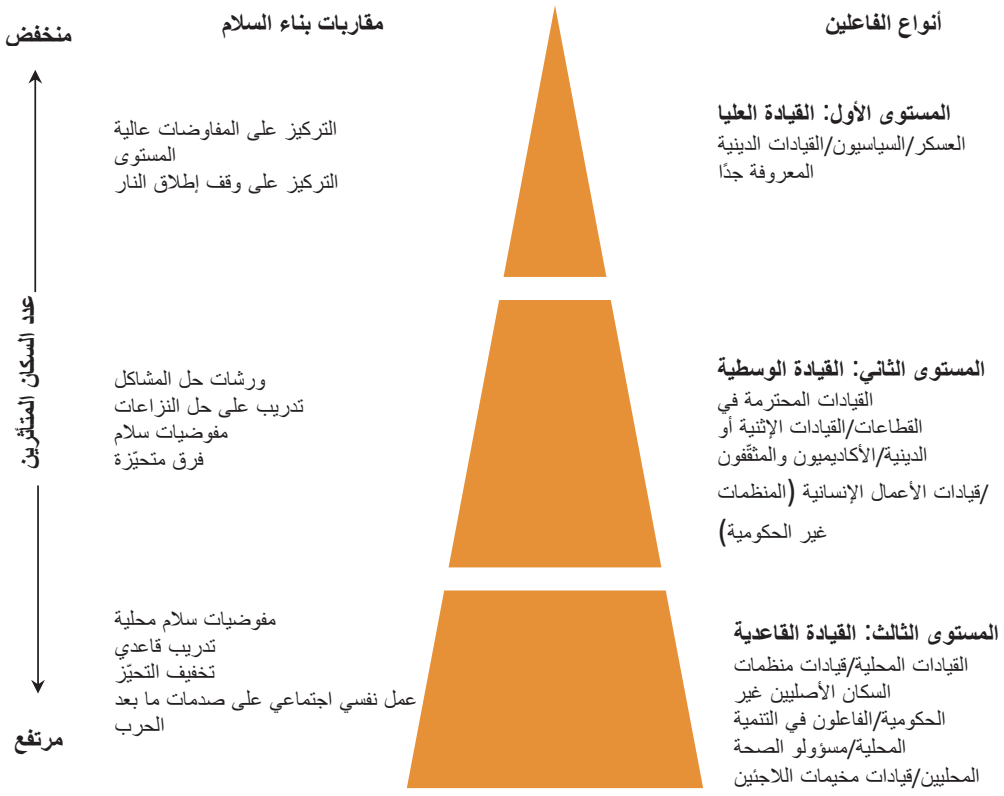

الشكل 2. الجهات الفاعلة ومقاربات بناء السلام

ثانيًا، وبحكم مكانتهم العامة البارزة، عادة ما يكون هؤلاء القادة مكبّلين بمواقف تتعلّق بقضايا النزاع، ويتعرضون لضغوط هائلة للحفاظ على موقع السلطة مقابل خصومهم وقاعدتهم الشعبية. (تشير كلمة «المواقف» هنا إلى وجهات النظر شبه الثابتة حول الحلول التي يطلبها كل جانب من أجل حل النزاع).[2] وهذا، إذا ما أضفنا إليه درجة عالية من الدعاية، سيؤدّي إلى تقييد حرية حركة القيادات العليا، حيث سيُعتبر قبول أي شيء أقل من أهدافهم أو مطالبهم المعلنة ضعفًا أو فقدانًا للوجه، أي أن كل خطوة ياخذونها تمثل قرارًا عالي المخاطر على كل من وظائفهم والأهداف المعلنة لحكومتهم أو حركتهم.

وأخيرًا، يجري النظر إلى هؤلاء القادة بوصفهم يتمتعون بسلطة وتأثير كبيرين، إن لم تكن حصريتين، ويكون لهم تأثير وقوة أكبر من الأفراد الآخرين في العادة. لكن

الصورة أكثر تعقيدًا مما تراه العين في البداية. فمن ناحية، يستفيد كبار القادة من الظهور والدعاية، وتصريحاتهم ذات وزن كبير، إن في تحديد القضايا والمسارات أو في عملية صنع القرار. من ناحية أخرى، وفي العلاقات الدولية وحالات النزاع التي طال أمدها، يُنظر إلى السلطة على أنها هرمية حيث تكون القيادات العليا في موقع صنع القرار وتقديم الدعم إلى قاعدتها الشعبية. وأقول «يُنظر إليها» لأن المجتمع الدولي غالبًا ما يبحث عن القادة الهرميين في جميع جوانب النزاع الداخلي ويتواصل معهم كما لو كان لديهم سلطة حصرية، حتى عندما تكون السلطة، كما هي الحال غالبًا، أكثر انتشارًا وتناثرًا. لكن درجة فعالية السلطة الهرمية ليست ثابتة، كما نرى في البوسنة والصومال وليبيريا، مثلًا، حيث يوجد عدد كبير من القادة على مستويات مختلفة من الهرم الذين قد لا يصطفّون وراء القادة الأكثر مرئية. وغالبًا ما يتم متابعة الإجراءات واتخاذها بطرق أكثر انتشارًا داخل المجتمع في هذه الحالات، على الرغم من أن التفاوض على اتفاقيات السلام يفترض التمثيل والتنفيذ الهرمي.

المستوى 2: القيادة الوسطية

تحتوي سياقات النزاعات المطوّلة على أشخاص في مناصب قيادية على المستوى المتوسط، قد لا تكون مواقفهم محددة بطرق ترتبط بالضرورة أو تسيطر عليها السلطة أو هياكل الحكومة الرسمية أو حركات المعارضة الرئيسة. يمكن تحديد القيادات الوسطية على عدّة خطوط. يركّز أحد الأساليب على الأشخاص الذين يحظون باحترام كبير كأفراد و/ أو يشغلون مناصب قيادية رسمية في قطاعات التعليم أو الأعمال أو الزراعة أو الصحة. وتنظر المقاربة الثانية إلى الشبكات الأساسية للمجموعات والمؤسسات التي قد تكون موجودة ضمن إطار، مثل تلك المرتبطة (بشكل رسمي أو غير ذلك) بالجماعات الدينية أو المؤسسات الأكاديمية أو المنظمات الإنسانية. تحتوي هذه الشبكات على أفراد يقودون مؤسسة معينة أو يبرزون داخلها، على سبيل المثال، رئيس منظمة أهلية غير حكومية مهمة أو عميد سابق لجامعة وطنية أو كاهن معروف في منطقة معينة، الذين قد يكونون مشهورين ومحترمين داخل تلك الشبكة أو المنطقة الجغرافية. أمّا المقاربة الثالثة فهي تهتم بمجموعات الهوية في النزاع وتحديد مواقع القادة الوسطيين بين الأشخاص المعروفين جيدًا بأنهم ينتمون إلى أقلية عرقية أو

من منطقة جغرافية معينة مرتبطة بالنزاع ويتمتعون باحترام سكان تلك المنطقة ولكنهم معروفون أيضًا خارجها. وهناك مقاربة أخيرة تتمثّل بالتركيز على أشخاص من داخل بيئة النزاع ذوي مكانة تمتد إلى أبعد من ذلك بكثير، كالشعراء أو الحائزين على جائزة نوبل، مثلًا.

ولهذا المستوى من القيادات مزايا معيّنة، فهم أولًا، كقادة وسطيين يتموضعون بطريقة تعني أنهم يعرفون القيادات العليا وهم معروفون عندها، لكنهم يمتلكون روابط مهمة مع السياق الأوسع والقاعدة الشعبية التي تدّعي القيادات العليا تمثيلها. وبعبارة أخرى، فهي مرتبطة بكل من المستوى الأعلى والمستوى القاعدي، لديها تواصل مع القيادات العليا ولكنها غير ملزمة بالحسابات السياسية التي تحكم كل ما يجري على هذا المستوى. كما يعلمون بشكل غير مباشر السياق والتجربة التي تواجه الناس على المستوى الشعبي، لكنهم لا يشكون من متطلبات البقاء التي تواجه الكثيرين على هذا المستوى.

ثانيًا، لا يعتمد موقف القادة الوسطيين على القوة السياسية أو العسكرية، وهم لا يسعون بالضرورة إلى الاستيلاء على سلطة من هذا النوع. تنبع مكانتهم وتأثيرهم من علاقات مستمرة، بعضها قد يكون مهنياً والبعض الآخر مؤسساتياً أو رسمياً وغيرها من مسائل الصداقة والمعرفة. نتيجة لذلك، من النادر أن نجد القادة الوسطيين تحت الأضواء الوطنية أو الدولية، ولا يعتمد موقعهم وعملهم على الظهور والدعاية، فهم يميلون، بحكم ذلك، إلى امتلاك مرونة أكبر في الحركة والعمل، ويستطيعون السفر مثلًا من دون لفت الأنظار، الأمر الذي لا تستطيع القيادات العليا القيام به.

ثالثًا، غالبًا ما يكون للقيادات الوسطية علاقات سابقة مع نظراء من المقلب الآخر من النزاع، فهم قد ينتمون مثلًا إلى جمعية مهنية أو قاموا ببناء شبكة من العلاقات التي تتعدّى الانقسامات الهوياتية في المجتمع.

بالمحصلة، فإن عدد الجهات الفاعلة الوسطية هو أكبر بكثير ممن هم في المستويات الأعلى من القيادة، وهي مترابطة من خلال التشبيك مع أشخاص مؤثرين على مدى الجغرافيا البشرية والمادية في النزاع.

المستوى 3: القيادة الشعبية/القاعدية

تمثّل القاعدة الشعبية الجماهير وأساس المجتمع، وتتميّز الحياة على هذا المستوى، ولا سيما في ظروف النزاع والحرب المطوّلة، بعقلية البقاء. وفي أسوأ السيناريوهات، يتشارك السكان على هذا المستوى في جهد يومي للبحث عن الطعام والمياه والمأوى والسلامة.

وهكذا، تعمل القيادات الشعبية على أساس يومي أيضًا، وهي تشمل الأشخاص المنخرطين في المجتمعات المحلية، وأعضاء المنظمات غير الحكومية المحلية التي تنفذ مشاريع إغاثة للسكان، والمسؤولين الصحيين، وقادة مخيمات اللاجئين، والذين يفهمون عن كثب مخاوف أكثرية السكان ومعاناتهم، ويمتلكون خبرة في السياسة المحلية ويعرفون القادة المحليين للحكومة وخصومها شخصيًا.

ويشكّل المستوى المحلي، في كثير من الحالات، صورة مصغرة عن المشهد العام، فغالبًا ما يتم رسم خطوط الهوية في النزاعات داخل المجتمعات المحلية حيث تُقسّم إلى مجموعات معادية. وعلى عكس جهات فاعلة عدّة في المستويات العليا من الهرم، يشهد القادة الشعبيون على الكراهية والعداء المتجذرين يوميًا وبشكل مباشر.

قبل الانتقال إلى مقاربات بناء السلام المرتبطة بكل مستوى، تبقى ملاحظتان عريضتان حول سكّان هذا الهرم. أولاً، ورغم المعاناة من الأوضاع الأساسية التي تولّد النزاع على المستوى الشعبي ـ مثل انعدام الأمن الاجتماعي والاقتصادي أو التمييز السياسي والثقافي أو انتهاكات حقوق الإنسان ـ فإن خطوط هوية المجموعة في النزاعات المعاصرة غالبًا ما يتم رسمها عموديًا أكثر من رسمها أفقيًا داخل الهرم. من وجهة نظر وصفية، تتشكل الهوية في معظم النزاعات المسلحة اليوم حول العرق أو الدين أو الجغرافية الإقليمية، لا الطبقة، وهذا يخلق انقسامات جماعية تقطع الهرم بدلاً من تأليب مستوى على آخر. بالمقابل، فإن القادة داخل كل مستوى لديهم اتصالات مع «شعبهم» من أعلى الهرم إلى أسفله، كما يواجهون، في الوقت نفسه، نظراء داخل مستواهم يعدُّونهم من الأعداء.

ثانيًا، نجد علاقتين عكسيتين مهمتين في سياق النزاعات. فمن ناحية، يمنح

المنصب في أعلى الهرم إمكانية وصول إلى المعلومات حول الصورة الأوسع وقدرة أكبر على اتخاذ القرارات التي تؤثر على جميع السكان، ولكنه يعني أيضًا أن الفرد أقل تأثرًا بالعواقب اليومية لتلك القرارات. من ناحية أخرى، يزيد انخفاض المركز من احتمال تعرّض الفرد مباشرة لنتائج اتخاذ القرار، ولكنه يقلل من القدرة على رؤية الصورة الأوسع، ويحد من الوصول إلى سلطة اتخاذ القرارات. وتطرح هاتان العلاقتان العكسيتان معضلات رئيسة في التصميم والتنفيذ لعمليات السلام التي سنوجه انتباهنا إليها الآن.

مقاربات بناء السلام

المستوى 1: مقاربات المستوى الأعلى

نجد على الجانب الأيسر من الهرم سمات بناء السلام ومقارباته المتنوعة، في الأعلى هناك ما يمكن أن نسمّيه مقاربة «من الأعلى إلى الأسفل» لبناء السلام، الذي يتميّز بالخصائص الآتية.

أولًا، فإن الأشخاص البارزين كصنّاع سلام، الوسطاء عادة، هم أيضًا شخصيات عامة، وغالبًا ما يتمتّعون بدعم من حكومات أو منظمات دولية كالأمم المتحدة من خارج العلاقات المتورّطة بالنزاع المحلي. ويعمل الفاعلون على هذا المستوى بشكل فردي في أكثر الأحيان.

ثانيًا، تسعى هذه المقاربات إلى الوصول إلى تسوية تفاوضية بين القادة الرئيسيين رفيعي المستوى في النزاع. ويميل صانعو السلام هؤلاء إلى العمل كأطراف ثالثة تتنقّل بين المتنازعين، وتُنتج مسار مفاوضات رفيع المستوى يقوم بتحديد القادة على المستوى الأعلى ودعوتهم إلى طاولة التفاوض. وهكذا، يصبح الوصول لطاولة التفاوض ووضع جدول أعمالها هو ما يرشد عمل صانع السلام.

بحكم طبيعة اللاعبين المعنيين، يخضع الوسطاء كما المفاوضات للتدقيق الإعلامي بشكل عام. ويبقى خلق الثقة والمرونة الكافية بين المتنازعين أحد الجوانب الحاسمة في هذا العمل، لفسح المجال أمام الخيارات الجديدة وتقديم التنازلات.

ويصبح هذا بمنزلة معضلة جدّية في عملية التفاوض التي تتم في بيئة مرئية للغاية، تفرض على المفاوضين الرئيسيين الحفاظ على الأهداف والمطالب المعلنة حتى لا يُعدُّون ضعفاء، وأن يتحرّكوا في الوقت ذاته باتجاه بعضهم على الطاولة.

ثالثاً، غالباً ما تركّز مقاربة بناء السلام على هذا المستوى على تحقيق وقف لإطلاق النار أو الأعمال العدائية كخطوة أولى باتجاه اتخاذ خطوات لاحقة تتضمّن مفاوضات سياسية ومضامينية أشمل، لتتوّج بدورها باتفاقية تخلق آليات الانتقال السياسي من الحرب إلى السلم.

تقوم نشاطات بناء السلام على المستوى الأعلى على عدّة افتراضات، منها أن مفتاح تحقيق السلام يكمن في تحديد القادة المؤثرين وحثّهم على التوافق. وهذا يفترض (1) إمكانية تحديد الممثلين، و(2) مدى تعبيرهم عن القاعدة التي يمثّلونها في المناصرة حول الهواجس التي تؤدّي إلى النزاع، و(3) امتلاكهم للسلطة أو أقلّه التأثير على مجتمعاتهم لتنفيذ الاتفاقيات المعقودة. وبعبارة أخرى، يُبني هذا النموذج على افتراض هيكل سلطة هرمي ومترابط ضمن السياق.

كما يقوم إطار العمل على مقاربة من أعلى إلى أسفل، أو ما يمكن تسميته بشكل أكثر ملائمة بمقاربة «تنازلية» للسلام. في الجوهر، يأتي الاعتقاد بأن الإنجازات على أعلى مستوى ستترجم وتصل إلى بقية السكان. ووفقًا لهذا النموذج، تقع أكبر الإمكانات والمسؤولية الرئيسة لتحقيق السلام على عاتق القادة الممثلين لأطراف النزاع. إذا وافق هؤلاء القادة، فسوف تُمَهّد الطريق والإطار والبيئة لقبول بقية المجتمع تنفيذ الاتفاقية التي ستنهي الحرب.

أخيرًا، تقدّم مقاربة المستوى الأعلى بعض الافتراضات الملموسة حول النظام والإطار الزمني للسلام. وقد ظهر نمط معين من المقاربات التدريجية يمكن اكتشافها في عمليات السلام الأخيرة في إثيوبيا والسلفادور وكمبوديا. وهي تتضمن، أولاً، الجهود الساعية إلى الوصول لاتفاق وقف إطلاق النار مع القادة العسكريين، ثم تبدأ عملية انتقال «وطنية» تشمل القيادة السياسية لخلق إطار يؤدي إلى انتخابات ديمقراطية. يتوقف «السلام» في مراحله الأولى على تحقيق وقف إطلاق النار،

وفي المراحل اللاحقة على التوسيع وعلى إدماج مزيد من قطاعات المجتمع. وهذا يفترض مسارًا تدريجيًا قصير المدى موجهًا نحو القضية تشارك فيه القيادة العليا. ولعل الافتراض الأكثر أهمية هو أنه على العموم، تنتظر المستويات الأخرى من السكان إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق، وعندها فقط تشارك في تنفيذه. بعبارات أخرى، يُفترض أن تكون الاتفاقية ذات صلة ويمكن تنفيذها عمليًا على المستوى المحلي، على الرغم من حصول معظم الاتفاقيات تحت ضغط سياسي هائل وضمان تنازلات من جميع الأطراف. كما سنرى، يتناقض هذا السيناريو بشكل حاد مع نوع عملية السلام المتوخاة في إطار أكثر شمولاً، الذي يفترض وجود ترابط بين المستويات المتعددة من القيادة والمشاركة بين السكان المتضررين، يدمج ما بين الأنشطة المتزامنة ولكن المتفاوتة السرعة.

المستوى 2: المقاربات الوسطية

تستند المقاربات الوسطية لبناء السلام على فكرة وجود مجموعة من القادة في مواقع محددة من الصراع، قد يوفّر دمجهم بشكل صحيح منطلقًا لإنشاء بنية تحتية لتحقيق السلام واستدامته. على حد علمي، لم يتم بعد تطوير نظرية أو أدبيات بناء السلام الوسطية، على رغم من وجود مجموعة من الأمثلة المفيدة المتعلّقة بمقاربات السلام الوسطية، يمكن تصنيفها ضمن ثلاث فئات: ورش لحل المشاكل، والتدريب على حل النزاعات، وتطوير لجان السلام.

ورش حل المشاكل.

قد تكون ورش العمل لحل المشاكل أكثر النشاطات تطوّرًا على المستوى النظري وأكثرها استفادة من التقييم الدقيق من حيث الفعالية والأثر (نظرًا لقلّة الاهتمام بمسارات السلام غير التقليدية وغيابها عن التقييم الرسمي)،[3] وهي تأتي أحيانًا تحت عنوان «الحل التفاعلي للمشاكل»[4] أو «استشارات الطرف الثالث،»[5] وتوفّر مساحة لممثلي أطراف النزاع غير الرسميين للتفاعل في عملية «تحليل تعاوني» للمشاكل التي تفرّقهم.[6] وكما أوجز كريستوفر ميتشل، تنطوي هذه المقاربة على اجتماعات غير رسمية لمدة أسبوع يشارك فيها ممثلو أطراف النزاع المطوّل والمتجذّر وغالبًا العنيف،

ضمن إطار غير رسمي، عادة ما يكون أكاديميًا، لإعادة تحليل النزاع باعتباره مشكلة مشتركة والدفع ببعض مسارات العمل البديلة للإكراه، إلى جانب الخيارات الجديدة التي تفضي لحلول مقبولة عمومًا ومستدامة ذاتيًا.[7]

تحتوي مقاربة حل المشكلات على عدد من السمات المهمة التي تتميز بها عملية بناء السلام على المستوى الوسطي. أولاً، تتم عادة دعوة المشاركين بناء على معرفتهم بالنزاع وقربهم من صانعي القرار الرئيسيين، ولكن لا يتم دعوة الجهات الفاعلة عالية المستوى. وقد سمى ميتشل هؤلاء المشاركين بقادة الرأي ـ أي أولئك الموجودين في وضع يمكنهم من خلاله التأثير على الآراء. لكن ورشات العمل هذه لا تسعى لمحاكاة أو المفاوضات الرسمية استبدالها، بل تكون بمنزلة تمرين يسعى إلى توسيع المشاركة في المسار وتصورات المشاركين، للتعمّق في تحليل المشاكل والوصول إلى حلول مبتكرة.

ثانيًا، يتم تصميم الورشة لتكون غير رسمية وغير موثّقة، لخلق بيئة يتواصل فيها الخصوم بطرق لا قد لا تسمح بها البيئة الأساسية والمناسبات العلنية، للتشجيع على تفاعلهم المباشر وتطوير العلاقات فيما بينهم، بالإضافة إلى المرونة في النظر في المشاكل المشتركة بين الطرفين والحلول الممكنة. توفر الورشة مساحة آمنة سياسيًا لطرح الأفكار واختبار فائدتها في الحياة الواقعية.

أخيرًا، يقدّم مكون الطرف الثالث/ الخارجي في الورشة خدمات متعددة، مثل جمع الأطراف، وتيسير الاجتماع، وتوفير الخبرة في تحليل النزاعات وحلها. يسعى فريق الطرف الثالث إلى تزويد المشاركين بفرصة ـ ومثال على ـ للوصول إلى طريقة تفاعل أكثر نجاعة، والسماح لهم بتفحّص النزاع من خلال العدسات التحليلية لا العدسات القسرية فحسب. وتجدر الإشارة إلى أن مسارات السلام الأخيرة التي حظيت باهتمام الرأي العام احتوت، وراء الكواليس، جهودًا كبيرة متضافرة لحل المشكلات، تم تقديمها لدعم المفاوضين وأدخلت أفكارًا جديدة في عمليات المساومة. كان هذا هو الحال مثلًا خلال اتفاقية منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل الموقعة في 1993، والتطورات في أيرلندا الشمالية في منتصف التسعينات، والاتفاقية في غواتيمالا الموقعة في عام 1996.

التدريب على حل النزاعات.

تختلف مقاربات التدريب عن ورش حل المشكلات من عدة نواحٍ. يسعى التدريب على حل النزاعات بشكل عام نحو هدفين: رفع مستوى الوعي ـ أي تثقيف الناس حول النزاع، ونقل المهارات للتعامل معه.[8] من حيث التعليم، طوّرت برامج التدريب لتعريف المشاركين على ماهية النزاعات، وأنماطها العامة وديناميّاتها، والمفاهيم المفيدة للتعامل معها بطرق بناءة أكثر. ومن أجل تنمية المهارات، يكون للتدريب هدف ملموس أكثر، يتمثل في تعليم الناس تقنيات وأساليب محددة للتعامل مع النزاع، غالبًا على شكل مهارات التحليل أو التواصل أو التفاوض أو الوساطة.

وخلافًا لورش حل المشكلات، فإن التدريب يركّز على الداخل لا الخارج، ويسعى غالبًا إلى تطوير مهارات المشاركين، وليس إلى تعميق تحليلهم لحال نزاع معينة. لكن التدريب، بسبب تركيزه على العمليات والمهارات، يواجه التحدي المتمثل بإيجاد أفضل السبل لتوجيه الجهود وتكييفها مع السياقات والثقافات على تنوّعها، مع الإبقاء على نجاعتها.[9]

تقوم ورش حل المشكلات ببلورة مسار مبني بعناية فائقة لتحديد المشاركين وجمعهم بطريقة تحفظ التوازن في الشكل المقترح. وتُعدُّ الجهات الفاعلة ذات المستوى المتوسّط أنسب من يشارك في ورش حل المشكلات، نظرًا لدرايتها بالصراع وقدرتها على الوصول إلى كبار صناع السياسات. إضافة لفائدته الاستراتيجية الكبيرة على المستوى المتوسّط، يمكن استخدام التدريب في جميع مستويات قيادات المجتمع وعبرها. وقد تُفتح الورش في بعض الأحيان لتتيح مشاركة أي من الأطراف المعنية، وفي أحيان أخرى، قد تكون مستهدفة أو بطلب من إحدى المجموعات، وفي غيرها من الأحيان قد يقوم المدربون بعقد اجتماع لمجموعة من المشاركين وسط نزاع معيّن.

تسلط بعض الإيضاحات المتعلّقة بالتطبيقات العملية الضوء على العبء الذي يقوم به التدريب على المستوى الوسطي في استراتيجيات السلام. في جنوب إفريقيا، مثلًا، قام مركز حل النزاعات (مركز الدراسات بين المجموعات سابقًا) بتنفيذ برنامج

تدريبي مكثف موجه نحو توفير إطار مفاهيمي ومهارات للتعامل مع النزاع في «جنوب إفريقيا الجديدة» ما بعد نظام الفصل العنصري. قامت المنظمة أحيانًا بتدريب قيادات الحركات السياسية مثل المؤتمر الوطني الإفريقي وفي أوقات أخرى قامت باستهداف الفاعلين القطاعيين مثل القيادات الدينية والمدنية، وفي مقاربة ثالثة، تظّمنت تدريبات جمعت بين خصوم الأمس، مثل حركات التحرر والشرطة.[10]

قامت باولا جوتلوف وأعضاء آخرون في مشروع البلقان للسلام، ومقره هارفارد، بتنفيذ برنامج تدريب ثلاثي الأهداف للقادة الوسطيين في جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة،[11] سعيًا إلى خلق فرصة للمشاركين في التفكير في تجربة النزاع، والتعامل مع الأبعاد النفسية الكامنة هذه التجربة، وتطوير المهارات للتعامل مع النزاعات بأساليب بديلة.

مثال ثالث هو المروحة الواسعة من مقاربات التدريب والفعاليات التي ظهرت في أيرلندا الشمالية،[12] التي لم تقم بالتدريب على المهارات فحسب، بل سعت كذلك إلى تحديد المقاربات والتجارب الإيرلندية للتعامل مع الانقسامات الطائفية الحادة بطريقة مبتكرة.

مثال آخر يتعلّق بجهود مؤتمر كنائس عموم أفريقيا، بالتعاون مع مبادرة نيروبي للسلام خاصة، للجمع بين أدوار المنظّم والمدرب،[13] فتمّت دعوة قادة وسطيين من المجتمعات الكنسية على ضفّتي النزاع في بلدان مثل موزمبيق وأنغولا لمشاركة تصوراتهم وخبراتهم في النزاع، وتحليل أدوارهم فيه، وتطوير مقاربات لتشجيع المصالحة ودعمها في كل سياق.[14]

تقترح هذه المقاربات أن يصبح التدريب ـ على الرغم من النظر إليه عمومًا كطريقة لنشر المعرفة ونقل المهارات ـ أداةً استراتيجية لتطوير قدرات بناء السلام داخل القيادة الوسطية. وتزيد هذه الإمكانات عندما يجمع التدريب، الذي يخدم وظيفة الاجتماع، أشخاصًا من المستوى الاجتماعي نفسه ولكن على جوانب مختلفة من النزاع.

مفوضيات السلام.

تشمل الفئة الثالثة من أنشطة بناء السلام المتوسطة المدى تشكيل لجان سلام داخل إطار النزاع. وقد تنوّعت هذه المفوضيات في الشكل والتطبيق بتنوّع مواقعها. وسنقوم

بعرض حالين لتوضيح هذه النقطة: نيكاراغوا في أواخر الثمانينيات وجنوب أفريقيا في أوائل التسعينات من القرن العشرين.

استعرت الحروب الداخلية في أمريكا الوسطى طوال عقد الثمانينيات. وقد جاء اتفاق أمريكا الوسطى للسلام ليشكّل مقاربة مبتكرة تستند إلى جهود عملية كونتادورا للسلام السابقة. وقام اتفاق للسلام في إسكيبولاس، غواتيمالا، الذي أمضت عليه الدول الخمسة في المنطقة، باعتماد آليات تعالج الأوضاع الداخلية لكل بلد، ولكن في وقت واحد من خلال خطة منسّقة.[15] تضمّنت بنود الخطة عملية لإنشاء مفوضية سلام وطنية في كل بلد تتكون من أربعة أفراد بارزين يمثّلون مختلف أطراف النزاع. تحركت حكومة نيكاراغوا بسرعة، ليس لتشكيل لجنتها الوطنية فحسب، بل أيضًا لوضع هيكل داخلي أكثر شمولاً يحتوي على لجان مناطقية وشبكة واسعة من اللجان المحلية.[16]

أمّا أوسع الجهود الإقليمية داخل الدول فكانت إنشاء لجنة مصالحة تعنى بقضية الساحل الشرقي لنيكاراغوا، وذلك للإعداد والتيسير لجهود المفاوضات والمصالحة بين الياتاما (المنظمة الجامعة لمقاومة السكان الأصليين في الساحل الشرقي) والحكومة الساندينية. تألفت اللجنة من القيادة العليا لشبكتين دينيتين في نيكاراغوا: كنيسة مورافيا، المتجذّرة في الساحل الشرقي، واللجنة الإنجيلية للمساعدة والتنمية (CEPAD)، وهي ذراع مسكوني للكنائس البروتستانتية، ومقرها ماناغوا.[17]

تم اعتماد نموذج مصالحة تشمل أطرافًا داخلية ـ متحيّزة في النزاع.[18] (تنطوي هذه المقاربة المسماة داخلية ـ متحيّزة على وسطاء من داخل بيئة النزاع، يتمتعون، كأفراد، بثقة أحد أطراف ولكنهم يؤمّنون، كفريق واحد، التوازن والإنصاف في الوساطة). وكنت قد اختبرت كعضو في فريق المصالحة كيف أن «التحيز» لا يضر بعمل الوساطة على الدوام، بل يمكن أن يكون موردًا عمليًا مهمًا. وقد ضمّت هذه المقاربة الداخلية ـ المتحيّزة في النزاع بين الساندينيين والياتاما وسطاء «داخليين» مثل أندي شوغرين، المتحدّر من عائلة كريول ـ ميسكيتو، الذي أشرف على الكنيسة المورافية خلال حرب الثمانينيات، وكان صديق طفولة بروكلين ريفيرا، الزعيم الميسكيتو الرئيس بين

الياتاما. في المقابل، جاء غوستافو باراخون من ماناغوا وعيّنه الرئيس دانييل أورتيغا بصفة «مواطن بارز» في لجنة المصالحة الوطنية. تمكّن القادة الدينيون الوسطيون الذين استندت إليهم لجنة المصالحة من استخدام شبكاتهم الشخصية والمؤسسية ضمن السياق للنجاح في الاستجابة لاحتياجات المصالحة على المستوى الإقليمي في النزاع الوطني العام.

يمكن استخلاص مثال موازٍ من بنية اتفاق السلام الوطني في جنوب إفريقيا ما بعد الفصل العنصري، حيث أطلق مبدأ المفاوضات الرسمية بين القادة رفيعي المستوى عملية انتقال وتحوّل اجتماعي وسياسي تضمنت مستويات عدّة من النشاط عبر المجتمع. خلق الاتفاق ما لا يقل عن سبعة مستويات رئيسة من النشاط، بدءا من لجنة السلام الوطنية إلى اللجان الإقليمية والمحلية.[19] وكان مما سعت إليه تشغيل مراكز اتصالات بالعمل المشترك لرصد العنف المجتمعي الذي يهدد بتقويض عملية السلام حيثما كان ذلك ممكنًا.[20] كان هذا الجهد خطوة باتجاه تحديد الأشخاص الرئيسيين في المواقع الحرجة الذين سيبدأون العمل والتشبيك لإنشاء بنية تحتية قادرة على الحفاظ على التقدّم العام نحو السلام. وقد تمحور الأداء العام لعملية السلام حول تطوير القدرات المؤسسية من خلال تدريب مجموعة واسعة من الأفراد على الاستجابة للمدة الانتقالية المتقلبة.

تدل المقاربات أعلاه على قدرة المدى الوسطي على المساعدة في إقامة علاقة وبنية تحتية قائمة على المهارات لدعم عملية بناء السلام. وتعتمد المقاربة الوسطية على فكرة إمكانية إعداد القادة على هذا المستوى (الذين غالبًا ما يكونون رؤساء شبكات واسعة أو مرتبطين بها ارتباطًا وثيقًا تتقاطع مع مختلف خطوط النزاع) لشغل موقع فعال في العمل داخل النزاعات. هذا وتتنوّع أشكال أنشطة بناء السلام على المستوى الوسطي، من جهود تغيير المفاهيم وتعويم الأفكار الجديدة بين الجهات الفاعلة القريبة من عملية صنع السياسات، إلى التدريب على مهارات حل النزاعات، إلى إنشاء فرق وشبكات ومؤسسات يمكنها أن تسعى للمصالحة سعياً حثيثاً داخل بيئة النزاع.

المستوى 3: المقاربات القاعدية

تواجه المقاربات القاعدية تحديات مختلفة عن تلك التي تواجه المستويات العليا والمتوسطة. أولاً، توجد أعداد هائلة من الناس على هذا المستوى، وفي أحسن الأحوال، يمكن تنفيذ استراتيجيات تطال القيادة العاملة على المستوى المحلي والمجتمعي، ولكنها في الغالب تقتصر على نقاط اتصال مع الناس بدلاً من وضع برنامج شامل للوصول إليها. ثانيًا، هناك عدد كبير من الأشخاص على هذا المستوى ممن يصارعون للبقاء، ويناضلون يوميًا للحصول على القوت أو المأوى أو السلامة. وعلى رغم من أن معاناتهم تأتي بشكل رئيس نتيجة النزاع البشري المستمر، إلا أنهم قد يَعُدُّون توجيه جهودهم نحو السلام وحل النزاعات نوعًا من الترف الذي لا يمكنهم تحمّله. ومع ذلك، تظهر أفكار مهمة وجهود عملية على هذا المستوى. وهنا، سننظر في الخطوط العريضة للمقاربة التصاعدية (من الأسفل إلى الأعلى) لبناء السلام وجملة من الأمثلة الملموسة للبرامج المستهدفة للسكان على مستوى القاعدة الشعبية.

المقاربة التصاعدية أو من الأسفل إلى الأعلى.

يمكن القول أن جميع التحوّلات الأخيرة باتجاه السلام ـ في السلفادور وإثيوبيا وقبلهما في الفلبين ـ كانت مدفوعة إلى حد كبير بضغط القاعدة الشعبية من أجل التغيير.[21] في الواقع، يبدو في بعض الأحيان أن الإرهاق هو المسؤول الرئيس عن إنهاء الصراعات، لا التحولات المبتكرة المخطط لها.

في حال الصومال، يمكن تحديد مقاربة تصاعدية واضحة، عبّر عنها لأول مرة الأعضاء الصوماليون في منتدى المثقفين الصوماليين من أجل السلام الذي تم إنشاؤه عام 1990، وأعادتْ صياغتها في وقت لاحق بمزيد من التفاصيل مجموعاتُ الموارد الدولية والصومالية التي عقدها معهد الحياة والسلام في أوبسالا، السويد، لتقديم المشورة للأمم المتحدة في عملها بين عامي 1991 و1993 للمصالحة في الصومال.[22]

تجذّرت المقاربة من خلال تقييم ثلاث سمات أساسية للوضع في الصومال. أولًا، تفتتت البنية السياسية الرسمية للبلاد بشكل كامل تقريبًا، منذ سقوط الرئيس سياد بري في عام 1991. ثانيًا، وفي السنوات اللاحقة، توجّه الصوماليون بشكل مباشر إلى

الهياكل العشائرية والقبلية لضمان الأمن والعيش. وثالثًا، كان للصوماليين تاريخ غني من الآليات التقليدية للتعامل مع النزاعات بين القبائل.

بناء على هذه الخلفية، فإن الجهود الرامية إلى تحديد القادة الوطنيين أو عقد مؤتمرات سلام التي تعتمد على الأجهزة الدبلوماسية المشتركة، مثل الجمع بين قادة الميليشيات الرئيسيين، كانت ستخلق بنية سطحية غير قادرة على الاستمرار. لذلك، بدت المقاربة المعنية بتطوير مسار مبني على تقاليد الشعب الصومالي واعدة أكثر.

باختصار، تضمّنت المقاربة التصاعدية مسارًا بدأ بتنظيم المناقشات والاتفاقيات لوقف الاقتتال ضمن مؤتمرات سلام محلية، وذلك من خلال الجمع بين العشائر الفرعية المترابطة المتواصلة، وبتوجيه من شيوخ كل عشيرة فرعية. لم تتعامل هذه المؤتمرات مع القضايا ذات الاهتمام المباشر على المستويات المحلية فحسب، بل عمدت أيضًا إلى إلقاء مسؤولية القتال بين القبائل على أكتاف القادة المحليين وساعدت في تحديد الأشخاص الذين عُدُّوا ممثلين شرعيين لهواجس تلك العشائر. بعد تحقيق هذا الاتفاق الأولي، كان من الممكن عندئذ تكرار العملية نفسها على مستوى أعلى مع مجموعة أوسع من العشائر، اعتمادًا على كبار السن تحديدًا، والمداولات الشفوية الطويلة (التي غالبًا ما تستمر أشهر)، وإنشاء منتدى أو تجمع للشيوخ (المعروف في بعض أجزاء المنطقة باسم «غورتي»)، والتفاوض الدقيق حول الوصول إلى الموارد والتعويضات عن الوفيات التي من شأنها إعادة التوازن بين العشائر.

كانت هذه المعايير الأساس للمسار المعتمد في أرض الصومال، أي الجزء الشمالي الغربي من البلاد،[23] التي أعلنت انفصالها في العام 1991. وقد بدأت العملية مع مجموعة من مؤتمرات السلام المحلية في جميع أنحاء المنطقة وتُوّجت بمؤتمر السلام الكبير في بوراما، الذي جمع أكثر من خمسمئة شيخ، واستمر لأكثر من ستة أشهر، ونجح في إنشاء إطار للسلام ساعد هيكله الأساس على خفض مستوى القتال والعنف بشكل كبير في أرض الصومال قياسًا بأجزاء أخرى من الصومال، وخاصة مقديشو.

جهود السلام البرنامجية.

تدل الجهود المهمة الأخرى المتعددة الساعية إلى تعزيز بناء السلام على المستوى الشعبي إلى احتمالات أوسع، ويمكن تقسيمها حسب زمن إطلاقها، قبل الوصول إلى هيكل سلام رسمي في حالة نزاع أو بعده.

نجد مثالين عن جهود بناء السلام التي تستهدف المستوى القاعدي قبل السلام الرسمي ووضع الهياكل الانتخابية، وذلك في موزمبيق، حيث انبثقت المبادرات من كل من المجلس المسيحي لموزامبيق (CCM) وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). تم تصميم مبادرة المجلس تحت عنوان «إعداد الناس من أجل السلام»، لتكون وسيلة للانفتاح والتعامل مع قضايا النزاع والسلام في بيئة موزمبيق، مع التركيز بشكل خاص على مستوى المقاطعات والمناطق.[24]

استُهل برنامج المجلس المسيحي بندوة وطنية في صيف عام 1991، جمعت ممثلي الكنيسة من جميع المحافظات، الذين تسلّموا مسؤولية تنظيم الندوات على المستويات المحلية. تم اتباع مقاربة متكاملة لمحتوى مناقشات الندوة، التي تراوحت بين مواضيع مثل وجهات النظر الدينية حول الحرب والسلام، ومشاركة الأسرة والكنيسة في حل النزاعات، إلى قضايا الشباب والنازحين وعودتهم، وإصلاح الأراضي، والصحة العامة، وحقوق الإنسان، وتأثير العنف والحرب على الأطفال. ضمت كل حلقة دراسية ما بين ثلاثين وخمسين مشاركًا من رجال الدين والمدنيين، واستمرت لمدة أسبوعين. وقد شارك أكثر من سبعمئة شخص في الندوات على مدار ستة عشر شهرًا (تم توقيع اتفاق السلام الوطني في نهايته)، عقد عدد كبير منها في مخيمات اللاجئين في زيمبابوي المجاورة.

أما المثال الثاني من موزمبيق فكان مشروع اليونيسف «سيرك السلام»،[25] الذي سعى إلى التعامل بشكل مبتكر مع النزاع والعنف والعسكرة التي تواجه المجتمعات المحلية، وخاصة شبابها. تم تنظيم المشروع كعرض متنقل، مثل السيرك، يدمج ما بين الدراما والفنون في استكشافه طبيعة الحرب والنزاع وتحدياتهما وإمكانيات المصالحة، بما في ذلك مهارات حل النزاعات. لم يستقطب البرنامج الجماهير فحسب، وتم

استخدامه كوسيلة للحزن علنًا على الخسائر التي تكبدتها البلاد، ومعالجة مخاوف الناس، وتمهيد الطريق للتغييرات والتوجه نحو السلام.

وفي أفريقيا أيضًا، نجد الجهود المستمرة للجمعية الصحية المسيحية في ليبيريا للتعامل مع صدمات ما بعد الحرب، من خلال إدماج مقاربات حل النزاعات في برامج الصحة العامة والمجتمعية الأوسع. تضمنت عناصر حل النزاعات التدريب على التعامل مع الصراع والعنف المجتمعيين، والحد من التحيّز، وتعزيز عملية صنع القرار المجتمعي. وقد تم عقد ورش العمل حول البلاد، كجزء من نظام تقديم الخدمات الصحية، واستندت إلى فرق موارد مكونة من مدربي حل النزاعات، ومسؤولي الصحة العامة، والأطباء أو المستشارين النفسيين.

ما يبرز في هذه الأمثلة الثلاثة هو الجهد المبذول لإتاحة الفرصة للقادة على مستوى القاعدة وغيرهم للعمل على مستوى المجتمع أو القرية في قضايا السلام وحل النزاعات. وغالبًا ما تعمل مثل هذه البرامج من خلال الشبكات الموجودة، مثل الكنائس أو الجمعيات الصحية. وتتميز هذه البرامج على المستوى الشعبي بالسعي للتعامل مع الصدمة الهائلة التي خلّفتها الحرب، خاصة بين الشباب، حيث تأتي تجربة الحرب مباشرة، سواء من حيث العنف أو الصدمة، وحيث يعيش الناس على مقربة من بعضهم البعض ويستمر الاعتماد المتبادل مع مَن يعدونهم أعداء سابقين أو حتى حاليين. وهذا لا يتعلّق بالتوافق السياسي على أعلى مستوى، بل يشمل العلاقات المستقلّة في الحياة اليومية لعدد لا بأس به من الناس. وتشهد تجربتي الشخصية على حقيقة أن مسار المفاوضات السياسية حول طاولات الفنادق الباهظة، رغم صعوبتها البالغة وتعقيداتها الذاتية، تبدو أكثر شكلية وأكثر سطحية من تجربة المصالحة الجامعة للأعداء السابقين على مستوى القرية.

من القضايا إلى النظم

بعد استخدام مجموعة من العدسات للتركيز على الجهات الفاعلة وأنشطة بناء السلام المناسبة التي يمكن العثور عليها على المستويات المختلفة من السكان المتضررين من النزاع، يمكننا الآن استخدام مجموعة ثانية من العدسات للتركيز على

المكون البنيوي للإطار التحليلي لتحويل الصراع، ما يلزمنا أن نأخذ في الاعتبار كل من «القضايا التفصيلية» الآنية في النزاع والمخاوف الأوسع والأكثر منهجية. قامت الباحثة ومنظّرة السلام دوغان بتطوير نظرية عن إيجاد الحلول وبناء السلام (انظر الشكل 3).

الشكل 3: نموذج متداخل لبؤر النزاع

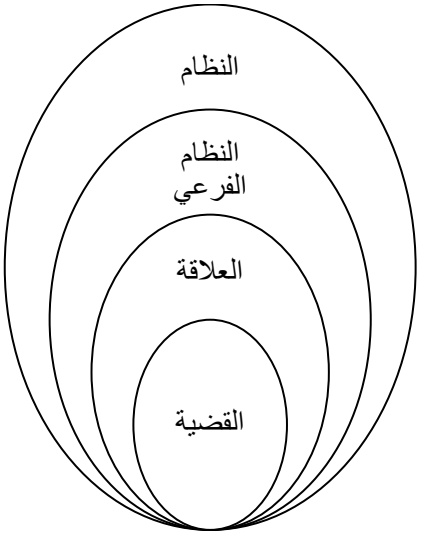

المصدر: ماير دوغان، «نظرية متداخلة للنزاع،» النساء في القيادة 1، العدد 1 (صيف 1996).

تقول دوغان: تم تطوير هذا النموذج في محاولة لشرح كيف تختلف مقاربة ممارسي حل النزاعات لموقف معيّن عن مقاربات الباحثين حول السلام. استخدمت صراعًا عنيفًا ظهر في مدرسة محلية في الولايات المتحدة بين عصابات من أصل أفريقي وعصابات من البيض، وتكهّنت بأن ممارس حل النزاعات، الوسيط مثلًا، سوف يَعُدُّها قضية محل نزاع، لكي يقوم باستكشافها وحلّها بين الصبية المتقاتلين. إذن، تكون الإجابة أن يتم حل المسألة التي أطلقت الشرارة. وفي خطوة إلى الأمام، اقترحت دوغان أنه بناء على النموذج المعتمد في بعض الحالات، قد يَعُدُّ الوسيط أنها ليست مجرّد مسألة آنية، بل هي علاقة تحتاج للمعالجة. هنا، قد يختار الممارس التوجّه لاعتماد آليات للحد من التحيّز أو العمل على توعية الشباب ورفع مستوى معرفتهم ببعضهم وتعزيز المصالحة بالمعنى الأعمق. وتُعرّف المشكلة في هذه الحال بأنها علاقة مقطوعة يجب إعادة ربطها بوصفها جزءاً من الحل.

أمّا الباحث في شؤون السلام فقد ينظر إلى الاشتباك في المدرسة من ضمن سياق مجتمع مبني على اللامساواة العرقية والاقتصادية، أي إن صراع الصبية يأتي نتيجة البنى والنظم الاجتماعية الأوسع. فالمشكلة إذن عنصرية، والحل، طبقًا للباحث في السلام، يكون بإحداث التغيير في المجتمع والبنى الاجتماعية التي تسبب العنصرية وتديمها.

وفي مقاربة حل النزاعات، من المرجح أن يسعى الممارسون لنزع فتيل التوترات المباشرة وجهًا لوجه، وإصلاح العلاقات المقطوعة في بعض الأحيان، وهي مقاربة لن تفضي إلى الكثير في معالجة أوجه اللامساواة في النظام الأوسع وجذور التوترات العرقية. في المقلب الآخر، ستقوم مقاربة أبحاث السلام بوصف المشكلة بالعنصرية، ولفت النظر إلى المخاوف البنيوية والنظامية الأعمق، لكنّها لن تقدّم سوى القليل من الأدوات للتعامل مع الأزمة المباشرة وإشكالية العلاقات. ومن ثم، تضيف دوغان مستوى ثالثًا متوسطًا ـ النظام الفرعي، والذي سيقوم بالتركيز على النظام المباشر الذي يشمل أولئك الصبية، أي المدرسة، في هذه الحالة. ويمكن تصميم استراتيجية بناء سلام على هذا المستوى تتصدى لكل من الهواجس النظامية والقضايا والعلاقات الإشكالية، قد تنطوي على تطوير برنامج على مستوى المدرسة لمعالجة القضايا الاجتماعية للعنصرية في سياق العلاقات في هذا النظام الفرعي، أو أن تقوم المدرسة باعتماد مقرر حول التنوع والعلاقات العرقية في مناهجها الدراسية مثلًا، أو قد تستضيف برنامجًا تدريبيًا لمدة أسبوع حول الحد من التحيّز وهو برنامج موجّه للطلاب والمعلمين. وقد يتيح استخدام هذه الوسائل أن تقوم المدرسة بالإضاءة على العنصرية النظامية ومعالجتها بالتزامن مع نشاط برنامجي ملموس يتعامل مع القضية المباشرة المتعلّقة بعنف العصابات والحاجة إلى التوفيق بين مجموعتي الفتيان. بعبارة أخرى، فإن النظام الفرعي هو موقع للنشاط متوسط المدى الذي يربط ما بين المستويات الأخرى في النظام.

يظهر توازٍ واضحٌ بين هذا التحليل للنظم والتحليل السابق للمستويات المتعلّق بالجهات الفاعلة ومقاربات بناء السلام على مختلف مستويات السكان المتضررين من النزاع المسلح الداخلي. وفي الحالتين، يشكّل المستوى الوسطي رابطًا استراتيجيًا بين المستويات الأخرى.

قد نرى قيمة النموذج المتداخل من خلال تطبيقه على مجال معين في حالة نزاع مطوّل: التحدي المتمثل في التعامل مع العصابات المتجولة من الشباب المسلحين في شوارع مقديشو، وهي مشكلة أربكت الناس داخل الصومال وخارجه على حد سواء. على مستوى «النظام»، تتعلّق المسألة هذه بطبيعة الحال بنزع السلاح وتسريح المقاتلين. أمّا على مستوى القضية، قد تكون الإجابة المباشرة هي عرض الأموال على الشباب مقابل السلاح. لكن التعمّق بالتحليل سيظهر سطحية هذا الرد، الذي قد يفضي عمليًا إلى تفاقم الوضع في حال عدم التعامل مع وفرة السلاح وإهمال معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للتسلّح.

هذا بالضبط ما توصّلت إليه الأبحاث الأولية عن العصابات المسلّحة في مقديشو،[28] التي اكتشفت أن الناس، والشباب من ضمنهم، يحملون السلاح لأسباب متعددة، منهم مَن أراد دعم الأهداف السياسية لحركة ما، ومنهم الكثير مَن اقتناه لحماية عائلته. أمّا بالنسبة لغيرهم، فكان غرضه وظيفيًا، دون اعتباره سلعة أو نوعًا من الملكية، فهو مصدر رزق لتأمين الحماية ـ لعمّال الإغاثة وتوصيل الغذاء مثلًا ـ أو تأمين الموارد النادرة بالقوة وإعادة بيعها. كما يسهم السلاح، على المستوى الاجتماعي النفسي، في التأكيد على الوضع الاجتماعي والحفاظ عليه بوصفه وظيفة مرموقة. وهكذا، يصبح عرض الأموال مقابل البنادق كمَن يعرض النقود مقابل وظيفة، إذا ما نظرنا إلى حمل السلاح في سياق النظام الأوسع.

وهكذا يطرح منظورا «النظام» و«القضية» أسئلة مشروعة ولكن مختلفة. عن كيفية معالجة القضايا الأعمق والأطول أجلاً المتمثلة في الحد من توافر الأسلحة وخلق مزيد من الأمن والاستقرار في بيئة النزاع؟ من ناحية أخرى، كيف يمكن مواجهة التحدي المباشر المتمثل في توفير بديل متكافئ نسبيًا من الناحية الاجتماعية والاقتصادية للمكانة والفوائد التي توفّرها البندقية؟ هل يمكن أن تكون مقاربة النظام الفرعي جسراً يربط ما بين الاهتمامات البنيوية الأوسع والاحتياجات المحلية العاجلة؟

تم اقتراح مقاربة مماثلة ضمن مجموعات الموارد في اللجنة الصومالية للسلام والاستشارات (Ergada) ومعهد الحياة والسلام، قامت الأمم المتحدة باستكشافها في الصومال29 وتضمّنت إنشاء مركز تدريب تجريبي، يتلقّى فيه شباب عصابات

مقديشو التدريب في مهن مختلفة على مدار عام، مقابل تسليم أسلحتهم، ويحصلون في نهاية العام على الأدوات اللازمة لمهنتهم وعقود عمل للعام التالي. من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، عرضت الخطة حزمة توظيف مشابهة تقريبًا لما يمكن أن يوفره السلاح. كما سيجري تنظيم سياق التدريب بحيث يوفر للمشاركين أيضًا فرصة للتعامل مع الصدمة التي مروا بها في الحرب، والتفاعل في بيئة منظّمة مع نظرائهم من ميليشيات عشائرية أخرى، وتعلّم أساسيات القراءة والكتابة (كان النظام التعليمي قد تعطل تمامًا بسبب النزاع). باختصار، ستوفر العملية فرصة للتحول الاجتماعي والاقتصادي.

يؤكد النموذج المتداخل الحاجة للنظر باستمرار في السياق الأوسع للقضايا المتعلّقة بالنظام، لكنّه يقترح تجربة إجراءات مختلفة على مستوى النظام الفرعي تسعى للربط بين المخاوف «النظامية» و«القضية» الآنية. ولكننا نحتاج على مستوى النظام الكلي إلى خلق مشاريع مبتكرة تأخذ على محمل الجد التحديات الرئيسة التي تتجاوز نطاق أي نزاع مسلح داخلي محدد. أظن أن عليها تناول مسألة إنتاج الأسلحة وتوافرها، وصعوبة فرض حظر عملي على الأسلحة، والاعتماد على العسكرة لتوفير الأمن. في مواجهة هذه التحديات، فإن فكرة التجريب في النطاق الوسطي أو النظام الفرعي قد تفضي إلى بعض التوجيه والإلهام.

نحتاج، مثلًا، إلى التوجّه نحو آليات إقليمية لمراقبة نقل الأسلحة، التي تتيح للبلدان المتأثرة بالصراعات الداخلية أن تقوم بالتصدي لمسألة تحديد الأسلحة داخل منطقتها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن إنشاء مجموعات مرجعية لنزع السلاح، تتكون من أخصائيين ذوي وجهات نظر متنوّعة، لتقوم باقتراح مشاريع محددة لضبط السلاح أو التسريح في منطقة معينة. مثال على ذلك، مجموعة موارد نزع السلاح التي أنشئت في العام 1993 وضمّت الوكالات والمجموعات العاملة في القرن الأفريقي، بهدف توفير الخبرة والبحوث والأفكار والدعم لقضايا نزع السلاح وضبط الأسلحة والتسريح في المنطقة. تضم عضويتها، المستمدة من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية، متخصصين في الحد من الأسلحة وحفظ السلام وحل النزاعات والإغاثة الإنسانية والتنمية.[30] وقد وضعت المجموعة جدول أعمال

للأبحاث، ونفّذت أعمالًا استشارية وتقييمية للمؤسسات العاملة، وهي منخرطة في المناصرة الإقليمية للحد من الأسلحة.

خاتمة

وضع هذا الفصل الخطوط العريضة لعدد من المفاهيم الرئيسة في الجانب البنيوي من إنشاء إطار عام لبناء السلام. لقد اقترحنا الحاجة إلى مجموعتين أساسيتين من العدسات، واحدة للنظر في الوضع العام من حيث مستويات الجهات الفاعلة المعنية ببناء السلام من بين السكان المتضررين وأنواع الموارد والأنشطة المتاحة على كل مستوى، والثانية لتوفير وسيلة للنظر في كل من القضايا المباشرة في النزاع والهواجس الأوسع المرتبطة بالنظام. وتتشارك هذه المقاربات المفاهيمية في صفات أساسية.

أولًا، تقترح المقاربتان أن الإطار التحليلي المتكامل والشامل ليس مفيدًا فحسب، بل هو ضروري لتلبية احتياجات بناء السلام اليوم، حيث يتطلب بناء مسار للسلام في المجتمعات المنقسمة بشدّة وفي حالات النزاع المسلح إطارًا مرجعيًا عمليًا يأخذ في الاعتبار الشرعية والفرادة والترابط لاحتياجات القواعد الشعبية والوسطية والعليا ومواردها. وهذا ينطبق أيضًا على التعامل مع قضايا محددة والاهتمامات النظامية الأوسع في النزاع، وتحديدًا، تشير المقاربة المتكاملة والشاملة إلى الحاجة الوظيفية للاعتراف والدمج والتنسيق عبر جميع المستويات والأنشطة.

ثانيًا، يظهر في المقاربتين المفاهيميتين أن المستوى الوسطي يتمتّع بإمكانية أكبر لتأسيس بنية تحتية تدعم عملية بناء السلام على المدى الطويل، وتوحي طبيعة النزاعات المعاصرة الداخلية الممتدة بالحاجة إلى نظريات ومقاربات مرتبطة بالمدى المتوسط. إضافة إلى بناء هذه المقاربات على تحليل عميق للنظام، فإنها تطرح أيضًا مبادرات عملية لمعالجة القضايا العاجلة، وهي قادرة على الاعتماد على الموارد البشرية القيمة، والاستفادة إلى أقصى حد من الشبكات المؤسسية والثقافية غير الرسمية التي تتقاطع مع خطوط النزاع، وربط مستويات نشاط السلام بين السكان. تمنح هذه الصفات الجهات الفاعلة متوسطة المدى والنظم الفرعية ومحاور العلاقات إمكانية أكبر للتحوّل إلى مصادر للنشاط الفوري والعملي واستدامة عملية التحوّل على المدى البعيد.

5. المسار: ديناميات الصراع وتطوره

يتحول اهتمامنا الآن من عدسات النظر في الهيكل إلى العدسات التي يمكن من خلالها فحص ديناميكيات الصراع وتطوره. فلقد أصبح من الشائع الحديث عن «عملية سلام» بالإشارة إلى مجموعة من الأنشطة المحددة، لكن تفاصيل بناء السلام وإجراءاته تشكّل في الواقع مسعى معقدًا ومتعدد الأوجه يمكن أن يختلف بشكل كبير من مكان إلى آخر.

أهتم في هذا الفصل بتطوير فكرة أن الصراع تدرّج وأن عملية بناء السلام تتكون من وظائف وأدوار مختلفة. يطرح هذا المنظور الحاجة إلى وضع أي نزاع معيّن في إطار زمني موسع، لا ضيّق، والبحث بشكل خاص عن العناصر التي تشكل عملية مستدامة. لذلك، نحتاج إلى توضيح كيفية فهمنا لتطور النزاع ووصف هذه الكيفية وتعريفها، وما نعنيه بالمسار، ومعنى الاستدامة في هذا السياق وأهميتها، ومدى ملاءمة الإطار الزمني للعمل.

النزاع كتدرّج

إن النزاع ليس بظاهرة ثابتة، بل هو عملية تعبير ذات طبيعة دينامية وجدلية. ولأنه يؤسس على العلاقات، فهو يولد في عالم المعنى والإدراك البشري، ولا ينفك أن يتغير من خلال التفاعل البشري المستمر، ويُغيّر بالأشخاص الذين يمنحونه الحياة والبيئة الاجتماعية التي يولد فيها ويتطور وربما ينتهي. ومن يهتم بدراسة الصراع الاجتماعي من وجهة نظر علمية ويرغب في إيجاد طرق عملية للتعامل معه بشكل بناء أكثر، عليه أن يهتم بخصائصه والأنماط التي يتبعها، وهذا ما يتيح للباحثين تحديد دورة حياة النزاع أو تدرّجه.[1]

وقد كنت قد اقترحت في مقال ظهر في أواخر الثمانينيات أنه من المفيد النظر

إلى النزاع من منظور تدرّجه الطولي.[2] استند المقال إلى مقال مفاهيمي نشره في عام 1971 الوسيط الكويكر آدم كوري،[3] وتجاربه في إفريقيا وآسيا، حيث اقترح أن الصراع ينتقل عبر حيّز متواصل من العلاقات غير السلمية إلى العلاقات السلمية. ويمكن رسم هذه الحركة في مصفوفة تقارن بين عنصرين رئيسين: مستوى القوة بين الأطراف المتنازعة ومستوى الوعي بالمصالح والاحتياجات المتضاربة (انظر الشكل 4). تفيد المصفوفة في تعيين موقع النزاع ضمن هذا التدرّج في أي لحظة. وكما سنرى، يفيد تعيين موقع النزاع في تحديد وظائف بناء السلام وأنشطته وحل النزاعات المحتملة التي قد تكون مناسبة.

الشكل 4: تدرّج النزاع

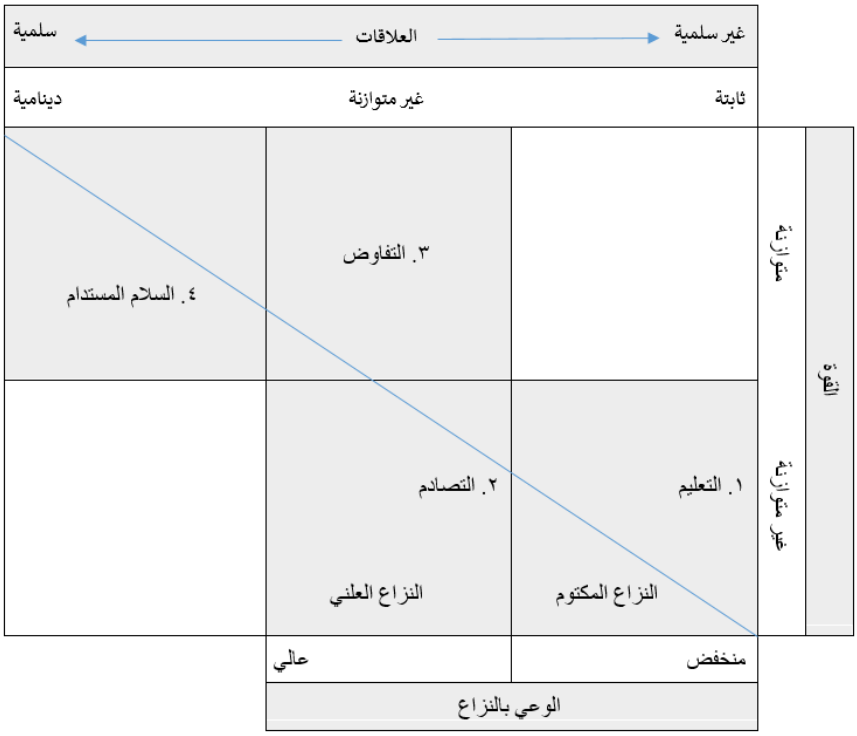

المصدر: آدم كوري، *Making Peace*، (لندن: مطبعة تافيستوك، 1971).

اقترح كوري أن نفهم الحركة نحو السلام من خلال الأدوار التي تظهر في تدرّج نموذجي للنزاع عبر أربع مراحل رئيسة. في الربع 1 من مصفوفته، يكون الصراع كامنًا أو «خفيًا»، بسبب غياب إدراك الناس للاختلالات في موازين القوى والمظالم التي

تؤثر على حياتهم. في هذه المرحلة، يقول كوري، هناك حاجة للتعليم على شكل توعية. ويسعى المربي في هذا الربع إلى محو الجهل وزيادة الوعي بطبيعة العلاقات غير المتكافئة والحاجة إلى المعالجة واستعادة العدالة، من وجهة نظر أولئك الذين يعانون من الظلم، طبعًا.

يؤدّي ازدياد الوعي بالذات وطبيعة العلاقات والسياق إلى دعوة الطرف الأضعف للتغيير، لكن نادرًا ما يتم تحقيق هذه المطالب على الفور، وعادة ما لا يتم الاستماع إليها أو أخذها على محمل الجد من قبل المستفيدين من الوضع الراهن، وهذا يقتضي تدخّل مناصرين يعملون مع أولئك الساعين إلى التغيير فيدعمونهم. وكما هو موضح في الربع 2، فإن السعي وراء التغيير ينطوي على شكل من أشكال المواجهة، التي تعوّم النزاع إلى السطح، فهو لم يعد مخفياً. وكذلك، فإن المواجهة نفسها تتضمن سلسلة من الخيارات المرتبطة بكيفية التعبير عن الصراع وكيفية معالجة الهواجس التي تتراوح بين أن تكون آليات عنفية أو لاعنفية أو مزيجاً من الاثنين.

سيتطلب التغيير إعادة توازن القوة في العلاقة التي يتعرف جميع المعنيين من خلالها على بعضهم بطرق جديدة. وسيؤدي هذا الاعتراف إلى الزيادة في الصوت ومشاركة الأشخاص الأقل قوة في تلبية احتياجاتهم الأساسية وإضفاء الشرعية على مخاوفهم. في الربع 3 تتحرك المواجهة نحو المفاوضات في حال زيادة مستوى وعي المشاركين بترابطهم من خلال الاعتراف المتبادل. من حيث الجوهر، يعني التفاوض إدراك مختلف الأشخاص أو المجموعات المعنية أنهم لا يستطيعون فرض إرادتهم على الجانب الآخر أو القضاء عليه ببساطة، بل عليهم العمل معًا لتحقيق أهدافهم. ويعتبر الاعتراف المتبادل شكلاً من أشكال موازنة القوة وشرطاً أساساً للتفاوض. وتسعى أدوار المصالحة والوساطة الرسمية بشكل أساس إلى المساعدة في إنشاء التحوّل من المواجهة العنيفة إلى التفاوض ودعم هذا التحول.

في الربع 4، تؤدي المفاوضات والوساطة الناجحة إلى إعادة هيكلة العلاقة التي تتعامل مع شواغل المشاركين الموضوعية والإجرائية الأساسية. وهذا ما يشير إليه كوري بـ »زيادة العدالة» أو «علاقات أكثر سلمية». وهو يسارع إلى الإشارة إلى إمكانية

قفز الصراع إلى الأمام في أية مرحلة من مراحل التدرّج، أو أن يتنقل بين عدة أرباع لفترات طويلة من الزمن. على سبيل المثال، لا تؤدي المفاوضات دائمًا (في الواقع نادرًا) إلى إعادة هيكلة العلاقات، ولا تنتهي المواجهة تلقائيًا بالتفاوض. وفي الواقع، تشير البيانات التي تناولناها في القسم الأول إلى أن المستويات المتوسطة ومستويات الحرب تستمر من دون تغيير تقريبًا في ربع المواجهة، مع استمرار مستويات عالية من العنف لفترات طويلة.

ومع ذلك، وللأغراض الحالية، توفّر المصفوفة تصورًا مفيدًا لتدرّج النزاع، فهي تصف كيف يتغير النزاع ويتحرك بمرور الوقت، وتشير أيضًا إلى تعدد الأدوار والأنشطة التي يمكن أداؤها أن يشجيع توجّه حركة النزاع نحو نهاية سلمية.

بناء السلام كعملية

يركز الكثير من الاهتمام العام والتغطية الإعلامية لصنع السلام على شخصية صانع السلام، بدلاً من المطلوب للحفاظ على عملية بنّاءة. وينطبق هذا بشكل خاص على جهود الوساطة رفيعة المستوى التي تظهر فيها شخصيات بارزة ويتم متابعتها عن كثب أثناء إشراكهم في الجهود المبذولة لإجراء مفاوضات وإنهاء القتال.

على النقيض من هذا التركيز على الشخصية، يقترح عدد من الباحثين والممارسين ضرورة فهم بناء السلام، وبشكل أكثر تحديدًا العمل الوسيط، كعملية مكوّنة من أدوار ووظائف، لا مجرّد نشاط لشخص الوسيط أو فريق الوساطة. طرح جيمس لاو وجيرالد كورميك هذا الخط من التفكير في تحديد أدوار التدخل في النزاع التي تشمل النشطاء والمناصرين، بالإضافة إلى الوسطاء والمنفذين.[4] وفي الآونة الأخيرة، توسّع كريستوفر ميتشل في هذا الأمر من خلال تطوير تصنيف أشمل لـ »الأدوار الووظائف« لصانعي السلام الخارجيين،[5] يعرض الجدول 1 قائمته المكونة من ثلاثة عشر دورًا وسيطًا مع وظائفها المقابلة.[6] وفي سياق مماثل، اقترح لويس كريسبيرغ سلسلة من «الأنشطة» الوسيطة التي يؤديها أشخاص مختلفون في أوقات مختلفة في تطوير عملية سلام شاملة.[7] وأخيرًا، يؤكّد لورالي كيشلي ورونالد فيشر أنه يمكن تصوّر العمل الوسيط كاستراتيجيات تتوافق مع مراحل مختلفة من تصعيد النزاع وتخفيفه. أمّا

نقطتهم الأساسية فهي أن هناك حاجة إلى استراتيجيات مختلفة في مراحل مختلفة من تطور النزاع.[8]

وبالتأكيد، تدعم تجربتي الخاصة في الوساطة الدولية هذا النوع من التفكير. ففي كل حالة تقريبًا، ثبت أنه لا جدوى من الاعتماد على فرد واحد أو فريق واحد للحفاظ على عملية التحول البنّاء للنزاع في المجتمعات المنقسمة وتوسيعها. في أيرلندا الشمالية، مثلًا، قام عمل بناء السلام الذي أتيحت لي الفرصة لتشجيعه بإشراك مجموعة متنوعة من الأشخاص العاملين على مستويات مختلفة للتركيز على مختلف جوانب النزاع. على سبيل المثال، قام بريندان مكاليستر وجو كامبل من شبكة الوساطة بمبادرات حساسة في بعض المناسبات لدعم الحوار المباشر بين القادة رفيعي المستوى، وفي أوقات أخرى، عملوا على تطوير قدرات الوساطة المحلية في الأحياء الأكثر انقسامًا وعنفًا أو قاموا بتعزيز الحوار بين السجناء السابقين، مثلًا. ومن الأمثلة الأخرى جهود شبكات مثل مجالس شراكات المقاطعات في تطوير إطار عمل لبناء السلام، على الرغم من أن التركيز الأساس لعمل المجالس هو دعم الاستثمار الاقتصادي في كل من المجتمعات الكاثوليكية والبروتستانتية.

سواء أكانت تشير إلى «الأدوار» أو «الوظائف» أو «الأنشطة» أو «الاستراتيجيات»، تشترك كل هذه الأساليب في النظر إلى النزاع كعملية ديناميكية وإلى بناء السلام باعتباره متعدد العناصر والإجراءات المترابطة التي تسهم في التحول البنّاء للنزاع. وفي الواقع، يخلص ميتشل إلى أن التعقيد الكلي للعملية الوسيطة يعني أنه لا يمكن الاعتماد على كيان واحد، لكي يكون فعالًا. وهو يكتب بشكل مقنع أن مفهومنا للوساطة قد يتطوّر إذا تعاملنا معه كعملية معقدة قد تساهم فيها العديد من الكيانات بشكل متزامن أو متتابع، بدلاً من سلوك يقوم به فاعل وسيط واحد.[9]

الجدول 1: الأدوار والوظائف الوسيطة

الدور الوسيط	مهام ووظائف
المُشتكشف (الرائد، المطمئن)	يطمئن الخصوم بأن الطرف الآخر ليس عازمًا بالكامل على«النصر» ويرسم مجموعة من الحلول البديلة الممكنة.
الداعي (المبادر، المناصر)	يبادر بعملية صنع السلام من خلال الدعوة إلى الهدنة والحوارات وما إلى ذلك. يعمل لتمكين الأطراف من المشاركة في المناقشات، ويقنع الخصوم بإمكانية التوصل إلى حلول مرضية للطرفين وفائدة عملية الوساطة. يوفر المكان والدعم اللوجستي، ويضفي الشرعية على الحضور في الحوارات، وقد يعمل كميسّر.
المُصالح (فك الارتباط)	يساعد الرعاة الخارجيين على الانسحاب من النزاعات الرئيسة التي انخرطوا فيها، ويجنّدهم للقيام بوظائف مطمئنة أو مساندة أو معززة.
الموحّد (المجمّع، الموفِّق)	يصلح الانقسامات الحزبية لتتمكّن جميع الفصائل من الاتفاق على المصالح والقيم والحلول المقبولة.
مقدّم المهارات (ممكّن)	يطور المهارات والكفاءات اللازمة أو يوازن بينها للتمكّن من الوصول إلى حل مقبول ومستدام للطرفين.
الرؤيوي (مكتشف الحقائق)	يقترح البيانات والأفكار والنظريات والخيارات الجديدة للخصوم للاختيار أو التكيف. يطور تفكيرًا جديدًا حول مجموعة من الخيارات أو النتائج المحتملة التي قد تؤدي إلى حل.
الكفيل	يضمن ألا يتحمل الخصوم تكاليف باهظة في الدخول في عملية وسيطة. يوفر التأمين ضد الانهيار المحتمل للعملية. يضمن أي تسوية.
الميسّر (الوسيط)	يفي بمجموعة من الوظائف أثناء المحادثات عن قرب أو وجهاً لوجه بين الخصوم (على سبيل المثال، رئاسة الاجتماعات، وتفسير المواقف والاستجابات، وما إلى ذلك).
المشرّع (المصدّق)	يساعد الخصوم على قبول العملية والنتائج (داخليًا وخارجيًا) عن طريق إضافة هيبة خاصة إلى الإجراء. يوفر موارد إضافية لمساعدة الخصوم على الوصول إلى حل إيجابي.
المحسّن (المطوّر)	يطمئن الخصوم بشأن تنفيذ شروط الاتفاقية بالكامل من قبل الطرف الآخر أو حول أسباب عدم الوفاء.
المراقب (المدقق)	يتحكّم بسلوك الخصوم ما بعد الاتفاق ويفرض عقوبات على عدم تنفيذ شروط التسوية المتفق عليها.
المنفّذ (المحقق)	يقوم بإجراءات طويلة المدى لتغيير المواقف السلبية والصور النمطية بين الأعداء. يبني علاقات جديدة عبر الانقسامات المتبقية.

المصدر: كريستوفر ميتشل، „The Process and Stages of Mediation: The Sudanese Cases,« **في ديفيد ر. سموك (محرر)،** Making War and Waging Peace**، (واشنطن العاصمة: مطبعة معهد الولايات المتحدة للسلام، 1993)، 147.**

الشكل 5: تدرّج النزاع: أدوار بناء السلام ووظائفه

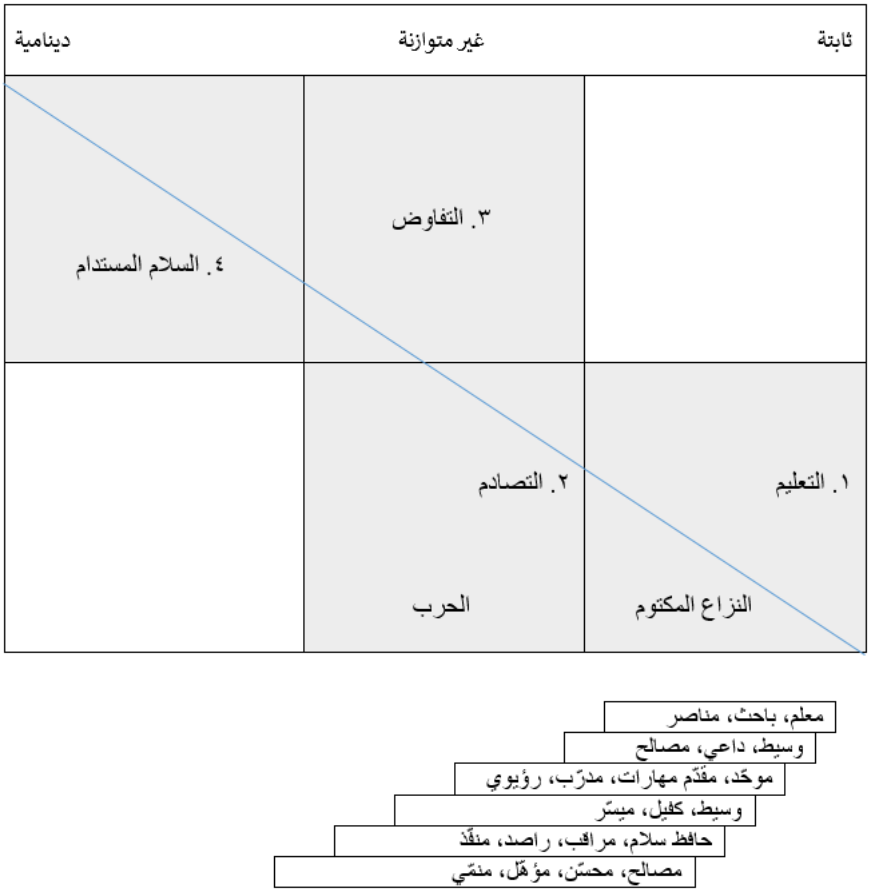

المصدر: آدم كوري، Making Peace، (لندن: مطبعة تافيستوك، 1971).

إن فهم بناء السلام كعملية تتكون من وظائف وأدوار وأنشطة متعددة يتوافق بشكل مباشر مع وجهة نظر الصراع المتدرّج.

يمكننا العودة إلى مصفوفة كوري في أعلاه وإضافة مجموعة واسعة من الأدوار والوظائف التي اقترحها ميتشل في مكانها المقابل في المسار (انظر الشكل 5). تساعدنا مثل هذه الصورة على تصور بناء السلام كعملية، على أساس النزاع المتدرّج، حيث يتم تصوّر الأدوار والوظائف والأنشطة المختلفة كمكونات تخلق معًا إمكانية التحول المستدام، وتحريك دينامية الصراع نحو هدف علاقات أكثر سلمية.

خاتمة

اقترح هذا الفصل، فيما يتعلق بالتصميم المفاهيمي العام، نموذجًا لفهم بناء السلام كعملية ديناميكية مبنية على مفهومين مركزيين. أولاً، تم اقتراح أن يُفهم الصراع من الناحية التحليلية على أنه تدرّج ينتقل عبر مراحل مختلفة. ثانيًا، تم تقديم بناء السلام على أنه عملية تتكون من الأدوار والوظائف المتعددة والأنشطة المترابطة. هكذا، يصبح الهدف من بناء السلام هو خلق واستدامة التحوّل والتحرّك نحو العلاقات المعاد هيكلتها.

تعطينا مصفوفة كوري نقاطًا مرجعية مهمة لإطارنا المفاهيمي. أولاً، يعزز فهم الصراع كتدرّج فكرة انطواء بناء السلام على أكثر بكثير من مجرد تحقيق وقف إطلاق النار أو إجراء المفاوضات. ثانيًا، تعطينا المصفوفة إطارًا يتيح تحديد أنشطة بناء السلام المتعددة ضمن التدرّج الأوسع للنزاع. مثلًا، يمكن للدبلوماسية الوقائية أن تشكّل الواجهة بين التعليم والمواجهة، حيث يكمن التحدي في إيجاد طريقة لتحريك المواجهة من العنف إلى الأساليب اللاعنفية ـ ويفضل التفاوض عليها. ثالثًا، تشجّعنا هذه النظرة الشاملة للصراع على التفكير في كيفية ارتباط أي نشاط ودور بالهدف طويل الأجل المتمثل في الحفاظ على عملية ديناميكية وبنّاءة. والآن، نوجّه انتباهنا إلى موضوع ربط الأنشطة الفورية بالأهداف طويلة المدى وتطوير إطار عمل يساعد في التعرف على الترابط بين الوظائف والأدوار.

6. إطار متكامل لبناء السلام

يتمثل التحدي الذي يواجهنا في هذا الفصل في تحديد إطار عمل يجمع بين المكونات المختلفة لبناء السلام الموصوفة حتى الآن بطريقة تستجيب لواقع النزاعات المعاصرة. فيما يتعلق بمصفوفة تدرّج النزاع (الشكل)، تبدو الكثير من المواقف المعاصرة محاصرة في حلقة مفرغة من المواجهة والتفاوض، حيث تنهار جولات متفرقة من المحادثات، ثم تُستأنف، وتنهار مرة أخرى. وتستمر مستويات العنف المرتفعة ضمن هذه العملية في إحداث أزمات إنسانية ذات أبعاد هائلة، كما شهدنا في الصومال وليبيريا وأنغولا والبوسنة في النصف الأول من التسعينيات. عندما تلتقط الكاميرات التلفزيونية هذه الأزمات، فإنها تُلهب ضمير المجتمع الدولي، ويتزايد الضغط للقيام بشيءٍ ما فورًا. وكما يشير إرني ريغير، يبدو أن القاعدة العامة هي أنه «ينبغي تجاهل المشاكل الخارجية التي لا ترد في العناوين الرئيسية، ولكن بمجرد أن تحظى باهتمام شبكة سي أن أن، كان يجب معالجتها بالأمس.»[1]

ويصبح التأثير الصافي هو فقدان الرؤية طويلة المدى للوضع، والتركيز قصير النظر على التفاوض بشأن الأزمة، والفشل في تقدير التعدد والترابط في أدوار بناء السلام وأنشطته. لا يولى سوى القليل من الاهتمام بمنع النزاعات في المراحل الكامنة، لا سيما في فترة التحول الحرجة للحركة نحو المواجهة المسلحة. لكن، بمجرد أن يصل الوضع إلى أبعاد كارثة إنسانية، يميل المجتمع الدولي إلى التحول نحو عقلية الأزمة التي يقودها إطار مرجعي لإدارة الكوارث، التي تركز على إيجاد حل سياسي سريع، غالبًا في شكل مفاوضات مكثفة واتفاقات سلام، لكن مع القليل من التحضير لاستدامة عملية السلام على المدى المتوسط والطويل.

لكن خلق عملية أكثر شمولاً واستدامة يتطلّب تحقيق أمرين اثنين. أولاً، سنحتاج

إلى إعادة صياغة مفاهيم أطرنا الزمنية للتخطيط والعمل. ثانيًا، سنحتاج إلى الربط بين الجوانب والأبعاد المختلفة لبناء السلام. نبدأ بمسألة الوقت.

إعادة النظر في الأطر الزمنية

بصفتنا بناة سلام، لا يزال يتعين علينا إيجاد علاج مناسب لطبيعة الأطر المفاهيمية والتشغيلية من حيث مسارها الزمني. ففي حالات الطوارئ المعقدة التي تنتج عن النزاع الطويل الأمد مثلًا، نعلم بالترابط بين استجابات إدارة الأزمات للمحنة الإنسانية من ناحية والمصالحة السياسية من ناحية أخرى، لكن ما لا ندركه بسهولة هو تفاعلها ضمن أطر زمنية مختلفة بوضوح. تصرّ النظرة الطويلة الأمد للنزاع كتدرّج على أهمية الاعتراف بالفرق بين الإطار الزمني اللازم للاستجابة للكوارث الإنسانية والإطار الزمني الملائم للمهام المتعددة لبناء السلام،[2] كما تؤكّد على العلاقة بين الأشكال المتعددة للاستجابة للأزمات وبناء السلام: لا يجري أي منها في فراغ وكلها تمتلك القدرة على دفع تدرّج النزاع إلى الأمام بشكل بنّاء أو المساهمة في ركود دائرة المواجهة. دعونا نفكر في هذا بمزيد من التفصيل.

تخضع إدارة أي كارثة إنسانية بسبب الحرب لإطار عمل أزمة يدعو لاتخاذ إجراءات سريعة يتم تقييمها وفقًا لقدرتها على تلبية احتياجات السكان الفورية للاستمرار. ورغم مفهومها المباشر، تشمل الاستجابات أيضًا على التخطيط الهادف للانتقال نحو إعادة التأهيل والتنمية في النهاية. وتُبيّنُ اللغةُ المستخدمةُ في مجتمع الإغاثة والتنمية التابع للمنظمات غير الحكومية هذه التحولاتِ المتوقعةَ.

وهكذا، نتحدث من الناحية المفاهيمية عن الانتقال من الاستجابة الطارئة للكوارث إلى عمليات الإغاثة وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار والتنمية. ويتمحور هذا الإطار على فكرة ارتباط أي تدخل فوري معين بالتحرك نحو هدف بعيد الأمد، ربما يكون من الأفضل التعبير عنه بمفهوم التنمية المستدامة.[3]

توازي هذه المقاربة العامة فكرة العمل مع التدرّج طويل الأمد للصراع والبناء نحو السلام. وكلاهما يدعم فكرة أن التخفيف من المعاناة المباشرة يجب أن يبنى

على مفهوم التحوّل والتأكيد على هدف نقل مجموعة سكانية معينة من حالة الضعف الشديد والاعتماد على الذات إلى حالة الاكتفاء الذاتي والرفاهية. وهنا، يمكننا طرح مفهومين رئيسين.

أولاً، إن التحول في هذا المستوى الأولي يمثّل التغيير من حالة إلى أخرى، وبالمصطلحات الأكثر تحديدًا لتدرّج النزاع، فإن التحول هو الانتقال من المرحلة الكامنة إلى المواجهة إلى التفاوض إلى العلاقات الديناميكية السلمية.

ثانيًا، تشير الاستدامة لا إلى الاهتمام ببدء مثل هذه الحركة فحسب، بل أيضًا بإنشاء عملية استباقية قادرة على تجديد نفسها بمرور الزمن ـ دوامة السلام والتنمية بدلاً من دوامة العنف والدمار.

يقترح المفهومان مجتمعين نقطة انطلاق مهمة تنبثق من مناقشتنا للصراع كتدرّج: يجب أن تعتمد عملية بناء السلام على إطار عمل وإطار زمني محدد بالتحول المستدام وأن تعمل ضمن إطار زمني معيّن. ويستلزم ذلك من الناحية العملية تمييزًا بين الاحتياجات الأكثر إلحاحًا لإدارة الكوارث الموجهة نحو الأزمات في بيئة معينة والاحتياجات طويلة الأمد لتحويل النزاع بشكل بنّاء.

تميل الاستجابة للأزمات إلى المشاريع المحددة ذات النتائج قصيرة الأجل والقابلة للقياس. لكنْ لتحويل النزاع، على الجهود قصيرة المدى أن تقاس بآثارها طويلة المدى بالمقام الأول. على سبيل المثال، ورغم إلحاح تحقيق وقف إطلاق النار، يجب تجنّب الخلط بين هذا الهدف أو استبداله بالإطار الأوسع لنشاط بناء السلام. بدلاً من ذلك، تشير المقاربة التحويلية المستدامة إلى أن المفتاح يكمن في علاقة الأطراف المعنية، مع كل ما يشمله هذا المصطلح على المستويات النفسية والروحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية.

وتقترح المقاربة التحويلية نموذجًا متداخلًا آخر، هو في هذه الحالة نموذج يربط بين الأطر الزمنية وأنواع أنشطة بناء السلام (الشكل 6). في هذا النموذج، تمثّل الدائرة الأولى (في أقصى اليمين) التدخّل قصير المدى في الأزمة. وبالنسبة للعاملين في وكالات المساعدات الإنسانية والتنمية، عادة ما يأخذ هذا النوع من التدخل شكل الإغاثة الطارئة. أما بالنسبة للذين ينصب تركيزهم على النزاع، فغالبًا ما يستلزم التدخل في الأزمة محاولة

وقف العنف وتحقيق وقف لإطلاق النار. وفي عدد متزايد من المواقف، يلزم استخدام النوعين من الإجراءات ـ كما يتجلى في الاستخدام المتزايد لمصطلح «حالات الطوارئ المركّبة/ المعقّدة». وينصب تفكير الأشخاص والمنظمات التي تتدخل في الأزمات في كتل زمنية نادرًا ما تتجاوز عدة أشهر: كيف يمكننا التخفيف من المعاناة المؤلمة؟ كيف يمكن جعل الطرفين يوافقان على وقف لإطلاق النار فيفتح المجال للمفاوضات؟ وغالبًا ما يكون التركيز على تحقيق الحلول والأهداف الفورية.

ننتقل في الدائرة الثانية، التي تشمل المدى القصير، إلى طريقة مختلفة. تسعى الأطراف المعنية على الساحة الدولية بشكل متزايد إلى الاستعداد بشكل أفضل للاستجابة بشكل أكثر فعالية لانتشار الأزمات الإنسانية التي تسببها النزاعات. لذلك برزت أهمية أجندة «التدريب»، لا سيما في مجال حل النزاعات، الذي يستجيب في هذا السياق للسؤال التالي: ما الأساليب والمهارات اللازمة لتقييم الأزمات الناتجة عن النزاعات الداخلية العنيفة والتعامل معها بشكل أفضل؟ يقترح النموذج المتداخل ضرورة النظر إلى الاستجابات للأزمات كجزء لا يتجزأ من الحاجة إلى إعداد أفضل للقيام بإدارة الأزمات، من ناحية، وبناء القدرة على التعامل بشكل بناء أكثر مع النزاعات قبل أن تتحول إلى أزمات كاملة، من ناحية أخرى. ويتصور هذا الإعداد إطارًا زمنيًا من عام إلى عامين، يمكن من خلاله تطوير مجموعة أوسع من الأساليب والمهارات وتتيح دمج معايير التقييم.

أمّا المنظور الأطول مدى فيظهر في الدائرة الرابعة (في أقصى يسار النموذج)، وغالبًا ما يتبنّاه الأشخاص الساعون إلى منع النزاع وتعزيز رؤية لمستقبل أكثر سلامًا وتناغمًا على المستوى الاجتماعي. نفكّر في هذا الإطار الزمني من منظور الأجيال، وقد قالت عنه إليز بولدينغ أنه «تصوير» للثبات،[4] واقترحت في إشارة إلى السلام أننا بحاجة إلى صورة ورؤية لما نحاول تحقيقه من أجل البناء نحوها والوصول إليها. بعبارات أكثر تحديدًا، نحتاج إلى إنشاء مساحة ضمن المواقع المتضاربة لتصور المستقبل المشترك. ومن المفارقة ربما أنه غالبًا ما تشترك المجموعات المتصارعة في أوضاع النزاع المطوّل برؤيتها للمستقبل أكثر مما تشترك فيه بنظرتها إلى ماضيها المشترك العنيف. ينطوي التفكير في المستقبل على توضيح أهداف هيكلية ونظامية

وعلاقة بعيدة ولكن مرغوبة، مثل التنمية المستدامة والاكتفاء الذاتي والبنى الاجتماعية العادلة التي تلبي الاحتياجات الإنسانية الأساسية والعلاقات المحترمة والمترابطة، أمّا الهدف من هذا الإطار الزمني فهو بسيط للغاية: إذا كنا لا نعلم أين نحن ذاهبون، فمن الصعب الوصول إلى هناك. لكن يمنحنا الإطار الزمني أفقًا لرحلتنا.[5]

الشكل 6: نماذج متداخلة: البعد الزمني في بناء السلام

مرة أخرى، بين المقاربة الفورية وطويلة المدى، نرى وجهة النظر المتوسطة المدى، التي تفكّر ضمن إطار زمني في كتل من خمس سنوات إلى عشر سنوات، وهي مدفوعة بالاهتمام بربط التجربة المباشرة للأزمة بمستقبل أفضل يمكن فيه منع مثل هذه الأزمات. بمعنى آخر، تهتم مقاربة المدى المتوسط بتصميم التغيير الاجتماعي، وهي المقاربة التي يشير إليها عدد من ممارسي حل النزاعات على أنها «تصميم نظام النزاع.»[6] إذنْ، كيف نضع آليات تجعل الانتقال ممكنًا وتخلق عملية مستدامة ستقودنا نحو أهدافنا النهائية؟

في المجمل، يوضح النموذج المتداخل ضرورة الاستجابة للأزمات الفورية بطريقة تسترشد برؤية طويلة المدى. لقد تم تطوير قدرتنا على الاستجابة لجدول أعمال قصير المدى بشكل كامل أكثر من قدرتنا على النظر إلى المدى الأطول ورؤية الأهداف البعيدة المنعكسة استراتيجيًا في عملنا قصير المدى. وهذا مهم بشكل خاص في التعامل مع النزاعات الممتدّة التي تغذيها تصورات تعود إلى الأجيال السابقة. وكما

لاحظنا في فصل سابق، فإن واحداً من كل أربعة نزاعات مسلحة حالية مستمر منذ أكثر من عقدين. ذات مرة، كنت سأطرد من غرفة اجتماعات في بلفاست عندما اقترحت أن الخروج من النزاع المسلّح سيستغرق ذات الوقت الذي استغرقه دخوله. ورغم عدم حرفية هذه الصيغة، كنت اقترح أنه لا يمكننا الاستجابة من خلال إصلاحات سريعة في حالة نزاع طال أمده، لأنه علينا التفكير في شفاء الناس وإعادة بناء روابطهم من خلال عبارات توازي تلك التي استُلزمت لخلق الكراهية والعنف الذي قسّمهم.

توفّر النظرة إلى النزاع كتدرّج مجموعة من العدسات لإعادة التفكير في الزمن، وهي لا تثبت لنا أن الكوارث الإنسانية التي تنتجها الحرب تتطلب استجابات فورية تساعد في إنقاذ الأرواح على المدى القصير فحسب، بل أيضًا أن الحلول السريعة للنزاع الممتد نادرًا ما تؤدي إلى مسارات حلول مستدامة. وبشكل أكثر تحديدًا، فإنها تقترح أن الاستجابة للنزاع التي تحرّكها الأزمة التي تقيس النجاح من حيث وقف المرض أو المجاعة أو تحقيق وقف إطلاق النار عليها أن تكون جزءًا لا يتجزأ من المهام المضنية المتمثلة في بناء العلاقات والثقة وتصميم التغيير الاجتماعي وإعداده، والتي توفر في النهاية أساسًا لاستدامة تحوّل الصراع.

يستلزم بناء مثل هذه العملية الكشف عن «بنية» تصميم يتحرك على مراحل، ويتصور صراحةً استجابات أزمة قصيرة الأجل للنزاع الداخلي الممتد تكون مدمجة في وجهة نظر طويلة المدى ومُستنيرة بها. ومن الضروري ضمن الإطار الزمني لتطور النزاع تطوير القدرة على التفكير في وحدات زمنية أطول ـ عقود بدلاً من أسابيع وشهور. تدرك هذه البنية الأدوار والوظائف محددة وتدمجها والأنشطة المقابلة كعناصر ديناميكية لخلق الحركة ودعمها على طول سلسلة التحوّل البنّاء مع مرور الوقت. ما نحتاجه هو آليات عملية تمكننا من استخدام رؤيتنا للمستقبل المنشود لتحديد استجابتنا للأزمة، وإلا فإن الأزمة وديناميكاتها هي التي ستحدد هذا المستقبل.

إطار متكامل

هنا، نرى التداخل الطبيعي الحاسم بين العدسات الهيكلية والإجرائية، كعناصر لنموذج واسع لبناء السلام. يشير «الهيكل» إلى الحاجة إلى التفكير بالسكان

المتضررين بشكل شامل وبالقضايا بصورة منهجية. تؤكد «العملية/ المسار» على ضرورة التفكير بشكل خلّاق في تطور الصراع واستدامة تحوّله من خلال الربط ما بين الأدوار والوظائف والأنشطة بطريقة متكاملة. وتشير مجموعتا العدسات معًا إلى مقاربة متكاملة لبناء السلام، كما هو موضّح في الشكل 7، من خلال ربط النموذجين المتداخلين في مصفوفة شاملة. المحور الرأسي مأخوذ من نموذج دوغان المتداخل الذي يسمح لنا بربط البؤر ومستويات التدخل في النزاع، ويشكّل المحور الأفقي نموذج الإطار الزمني الذي يربط الأزمات قصيرة المدى بالمنظور طويل المدى للتغيير في المجتمع. يتقاطع البعدان في خمس نقاط، كل منها يمثل مجتمعًا متميزًا ـ وغالبًا ما يكون منفصلًا ـ من الفكر والعمل في المجال الأوسع لبناء السلام. دعونا نلقي نظرة على كل منها بمزيد من التفصيل.

الشكل 7: إطار متداخل لبناء السلام

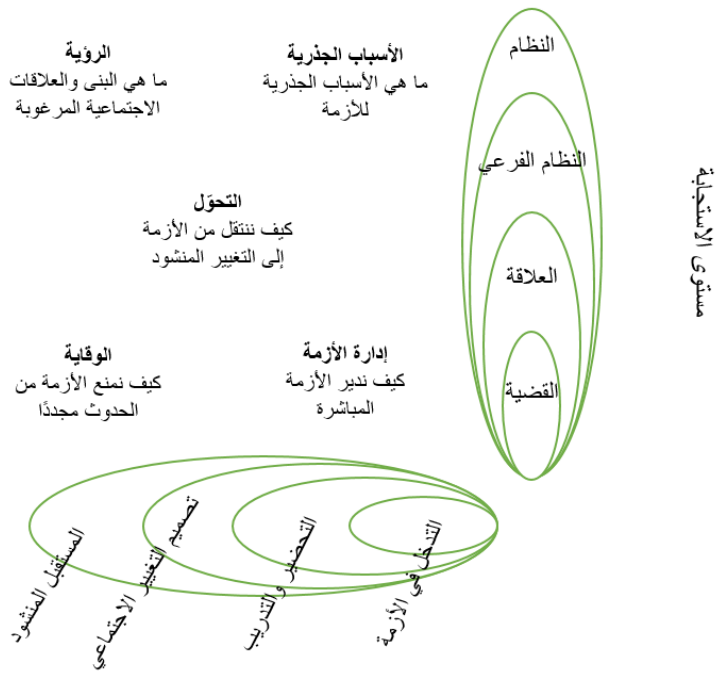

الأسباب الجذرية

يميل أولئك الذين يهتمون بوجهات النظر المنهجية الكامنة وراء الأزمة إلى اتباع تحليل هيكلي للأسباب الجذرية للنزاع. وغالبًا ما يتذكرون التاريخ الطويل للأزمة الحالية لتحليل العوامل النظامية الأوسع التي يجب أخذها في الاعتبار وشرحها.

إدارة الأزمات

إن الأشخاص الذين مهمتهم الاستجابة للقضايا العاجلة والتخفيف من المعاناة الإنسانية والساعين لتهدئة القتال، يهتمون أكثر بكيفية إدارة الأزمة وتحقيق بعض التوافق بين الأطراف بشأن القضايا العاجلة. ونادرًا ما يكون لديهم الوقت لمراجعة جميع المعلومات التي يولّدها مجتمع «الأسباب الجذرية» وهم مدفوعون بالبراغماتية والفطرة السليمة، حيث يرغبون بمعرفة ما يجب القيام به وإنجازه في أقرب وقت ممكن.

الوقاية

على مستوى القضايا العاجلة ولكن بالنظر إلى المستقبل، تركز مجموعة أخرى من الأشخاص على كيفية تعلم دروس من الأزمة لتوقعها ومنع تكرارها. يتضمن عملهم تحديد العوامل التي أدت إلى حدوث العنف، ومساعدة المجتمع المتضرر على الاستعداد للتعامل بشكل أفضل مع مثل هذه المواقف في المستقبل، ونشر الدروس في المجتمعات الأخرى حول النجاحات والإخفاقات.

الرؤية

تركز مجموعة أخرى على الهياكل الاجتماعية والسياسية المرغوبة والعلاقات المستقبلية بين تلك المجموعات المتنازعة حاليًا من منظور الأجيال وعلى مستوى النظام. وتتمحور رؤيتها حول رفاهية الأجيال القادمة.

التحويل

حيث يتقاطع التركيز على النظام الفرعي مع الاهتمام بالتفكير على مدى عقود وتصميم التغيير الاجتماعي، يطرح الناس السؤال الاستراتيجي: كيف تنتقل من هذه

الأزمة إلى التغيير المنشود؟ هنا، يتم فرض التحوّل على نطاق متوسط ، الأمر الذي يتطلب مدخلات من المجموعات الأربعة الأخرى.

يتعلّق الاقتراح الأساسي في هذا الكتاب بالحاجة إلى مقاربة متكاملة لبناء السلام. يبدأ التكامل بإدراك الطاقة الكامنة في النطاق المتوسط باتجاه التحوّل، رغم ضرورة هذا التغيير على كل مستويات الخبرة والمساعي البشرية. ويشير منظور المدى المتوسط بالتحديد إلى حاجتنا لتحقيق التكامل بطرق استراتيجية ثلاثة على الأقل.

علينا تطوير القدرة على التفكير في تصميم التغيير الاجتماعي في وحدات زمنية تمتد لعقود، من أجل ربط إدارة الأزمات والأطر الزمنية طويلة الأجل الموجهة نحو التثبيت.

علينا فهم قضايا الأزمات بارتباطها بالجذور النظامية وأن نطور مناهج ترسي صراحةً القضايا ضمن مجموعة من العلاقات والأنظمة الفرعية.

علينا إدراك الإمكانات التكاملية لقادة المدى المتوسط ، الذين قد يتمكنون من خلال موقعهم بين السكان المتضررين من تنمية العلاقات و متابعة تصميم التغيير الاجتماعي على مستوى النظام الفرعي، وبالتالي المساعدة في إنشاء الروابط الرأسية والأفقية اللازمة للحفاظ على عملية التغيير المنشود.

يمكننا هنا البدء بتحديد فهمنا لتحويل النزاع بشكل يتجاوز حل القضايا. هذا ويشير تحويل النزاع في جوهره إلى تغيير يمكن فهمه بطريقتين أساسيتين ـ وصفًا وإرشاداً ـ عبر أربعة أبعاد ـ شخصية وعلائقية وهيكلية و ثقافية. من الناحية الوصفية، يشير التحويل إلى التأثير التجريبي للنزاع ـ وبعبارة أخرى، إلى الآثار التي ينتجها الصراع الاجتماعي. في هذه الحالة، نستخدم كلمة «تحول/ تحويل» لوصف التغيرات العامة التي يخلقها الصراع الاجتماعي والأنماط التي يتبعها عادةً. وينطوي التحول على المستوى التوجيهي على تدخّل متعمّد لإحداث التغيير. في هذه الحالة، يشير التحوّل إلى أهدافنا كمتدخّلين أثناء تعاملنا مع النزاع.

يسري التحوّل على المستويين الوصفي والإرشادي عبر أربعة أبعاد مترابطة. يشير

البعد الشخصي إلى التغييرات على مستوى الفرد وما هو مطلوب منه. وهذا يشمل الجوانب العاطفية والإدراكية والروحية للنزاع. ومن منظور وصفي، يشير التحول إلى تأثّر الأفراد بالنزاع سلبًا وإيجابًا ـ من حيث رفاههم الجسدي مثلًا، أو احترام الذات أو الاستقرار العاطفي أو القدرة على الإدراك الدقيق أو السلامة الروحية. ويمثل التحوّل تدخلاً متعمدًا لتقليل الآثار المدمرة للصراع الاجتماعي وتعظيم إمكانات النمو الشخصي على المستويات الجسدية والعاطفية والروحية.

يصور البعد العلائقي التغييرات الحادثة والمرغوبة في العلاقة. هنا نأخذ في الاعتبار مجالات العلاقة العاطفية وترابطها، والجوانب التعبيرية والتواصلية والتفاعلية للنزاع. بشكل وصفي، يشير التحوّل إلى آثار الصراع على أنماط التواصل والتفاعل العلائقية، وينظر إلى ما هو أبعد من التوتر حول القضايا المرئية إلى التغييرات الأساسية الناتجة عن الصراع في أنماط تصور الناس لأنفسهم، وبعضهم لبعض، وللصراع نفسه، وفي آمالهم في علاقتهم المستقبلية: ما مدى قربها أو بعدها، ومدى ترابطها؟ وما مدى ردة الفعل في دورها أو استباقيتها؟ وما يريده الطرف الآخر؟ من الناحية الإرشادية، يمثل التحول تدخلاً مقصودًا يقلل من التواصل السيئ الأداء ويزيد من التفاهم المتبادل، ويظهر مخاوف الأشخاص المعنيين العلائقية وآمالهم وأهدافهم من حيث العاطفة والاعتماد المتبادل.

يظهر البعد الهيكلي الأسباب الكامنة وراء النزاع والأنماط وكيف تغيّر في الهياكل الاجتماعية، وهذا يُفهم في بعض الأحيان على أنه «محتوى» النزاع أو «جوهره». قد يشمل البعد الهيكلي قضايا مثل الاحتياجات البشرية الأساسية، والوصول إلى الموارد، والأنماط المؤسسية لصنع القرار. يشير التحول على المستوى الوصفي إلى تحليل الظروف الاجتماعية التي أنتجت النزاع وطريقة تغييره لهياكل وأنماط صنع القرار الحالية. على المستوى الإرشادي، يمثل التحول تدخلاً متعمدًا لتوفير نظرة ثاقبة للأسباب الكامنة والظروف الاجتماعية التي تخلق التعبيرات العنيفة للنزاع وتعززها، ولتعزيز الآليات اللاعنفية التي تقلل العداء وتقليل العنف والوصول إلى القضاء عليه، وتعزيز الهياكل التي تلبي الاحتياجات الإنسانية الأساسية (العدالة الموضوعية) وتعظيم مشاركة الناس في القرارات التي تؤثر عليهم (العدالة الإجرائية).

يشير البعد الثقافي إلى التغيير الذي أحدثه النزاع في الأنماط الثقافية للمجموعة، وإلى الطرق التي تؤثر بها الثقافة على تطور الصراع والتعامل معه. على المستوى الوصفي، يهتم التحوّل بكيفية تأثير النزاع على الأنماط الثقافية للمجموعة وكيف يقوم بتغييرها، وكيف تؤثر تلك الأنماط المتراكمة والمشتركة على الطريقة التي يفهم بها الناس النزاع ويستجيبون له في هذا الوضع. ويسعى التحول إلى فهم الأنماط الثقافية التي تساهم في ظهور أشكال التعبير العنيف للنزاع، وتحديد الموارد والآليات وتعزيزها والبناء عليها ضمن بيئة ثقافية للاستجابة البناءة للنزاع والتعامل معه.

باختصار، يمثّل تحويل النزاع مجموعة شاملة من العدسات لوصف كيفية ظهوره وتطوره وتغيّره داخل الأبعاد الشخصية والعلائقية والهيكلية والثقافية، تقوم بتطوير استجابات إبداعية تعزز التغيير السلمي ضمن تلك الأبعاد من خلال آليات اللاعنف. وعلى هذا النحو، يوفر الإطار المتكامل منصّة لفهم النزاعات والاستجابة لها وتطوير مبادرات بناء السلام. وترتبط العملية الشاملة لتحويل النزاع بموضوعنا الأوسع المتعلّق بالمصالحة، من حيث أنه موجه نحو تغيير طبيعة العلاقات على كل مستوى من مستويات التفاعل البشري والخبرة.

خاتمة

من خلال دمجنا للعناصر في إطار متكامل، نبدأ في إنشاء بنية تحتية لاستدامة التحوّل الديناميكي للنزاع وبناء السلام، كما علينا فهم البنية التحتية لبناء السلام على أنها بنية عملية، بالطريقة التي اقترحتها نظرية الكم. يتكون هيكل العملية من أنظمة تحافظ على الشكل بمرور الوقت ولكنها لا تتمتع بصلابة من حيث البنية،[7] مثل نهر جليدي أو تيار جارف، أي عمليات ديناميكية ومرنة وقابلة للتكيّف، لكنها في الوقت نفسه هياكل لها شكل وتتحرك في اتجاه معين.

بعبارات أكثر تحديدًا، يحول هيكل العملية لبناء السلام نظام الحرب الذي يتميز بعلاقات شديدة الانقسام والعدائية والعنف إلى نظام سلام يتميز بعلاقات عادلة ومترابطة مع القدرة على إيجاد آليات غير عنيفة للتعبير عن النزاع والتعامل معه. فالهدف ليس الركود، ولكن توليد عمليات مستمرة وديناميكية ومتجددة ذاتيًا تحافظ

على الشكل بمرور الوقت وتكون قادرة على التكيّف مع التغيرات البيئية. تتكون هذه البنية التحتية من شبكة من الأشخاص وعلاقاتهم وأنشطتهم والآليات الاجتماعية اللازمة لاستدامة التغيير المنشود، وهذا يحدث على جميع مستويات المجتمع.

يتم توجيه البنية التحتية لبناء السلام نحو دعم عمليات التغيير الاجتماعي الناتجة عن الحاجة إلى الانتقال من دورات العنف الراكدة إلى رؤية مرغوبة ومشتركة لزيادة الترابط، يجب أن تكون متجذرة في بيئة الصراع، وأن تنبثق بشكل خلّاق من الثقافة والسياق، ولكن من دون الالتزام الكامل بهما. الغرض من هيكل العملية هو المصالحة التي تتمحور حول إعادة تعريف العلاقات المقطوعة واستعادتها. ويشير الإطار المتكامل لا إلى اهتمامنا بـ«إنهاء» شيء غير مرغوب فيه فحسب، بل توجّهنا أيضًا نحو بناء علاقات تشكل بمجملها أنماطًا وعمليات وهياكل جديدة. إن بناء السلام من خلال التحول البنّاء للنزاعات يُعتبر مقاربة رؤيوية ومستجيبة للسياق في الوقت ذاته.

7. الموارد: جعل السلام ممكنًا

سنقوم في هذا الفصل باستكشاف بعض الأفكار حول موارد بناء السلام واستخلاصها، وهي معضلة مثيرة للاهتمام. فلا شك أن النفقات والموارد التي تستهلكها الحرب حول العالم، في الماضر والحاضر، تفوق بكثير تلك المخصصة لبناء السلام. لكن، من دون موارد كافية وإعداد واضح والتزام بمرور الوقت، سيبقى السلام هدفًا بعيدًا صعب المنال، وفي المقابل، فإن إغراق المشاكل بالأموال ـ في هذه الحالة، الحروب الداخلية المعاصرة ـ لن يحلها لوحده، بل قد يؤدي إلى تفاقم النزاعات. لذلك، نحتاج للوضوح بشأن ما المقصود بالموارد لبناء السلام.

ترتبط الحاجة الرئيسة للموارد بإيجاد الطرق للدعم والتنفيذ والاستدامة بشأن بناء بنية تحتية للسلام على المدى الطويل. لتحقيق هذا الهدف، أقترح حاجتنا فهم موسّع لهذا الموضوع، وبالتحديد، أن نتناول مسألة الموارد من أجل السلام تحت عنوانين عريضين: الاجتماعي ـ الاقتصادي والاجتماعي ـ الثقافي. يشير الأول إلى أن الموارد تشمل بالفعل الجانب النقدي، ولكنه لا يقل أهمية عن البعد الاجتماعي في إنفاق الأموال، الذي يشير إلى أن الناس وتقاليدهم الثقافية المختلفة لبناء السلام هي أيضًا موارد أساسية.

الموارد الاجتماعية والاقتصادية

لا نقصد بالموارد الاقتصادية من أجل السلام تقديم مقترحات أو أرقام أو ميزانيات محددة، لكن من المفيد الغوص بالحاجة إلى التفكير اجتماعيًا واستراتيجيًا بالدعم النقدي لبناء السلام في النزاعات المعاصرة، بما في ذلك إيجاد طرق للتفكير حول فئات النشاط والمسؤوليات والالتزام الاستراتيجي بالأموال لتعظيم احتمالات تحويل الصراع نحو سلام مستدام. ويستحق كل عنصر من هذه العناصر اهتمامًا خاصًا.

تكوين الفئات

من بين المهام الاجتماعية الأساسية لتوفير الموارد الاجتماعية والاقتصادية تأتي مساعدة الناس والمنظمات والمؤسسات على فهم وتقدير وخلق فئات من التفكير والعمل المتعلق ببناء السلام واعتماد هذه الفئات على جميع مستويات السكان وخلال جميع مراحل تطور النزاع.

لنأخذ مثالاً موازياً من تكنولوجيا المعلومات: لقد أدى ظهور المعلومات الرقمية، مع أجهزة الكمبيوتر الحديثة والفاكس والبريد الإلكتروني، إلى تغيير طبيعة الاتصال. لكن حقيقة أن التكنولوجيا أصبحت متاحة لا تعني أنه تم فهمها أو استخدامها أو تعظيمها على الفور. فقد اكتسب الجمهور فهمًا وتقديرًا لقدرات التكنولوجيا الجديدة من خلال مسار أدّى إلى ظهور فئات جديدة من التفكير، تم من خلالها توجيه العمل لتعظيم استخدام تكنولوجيا الاتصالات.

وينطبق الشيء نفسه على ما يمكن أن نسميه، من أجل المقارنة، المجال المتنامي لتكنولوجيا بناء السلام. فبالرغم من إدراكنا لبعض الوقت الحاجة إلى إيجاد طرق أفضل لمنع الحروب وحلّها، إلا أننا ما زلنا في المراحل الأولى فقط لفهم وتقدير الإمكانيات والضرورات المفاهيمية والعملية لإنجاز المهمة. ما زلنا في المراحل الأولى من تطوير الفئات التي يجب التفكير فيها وتنفيذها.

خلال المجاعة في إثيوبيا في منتصف الثمانينيات، مثلًا، توجّهت معظم ردود فعل الجمهور والوكالات الحكومية الدولية وغير الحكومية العاملة في مجال الإغاثة والتنمية إلى العوارض. وبعد بضع سنوات، أثناء الأزمة الصومالية في 1991 ـ 1992، أصبحت العديد من هذه الوكالات والجماعات نفسها تقيم روابط أكثر وضوحًا بين وجهات نظر حل النزاع وبناء السلام والإغاثة والتنمية. بعبارة أخرى، لم تدرك المنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية الدولية الحاجة المتزايدة للتعامل مع النزاعات الأساسية بطرق أكثر تحديدًا ومباشرة فحسب، ولكنها بدأت أيضًا في إنشاء فئات من التفكير حول هذه الاحتياجات والتمويل الذي يعكس هذا التقييم والتعلّم.

هنا، يمكن تقديم اقتراح محددة بأن تقوم الحكومات والوكالات الحكومية الدولية

وغير الحكومية بإنشاء فئات للتمويل تتعلق بتحويل النزاعات وبناء السلام. بالإضافة إلى ذلك، تحتاج المنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية مثل منظمة الدول الأمريكية أو منظمة الوحدة الأفريقية إلى تطوير آليات الخبرة والاستجابة الداخلية ذات الصلة بحالات النزاع الممتد إلى جانب الخبرة التي تمتلكها بالفعل في مجالات الإغاثة والتنمية، كما بدأ يحدث في عدد من الحالات. فقد قامت منظمة الوحدة الأفريقية، مثلًا، بوضع أسس خطة عمل لتحسين قدرتها على بناء السلام في القارة وبدأت بتنفيذها. وقام عدد من المنظمات غير الحكومية مثل لجنة المينونايت المركزية ومنظمة السلام والخدمة التابعة للكويكر بتطوير برامج خدمة وموظفين في مجالات المصالحة وحل النزاعات.

خلق المسؤولية

تتمثل الخطوة الأخرى في تطوير الموارد لبناء السلام في توليد شعور واسع بالمسؤولية المشتركة عن البعد النظامي الأكبر للنزاعات المعاصرة.

وعلينا أن نجد آليات على الصعيد العالمي لتحديد المسؤولية والمساءلة عن الصلة بين الاستفادة من بيع الأسلحة وتكرار النزاعات المسلحة. ربما يمكن فرض نوع من الضرائب على منتجي الأسلحة وبيعها، واستخدام الأموال التي تم جمعها للمساعدة في تحمّل التكاليف الاجتماعية والمادية للتعامل مع استخدام الأسلحة، بشكل مشابه لفرض الضرائب على منتجات «الرذيلة» مثل التبغ والكحول. ففي تقدير تقريبي للغاية بناءً على إجمالي مبيعات الأسلحة لعام 1995، من المحتمل أن تؤدي ضريبة «السلام المضافة» بنسبة 1 في المائة المفروضة على المبيعات القادمة من أكبر عشر دول منتجة ومصدرة للأسلحة إلى توفير أموال كافية لتمويل عملية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بأكملها حول العالم.

على مستوى الاستجابة المباشرة، على مجتمع المنظمات غير الحكومية أن يستوعب مسؤوليته من منظور أكثر منهجية، المسألة الحيوية لطريقة استجابة المجتمع الدولي للكوارث البشرية الكبرى التي تدين بوجودها إلى الحروب والصراعات التي طال أمدها أكثر من الكوارث الطبيعية، كما حدث في العديد من الحالات في القرن

الأفريقي. ويجب أن نسعى إلى فهم أفضل للعلاقة بين العناصر التي تشكل استجابة مجتمع المنظمات غير الحكومية لمثل هذه المواقف.

على سبيل المثال، ورغم الضرورة الواضحة للإغاثة الغذائية الطارئة الضخمة للتخفيف من المعاناة الإنسانية، فإن هذا لا يعني أن المساعدة تمثل استجابة إنسانية بحتة في هذه الحالة. فبرنامج المساعدة هو، قبل كل شيء، جزء من نظام أوسع. لقد هيمن على تفكيرنا في المجتمع الإنساني للمنظمات غير الحكومية تقليديًا فهم للكوارث الطبيعية يعتمد على الحاجة والنتائج. وتميل وجهة النظر هذه إلى اقتصار تحليل أنشطة الإغاثة، في أسوأ الأحوال، على الاهتمامات المباشرة للاستجابة الفعالة، وفي أفضل الأحوال، على مقياس الفعالية الذي يشمل الانتقال نحو إعادة التأهيل والتنمية. ومع ذلك، فإن النهجين محدودان للغاية في حالة الكوارث التي تسببها الأيدي البشرية بشكل أساسي. ويفيدنا مفهوم «الوظائف الكامنة» في فهم ما هو المطلوب.[1]

ففي الأزمات الناجمة عن كارثة طبيعية، تكون الحاجة الأولى هي إطلاق استجابة فورية وفعالة لتخفيف المعاناة واستقرار الوضع والسكان، مع التحرك لاحقًا نحو إعادة التأهيل وإعادة الإعمار. وهذه هي الوظائف المقصودة لنشاط الإغاثة. قد تشمل الوظائف الكامنة للمساعدة في مثل هذه الكارثة إعادة تخصيص الموارد داخل النظام أو الفوائد التي تجنيها صناعات معينة من الأزمة، كما كان الحال مع ارتفاع تكاليف الأخشاب والبناء في أعقاب إعصار أندرو في فلوريدا في التسعينيات.

أمّا في أزمة يقودها في المقام الأول صراع اجتماعي لم يتم حله وفي بعض الأحيان لا يلين، وبينما تظل الوظائف المقصودة كما هي ـ التخفيف الفوري للمعاناة واستقرار الوضع، يمكن أن تتطور الوظائف الكامنة للإغاثة بطرق معقدة وغير متوقعة. مثلًا، لتوصيل الغذاء بشكل فعّال، يمكن إنشاء مراكز تغذية لها الوظائف الكامنة المتمثلة في تركيز المساعدة وزيادة الهجرة الداخلية. ولا تتوقّف سلسلة التأثيرات عند هذا الحد، حيث يجتذب تمركز الموارد وهجرة السكان الضعفاء أولئك الذين يعيشون على الموارد الشحيحة ويسعون إلى الاستفادة من نضال الشعب. وبالتالي، قد تسهم برامج المساعدة في تعبئة الميليشيات وتعزيزها، وبشكل خاص في الأماكن التي تكون

فيها المساعدات الخارجية هي في الواقع المورد الوحيد المتاح. عززت هذه العملية في حالة الصومال في النصف الأول من التسعينيات وضعًا يتعذر الدفاع عنه في صراع يعود إلى حد كبير إلى مركزية السلطة. تركزت جهود إغاثة الفئات السكانية الضعيفة في مناطق معينة، وسعت الميليشيات للحصول على المساعدات الإغاثة وقاتلت من أجلها مما أدّى إلى استدامتها وخلق وضع يحتاج فيه إيصال المساعدات إلى الحماية، مما عزز مركزية جهود الإغاثة وإنشاء ممرات آمنة للتسليم، وأسفر بدوره عن نزوح الميليشيات إلى مناطق كانت مستقرة إلى حد ما. وهكذا استمرّت الحكاية، وأصبح من الصعب فصلها، مثل الثعبان الذي أكل ذيله: لحماية اليد التي ستغطي الجرح، ينتهي بنا الأمر إلى تفاقم أسباب الإصابة الأصلية. وفي أحد أفضل الأبحاث حول هذا الموضوع، أكدّت ماري أندرسون أن علينا، على الأقل، العمل على أساس إدراكنا الكافي لعواقب مساعدتنا على النزاعات المحلية بحيث يمكننا تجنب إلحاق الضرر وتفاقم النزاعات من خلال نوايانا الحسنة.[2]

يتعين على المنظمات غير الحكومية العاملة في حالات النزاعات الممتدّة التفكير في هذه التشعبات الأوسع لبرامجها، وعليها تطوير الأدوات اللازمة لإجراء تحليل منهجي واسع لكل من الآثار القصيرة وطويلة الأجل للعمل الإنساني في حالات النزاع، وأن يستكشف هذا التحليل الوظائف المقصودة كما الكامنة للعمل الإنساني المقترح. ويجب على المنظمات غير الحكومية أيضًا تطوير فئات التمويل والعمل التي تتعلق بشكل مباشر ومتعمّد بالتحويل البنّاء للصراع، مثلًا، من خلال ضريبة ذاتية على المنظمات غير الحكومية، حيث يتم تخصيص جزء من جهود الإغاثة الشاملة، لنقل 5 في المائة، لمبادرات حل النزاعات وبناء السلام في الأماكن التي تكون فيها أنشطة الإغاثة ضرورية بسبب طول أمد الصراعات والحروب.

لا يهدف هذا المثال إلى توضيح الحاجة إلى زيادة التمويل فحسب، بل للتأكيد أيضًا على الحاجة للإقرار بالمسؤولية وتعزيزها المصاحبة لها. علينا الانتباه للصورة المنهجية الأكبر، وخلق المساءلة حول العمل، وتشجيع طرق أكثر تحديدًا لتعزيز الاعتراف بجهود بناء السلام وقابليتها للتطبيق.

خلق التزام استراتيجي

يرتبط الالتزام الاستراتيجي بفهم التعقيد والطبيعة طويلة المدى لجهود بناء السلام. في ضوء ذلك، يجب الوصول إلى فهم أعمق للتطور الأوسع للنزاع، ووظائف وأنشطة بناء السلام المتعددة المرتبط بذلك، المطلوبة لتحويل النزاع بشكل بناء على مدى فترة أطول.

انطلاقا من تجربتي على الأرض في العديد من حالات النزاعات الممتدّة، يبدو أن الدعم الاقتصادي الكبير لصنع السلام يظهر عندما تصبح الجهود المبذولة لنزع فتيل الأزمة أو استعادة السلام واضحة للعيان. في أغلب الأحيان، يحدث هذا عندما تجذب «المفاوضات المسبقة» انتباه الجمهور، وتبدو أنها تتقدم نحو محادثات واتفاقات سلام رسمية. يصعب تأمين الأموال عندما يكون الغرض منها تمويل الإجراءات الوقائية المتخذة قبل اندلاع الأزمة أو لدعم تنفيذ اتفاقية بمجرد توقيعها. ومن المفارقات أن هذين النشاطين ـ منع النزاع والحفاظ على المصالحة ـ ربما يكونان الأكثر «فعالية من حيث التكلفة» من حيث خفض تكلفة الصراع المدمر والممتد.

يبدو أيضًا أنه من الأسهل بكثير تعبئة التمويل للمبادرات الرسمية، لا سيما تلك التي تضم جهات فاعلة رفيعة المستوى. فإن المبادرات متوسطة المدى وبناء البنية التحتية والمشاريع الشعبية لا تجتذب تمويلًا كبيرًا في العادة، على الرغم من أن النطاق المتوسط قد يحمل أكبر إمكانات لبناء عملية طويلة الأجل وتطوير أرضية شعبية أوسع للسلام قادرة على الحفاظ على تحويل النزاع. أخيرًا، يبدو أن الأموال متوافّرة أكثر لدعم الإعداد واللوجستيات لخيارات حفظ السلام العسكري، على الرغم من حقيقة أن هذه العمليات ليس لها قدرة متأصلة على بناء السلام. على الرغم من أنه لا يزال من الصعب تصميمها وتنفيذها وتقييمها، إلا أن الأساليب التي من المحتمل أن يكون لها الأثر الإيجابي الأكثر ديمومة هي تلك الموجهة نحو بناء العلاقات والمصالحة. ومع ذلك، يبدو أن هذه هي الأقل فهمًا وتطورًا وتمويلًا.

على المبدأ التوجيهي لتخصيص الأموال أن يكون استخدام الموارد بطريقة استراتيجية لإحداث أقصى حد من التغيير البنّاء في النزاعات طويلة الأمد، ويستلزم قبول هذا المبدأ اعتماد إطار مرجعي طويل الأجل من شأنه أن يعزز الوعي بكيفية

استخدام الأموال كاستثمار استباقي، وليس فقط لإدارة الأزمات التفاعلية، ومن شأنه أن يعزز تقدير مكونات بناء السلام القادرة على خلق التفاهم والتوفيق بين الخصوم.

باختصار، إن توفير الموارد لتحويل النزاع الممتد ليس مجرد مسألة تقديم الأموال، بل ينطوي على إنشاء طرق جديدة للتفكير حول فئات النشاط وكيفية ارتباطها بالموقف العام. يتعلق الأمر بخلق شعور بالمسؤولية والمساءلة عن الآثار الكاملة للإجراءات، كما بالالتزام الاستراتيجي لتعظيم العناصر الاستباقية لبناء السلام.

الموارد الاجتماعية والثقافية

يتحول تركيزنا الآن إلى نوع آخر من الموارد: الناس والثقافة. غالبًا ما تعطينا الصور والديناميات وعواقب النزاع المعاصر انطباعًا بأنها خالية من موارد بناء السلام، ربما بسبب محدودية اتصالنا بها. تزودنا وسائل الإعلام بقصص تركز بشكل شبه حصري على الكراهية والدماء والدمار. نرى صورًا لسكان هزيلين وضعفاء يحتاجون إلى الغذاء والخدمات الصحية الأساسية. وقد يأتي اتصالنا المباشر الوحيد من خلال تدفق اللاجئين الذين فقدوا منازلهم وسبل عيشهم إلى شواطئنا. الاتجاه العام هو التفكير في بناء السلام على أنه يبدأ بموارد خارجية، سواء كانت أموالًا أو أفرادًا. لكن العكس هو الصحيح على الأرجح. إن أعظم مورد للحفاظ على السلام على المدى الطويل متجذر دائمًا في السكان المحليين وثقافتهم.

بناء أرضية للسلام

من المفيد تطوير إطار عمل للحفاظ على المصالحة من خلال بناء جمهور للسلام داخل بيئة ما. وهذا يعني من الناحية المفاهيمية ضرورة أن ينظر المجتمع الدولي إلى الناس في هذه البيئة كموارد، لا كمتلقّين. بعبارة أخرى، إن صنع السلام المستند إلى المواطن هو أداة أساسية ومتكاملة، وليست هامشية، لاستدامة التغيير.

تؤكد هذه النقطة اقتراحنا وتتأكّد من خلال اقتراحنا، من الناحية الاستراتيجية، أن المفتاح لإطار بناء سلام مستدام في النزاعات المعاصرة هو النطاق المتوسط، حيث الجهات الفاعلة متوسطة المدى تكون مرتبطة بالجهات الفاعلة من المستوى الأعلى

والشعبي، وغالبًا ما تتمتع بثقتها، ولديها مرونة أكبر من القادة رفيعي المستوى في الفكر والحركة، واستمرارها اليومي أقل هشاشة من أولئك الموجودين على مستوى القاعدة. لكن، لكي يتطور الفاعلون متوسطو المدى ليصبحوا جوهر الأرضية الشعبية للسلام، يجب أن تحدث ثلاثة أشياء:

أولاً، هناك ضرورة قصوى لتحديد الأشخاص الذين يتصورون أنفسهم لاعبين لدور صانعي السلام في بيئة النزاع والعمل معهم. لم أواجه أية حالة من حالات النزاع، مهما طال أمدها أو شدتها، من أمريكا الوسطى إلى الفلبين إلى القرن الأفريقي، حيث لم يكن هناك أشخاص لديهم رؤية للسلام. ومع ذلك، يتم تجاهلهم في كثير من الأحيان واستبعادهم من السلطة إما لأنهم لا يمثلون قوة «رسمية»، إلى جانب الحكومة أو الميليشيات المختلفة، أو لأنه تم شطبهم باعتبارهم منحازين ومتأثّرين شخصيًا بالنزاع بشكل كبير.

ثانيًا، يجب الاعتراف بأن قدرة الجهات الفاعلة متوسطة المدى على إيجاد صوت غالبًا ما تعتمد على بناء الجسور للأفراد ذوي التفكير المماثل عبر خطوط النزاع. وهذه ليست بمهمة سهلة، لكن يمكن تسهيلها من خلال الدعم والمبادرة الخارجيينِ. ومع ذلك، يجب أن نتذكر أن الجهات الفاعلة متوسطة المدى، وليس الجهات الخارجية، هي الأفضل تجهيزًا لاستدامة تحويل النزاع.

ثالثًا، يُعتبر اعتراف المجتمع الدولي بهؤلاء الأشخاص كفاعلين صالحين ومحوريين من أجل السلام ضروريًا لإضفاء الشرعية على المساحة التي يحتاجون إليها لتطوير إمكاناتهم.

تستطيع الجهات الفاعلة متوسطة المدى بناء الجسور مع نظرائها عبر خطوط النزاع حسب درجة رؤيتها لدورها كصانعة سلام، وإلى درجة إضفاء الشرعية عليها من قبل المجتمع الدولي كجهات فاعلة، وفهمها للحساسيات والفروق الدقيقة في البيئة، وإمكانية وصولها الفورية والمستمرة إلى اللاعبين والمسارات الرئيسة. عندها تصبح موارد أكثر قيمة لاستدامة التغيير نحو المصالحة، ومن خلالها، يمكن أن تظهر مجموعة فعالة مؤيدة للسلام.

البناء على الموارد الثقافية

انسجامًا مع الحاجة إلى تطوير جمهور للسلام ودعمه، هناك حاجة للبناء على الموارد الثقافية والسياقية المتوافرة من أجل السلام وحل النزاعات. ويتطلّب تحقيق ذلك، أن يتبنى المجتمع الدولي عقلية جديدة، من بين أمور أخرى، تتجاوز مجرد وصفة بسيطة للاستجابة للصراع وطرائق التعامل معه من خارج الإطار وتركز على الأقل على الاكتشاف والتمكين للموارد والطرائق والآليات لبناء السلام المتوافرة في السياق.[3]

يمكن الاستشهاد بالعديد من الأمثلة على هذه الموارد. من الصومال، لدينا مثال غير اعتيادي عن نساء طليعيات في إعادة بناء التواصل بين العشائر، وهو ما مهد الطريق لمؤتمرات العشائر ـ بتوجيه من الشيوخ ومديح من الشعراء ـ أدت إلى اتفاقيات سلام محلية وإقليمية.[4] وقد ذكرنا سابقًا مثال «سيرك السلام» من موزمبيق الممول من اليونيسف والمبني على الفنون التقليدية والموسيقى والدراما، والذي استهدف الأطفال ودمجهم على مستوى القرية في أنشطة حل النزاعات وبناء السلام.[5]

تفيدنا النماذج والدروس لصنع السلام المأخوذة من سياق أمريكا الوسطى في التعمّق في استكشاف استخدام الثقافة كمورد. فقد اكتشفت، على مدى الفترة الطويلة من المشاركة في المنطقة، أن العديد من سكان أمريكا الوسطى يفكرون في حل النزاعات في البيئات اليومية وفقًا لثلاثة مفاهيم رئيسية:confianza, cuello, coyuntura. تشير Confianza إلى «الثقة» أو الأشخاص الذين أعرفهم وأعتمد عليهم، الذين «يلهمون ثقتي» الذين «يمكنني أن أجعل ثقتي بهم»، وتعتمد على المعرفة المباشرة للشخص وتزداد بمرور الوقت، وتضمن الإخلاص والموثوقية والدعم، ومفاتيحها العلاقة والوقت.

تعني كلمة Cuello حرفياً «الرقبة»، وهي الصلة بين الرأس والقلب، ولكنها واحدة من العديد من الاستعارات العامية باللغة الإسبانية لـ »الروابط» التي تساعد في إنجاز الأمور. بمعنى آخر، هي الاستخدام الاستراتيجي لشبكتي الخاصة. عند مواجهة المشاكل والصراعات اليومية، من المرجح أن تفكر أمريكا الوسطى أولاً في «مَن» بدلاً من «ماذا» من أجل «الخروج من المشكلة».

غالبًا ما تُترجم Coyuntura على أنها «منعطف» و/ أو «توقيت»، لكنها في الحقيقة تمثل استعارة لوضع المرء نفسه في تيار الزمان والمكان وتحديد ما تعنيه الأشياء في أي لحظة ومن ثم ما يجب القيام به، فهي «توقيت» بمعنى السيولة وفن الممكن. من الناحية العملية لحل النزاع، فهذا يعني أن تكون حاضرًا ومتاحًا على أساس مستمر.

يتوقف حل النزاعات على هذه المفاهيم. وعند مواجهة نزاع، تضع أمريكا الوسطى تصورًا للحلول من حيث موارد الشبكة، تطلب المساعدة من شخص تثق به، أو ما أشرت إليه على أنه طريقة «داخلية جزئية» مقابل طريقة «خارجية محايدة» لمساعدة الطرف الثالث.[7] يمكننا ملاحظة العديد من الخصائص المهمة حول هذه المفاهيم والطرق الثقافية.

أولاً، ينبثق هؤلاء المساعدون الطبيعيون، أو الوسطاء، من داخل المحيط. يُنظر إلى معرفتهم بالسياق وعلاقاتهم بالناس على أنها مورد وليس عقبة. ثانيًا، هم متصلون على أساس طويل الأمد، ولا يدخلون ويخرجون من المحيط. ثالثًا، لا يتم اختيارهم لخبراتهم أو مهنتهم، ولكن لموقعهم في الشبكة، ولا تكمن قيمتهم في الخدمة التي يتعين أداؤها، ولكن بالأحرى في العلاقة التي يشاركون فيها. أخيرًا، في نيكاراغوا، وكذلك في التجارب الحديثة في إثيوبيا والصومال، هناك شكل مختلف من التحيّز كمورد وهو الموقف الذي يكون فيه صانعو السلام كأفراد قريبين من مجموعة أو جانب واحد يثق بهم، ولكنهم يوفّرون التوازن والمصداقية كفريق واحد.

الثقة والتشبيك والتوقيت هي وقود صنع السلام في أميركا اللاتينية. تقترح الثقة نهجًا شاملاً قائمًا على علاقات وساطة تتطور بمرور الوقت. ويشير التشبيك إلى اعتماد بناء السلام على معرفة الناس والتواصل. أمّا التوقيت فهو الحساسية للأحداث وإدراك الاحتمالات. الأهم من ذلك، يؤكّد الثلاثة أن الالتزام طويل الأمد وبناء العلاقات والاتساق أمور بالغة الأهمية. وتفهم المفاهيم الثلاثة معًا السلام كعملية تحول تعتمد على الموارد من داخل بيئة النزاع التي توفّر الاتصال قبله وفي أثنائه، وتساعد في النهاية على الحفاظ على السلام.

خاتمة

لقد اقترحنا في هذا الفصل إطارًا شاملاً ومتكاملاً لفهم مسألة الموارد، التي من المفترض أنها ضرورية لبدء عملية بناء السلام واستمرارها. ومع ذلك، لا تُفهم الموارد من منظور الدعم المالي والمادي فقط، فقد قيل، في الواقع، أن العامل الأكثر أهمية في إتاحة الموارد هو التكوين الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمقاربة.

من هذا المنظور، فإن تطوير الفئات المناسبة لتوفير الأموال وإنشاء آليات للمسؤولية والمساءلة على مستوى منهجي وعلى أرض الواقع لا يقل أهمية عن الصناديق نفسها. وتتعزز هذه المقاربة بشكل أكبر عند تطوير استراتيجية تساعد في توجيه التمويل واستهدافه نحو النقاط ذات الإمكانات الاستباقية الأكبر لتحويل النزاع إلى نتائج بناءة.

أخيرًا، يجب أن يُنظر إلى الموارد على أنها تشمل الأشخاص والطرائق الثقافية في المحيط، ويصبح العنصر الأساسي في هذه العملية هو بناء جمهور للسلام، لا سيما بين الجهات الفاعلة متوسطة المدى ضمن السكان المتضررين. بالإضافة إلى ذلك، يجب إيلاء اهتمام كبير لاكتشاف الموارد الثقافية السياقية والبناء عليها لحل النزاعات.

8. التنسيق: نقاط التواصل

بعد أن حددنا عددًا من مكونات إطار مفاهيمي شامل لبناء السلام، يبقى التنسيق والتواصل بين هذه العناصر المختلفة، لكن ليس بهدف أن تضع «سلطة سلام» مركزية مهيمنة خطة رئيسة. فقد تؤدّي الصلابة والتحكم إلى زوال الإبداع والوسع والمرونة اللازمة لتعزيز المقاربة الشاملة. لكن ما يهمنا هنا هو الاعتراف المفاهيمي بصحة كل مكون والحاجة إلى إيجاد مزيد من نقاط التواصل والتنسيق الواضحة لتعظيم كل مساهمة ودمج فرادة كل منظور.

للتعمّق في هذه الفكرة، يمكننا أن نحدد بإيجاز عددًا من الوسائل المحددة التي يمكن من خلالها متابعة هذا التنسيق وتقديم أمثلة على كيفية عمله. وقد تمت تجربة بعض الاقتراحات التالية بالفعل، والبعض الآخر مجرّد أفكار لم يتم وضعها موضع التنفيذ بعد.

تطوير إحصاء للسلام. من واقع خبرتي في العمل في ظروف النزاع الممتد، رأيت عيبًا كبيرًا يتمثل في غياب قائمة شاملة تجرد القيّمين على أنشطة بناء السلام على أنواعها. يصبح هذا النقص أكثر تحديدًا وإشكالية عند النقطة التي يصل فيها النزاع إلى حدود الأزمة ويتلقّى تغطية إعلامية واسعة. في أسوأ السيناريوهات، يمكن أن يؤدي غياب هذ الإحصاء إلى تعريض جهود بناء العلاقات على المستويات المتوسطة والشعبية، الطويلة والمضنية في كثير من الأحيان، للخطر، فقد يتم تجاهلها أو تجاوزها أو حتى تقويضها بسبب الاندفاع لتحقيق نتائج قصيرة المدى على المستويات الأعلى.

وهناك أمثلة على الهياكل والجهود المبذولة لتحقيق التنسيق. توفّر اتفاقية السلام في أمريكا الوسطى، بطبقاتها المتعددة التي تنتقل من المستوى الوطني إلى المستوى الشعبي، الخطوط العريضة لهيكل متّسق. وقدّم تصميم اتفاق السلام الوطني لجنوب

إفريقيا أماكن وآليات محددة للتواصل والتنسيق. ويُعتبر مجلس العلاقات المجتمعية في أيرلندا الشمالية من الأمثلة الفريدة طويلة الأجل للتنسيق، بصفته مورداً لبناء الروابط بين جهود بناء السلام وقائمة الإجراءات المتخذة على مختلف المستويات.[1]

من المفيد تحديد الأنشطة الجارية في محيط النزاع وتقييمها بشكل دوري أثناء تطوره. ويمكن القيام بذلك عن طريق التكليف بإجراء بحث أو (زيادة في الإثراء المتبادل للمجموعات المعنية) من خلال عقد مؤتمر لإتاحة الفرصة للأشخاص لتحديد اهتماماتهم ومقارباتهم.

خلق قنوات أوضح بين النطاقات العليا والمتوسطة. نحتاج لتحسين التواصل بين المبادرات الجارية على أرفع مستوى وتلك التي يتم تنفيذها على النطاق المتوسط بشكل كبير، وقد يكون ذلك من خلال إنشاء مزيد من نقاط الاتصال والتواصل بين المسارين الدبلوماسيين «الأول» و«الثاني» ـ بعبارة أخرى، بين المبادرات الرسمية وغير الرسمية.[2] وهناك طريقة أخرى تتمثل في ضمان التزام أكثر وضوحًا بكثير من المستوى الأعلى لإضفاء الشرعية على مساحة مجموعة الأنشطة اللازمة للحفاظ على تحول النزاع بمرور الوقت، وتوفير هذه المساحة.

ويمكن، في كثير من الحالات، تسهيل هذا التقدّم من خلال إنشاء لجنة تنسيق مرتبطة بأنشطة المستوى الأعلى والمتوسط، وهي ذات قيمة خاصة عند انهيار الاتفاقات التي يتم التوصل إليها على المستوى الأعلى باستمرار بسبب غياب البنية التحتية لتنفيذها، وهي ذات أهمية قصوى في الحالات التي تُبذل فيها الجهود لتصميم عملية «وطنية» أوسع.

عقد مؤتمرات لمانحي السلام. تقوم الوكالات الحكومية الدولية، ولا سيما وكالات الأمم المتحدة، في المجال العام للتنمية وإعادة الإعمار، بعقد «مؤتمرات المانحين» المتعلقة بحالات أزمات محددة، تجمع ما بين موظفي الأمم المتحدة المسؤولين عن التنسيق الأوسع للجهود الإنسانية ومجتمع المنظمات غير الحكومية وممثلي الحكومات المعنية. وتوفر مثل هذه المؤتمرات فرصة للمشاركين للتعرف على الأنشطة الجديدة وتقدير الحاجات وتنسيق الجهود.

يمكن عقد مؤتمرات مماثلة حول جهود بناء السلام، لتنسيق مطابقة الموارد مع الاحتياجات ووضع أطر مفاهيمية لتوجيه التمويل نحو استمرار المصالحة. لا يجب البحث عن مثل هذا المؤتمر في لحظات الأزمة الظاهرة إلى العيان فحسب، بل أيضًا في اللحظات الاستراتيجية في المراحل المبكرة عندما تكون الوقاية ممكنة وفي مراحل لاحقة عندما يحتاج التغيير طويل الأمد إلى الاستمرارية.

إنشاء مجموعات موارد استراتيجية. يتمثل أحد الجوانب الحاسمة لمقاربة بناء السلام الشاملة في توفير أوسع الموارد للتأثير على التصميم العام للعملية وعلى المعضلات المحددة التي تواجه في مراحل معينة من تحول النزاع. ويمكن تحقيق ذلك من خلال عدّة طرق.

أولاً، غالبًا ما يتم تقسيم الخبرة في مختلف جوانب النزاع وبناء السلام إلى تخصصات ضيقة أو وجهات نظر معزولة عن بعضها. سيستفيد بناء السلام بشكل كبير من التلاقح المتبادل للأفكار والخبرات والجمع بين الأشخاص العاملين في مجال الإغاثة والتنمية وحل النزاعات وضبط السلاح والدبلوماسية وحفظ السلام.

ثانيًا، يجب مراجعة التصميم العام للتدخل الرئيس في بيئة معينة من قبل مجموعة موارد تتكون من باحثين وخبراء أكاديميين وأولئك الذين سيقومون بتنفيذ استراتيجيات محددة على أرض الواقع. وقد اعتمد هذه المقاربة معهدُ الحياة والسلام لدعم جهود الأمم المتحدة في الصومال في أوائل التسعينيات،[3] فاجتمعت مجموعة مؤلفة من المؤرخين وعلماء الأنثروبولوجيا والباحثين في مجال السلام وممارسي حل النزاعات والدبلوماسيين السابقين لحضور مقابلة موظفي الأمم المتحدة ومراجعة خطط عملهم، وتحديداً في مجال عملية المصالحة الوطنية.

ثالثًا، ستكون مراجعة الخبراء مفيدة أيضًا في حالة مشاريع «النظام الفرعي» المحددة، مثل التسريح، التي تتطلب اتخاذ إجراءات للتعامل مع الشواغل العاجلة، ولكن ضمن إطار منهجي أوسع.

الربط بين صانعي السلام الداخليين والخارجيين. الاقتراح الأخير هو تحسين تنسيق عمل صانعي السلام الداخليين ومواردهم ومبادراتهم مع جهود صانعي السلام

الخارجيين. فعادة ما تُعطى مبادرات السلام الخارجية الأولوية في حالات الصراع الممتد، على الرغم من غياب الدليل على القدرة المتأصلة للمبادرات الخارجية على الحفاظ على المصالحة. ويجب بذل أقصى الجهود لوضع أية مبادرة في سياق مساهمتها في الاحتياجات طويلة الأجل. لذا، سيكون من واجب مبادرات السلام الخارجية توفير المساحة وخلق الروابط مع الموارد الداخلية وتعزيز قدرتها في بناء أرضية شعبية للسلام.

مثال من الصومال

تمت الإشارة سابقًا في هذا الكتاب إلى مبادرة معهد الحياة والسلام في الصومال، وكنت قد شاركت في بعض جوانب هذه المبادرة وعملتُ كمستشار للجهد العام. يوضح المشروع تطبيقًا عمليًا لبعض الأفكار المطروحة في هذا الفصل وفي هذا الكتاب بشكل عام.

معهد الحياة والسلام هو مركز دولي مسكوني لأبحاث السلام تأسس في العام 1985، ويركز على الأنشطة المتعلقة بالعدالة والسلام والمصالحة. وقد جاءت مبادرة المركز في الصومال ضمن مشروع القرن الأفريقي الأكبر للمنظمة. وقام المعهد، على مر السنين، بإجراء الأبحاث ونشر المقالات وعقد المؤتمرات حول قضايا السلام والمصالحة في الصومال، وكان له أثر كبير، على سبيل المثال، في جمع الأموال لمنتدى إيرادات للصوماليين المهتمين بالحوار وجهود صنع السلام، وفي إنشاء مجموعة موارد للقسم السياسي للأمم المتحدة عند استلام المبعوث الخاص للأمم المتحدة السفير محمد سحنون لعمله في الصومال.

أدى دعم معهد الحياة والسلام لجهود الأمم المتحدة الأوسع لبناء المصالحة في الصومال إلى مشاركته المباشرة في أنشطة بناء السلام. كان التركيز الأساس والغرض من عمله هو توسيع جهود السلام وتشجيع مشاركة الصوماليين في بناء وتنفيذ المصالحة.[4] منذ عام 1991 وحتى وقت كتابة هذا التقرير، عمل المعهد بمثابة نقطة اتصال بين الجهات الفاعلة المشاركة في بناء السلام على جميع مستويات السكان الصوماليين وكلاعب بحد ذاته في مجموعة متنوعة من الأنشطة. وتمت صياغة خطة

عمل عامة في العام 1993، قدّمت «مخططًا» استراتيجياً لتنسيق مستويات مختلفة من النشاط وتعزيز قاعدة أوسع لبناء السلام،[5] كما يوضّح الجدول 2.

ويشير المخطط إلى تطلّب الحالة المعقدة في الصومال لاتباع مقاربة شاملة متعددة الأوجه لمواصلة جهود توسيع نطاق المشاركة في عملية المصالحة. وكان إنشاء «هيكل مصالحة منسقة» من الأمور المركزية في مثل هذا المسار، الأمر الذي استلزم تشكيل وحدة تنسيق سلام ووحدات مصالحة إقليمية داخل البلاد ومجموعة موارد استشارية مكونة من مشاركين دوليين وصوماليين.

- تم التعامل مع الهدف العام لاستدامة المصالحة على أنه يشمل الغايات المحددة الآتية:
- المساعدة في تنسيق جهود السلام بين الصوماليين وعمل عملية الأمم المتحدة في الصومال (UNOSOM)،
- المساعدة في إنشاء بنية تحتية وظيفية وشبكة لدعم جهود المصالحة في جميع أنحاء البلاد،
- توفير الخبرة والدعم لمختلف جوانب الجهد العام، و
- إضفاء الشرعية والوزن على جهود المصالحة، داخل البلاد وخارجها، مع التركيز بشكل خاص على الجهود الصومالية الداخلية من أجل السلام.

وخلاصة القول إن الجهد العام كان يهدف إلى توفير مخطط مفاهيمي وخطة عمل محددة تربط الجهود المبذولة داخل البلد بالموارد الخارجية، وتعزز دور جهود المصالحة الصومالية وخاصة مؤتمرات الشيوخ، وجهود الأمم المتحدة لتوسيع مبادرتها للسلام. تم تنفيذ العديد من عناصر المخطط، على الرغم من أن الطابع المتغيّر لجهود الأمم المتحدة ودوران موظفي الأمم المتحدة رفيعي المستوى أدّى إلى انتفاء فعالية بعض جوانب الخطة الأصلية. وقد دعم معهد الحياة والسلام بناء قدرات مجالس المقاطعات المحلية، وعدّة مبادرات نسائية، ومجموعة واسعة من مؤتمرات الشيوخ التي عقدت في أرض الصومال من 1993 إلى 1995. كما ساعدت مبادرة المعهد في توفير التدريب على بناء السلام وتحويل النزاعات في أجزاء مختلفة

من البلاد ودعمت بنشاط عدّة مبادرات سلام قائمة.[6] ورغم أنه لا تزال هناك حكومة غير فعالة في مقديشو حتى وقت كتابة هذا التقرير، فقد ساهمت جهود المعهد في مقديشو بشكل كبير في توسيع عملية السلام ومشاركة الصوماليين على المستويات المحلية.

الجدول 2. مخطط البنية التحتية للمصالحة.

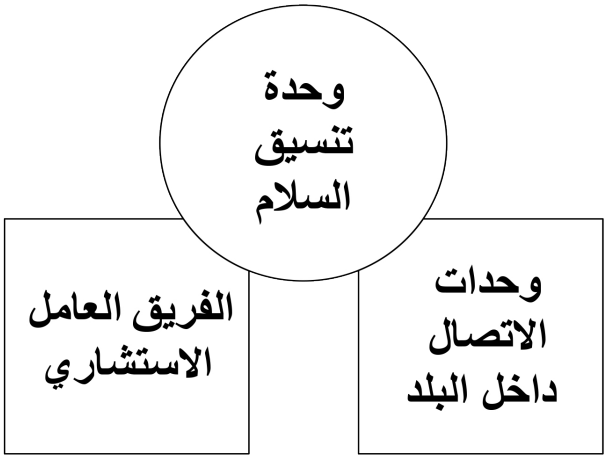

وحدات الاتصال داخل البلد
إنشاء وحدات صومالية/ تابعة للأمم المتحدة منتشرة في جميع أنحاء البلاد:
تحديد الصوماليين/ موظفي الأمم المتحدة
توضيح أهداف/ مهام الوحدات/ كتل من ثلاثة أشهر

إنشاء روابط واضحة مع مشايخ الأقاليم

وحدة منسق السلام
إنشاء فريق أساسي:
تحديد الشخصيات البارزة والاحتفاظ بها
توضيح الدور/ المهام (مثل الوساطة)

إنشاء وحدات المصالحة ومجموعة العمل الاستشارية

الفريق العامل الاستشاري
تحديد مستشارين أساسيين

إنشاء مجموعة استشارية

تقديم الخبرة:
مجموعة تفكير/ مركز قدرات
دعم منسق السلام
اجتماعات دورية مع الوحدات داخل البلد

تلقي التدريب الأولي: بناء الفريق مع الوحدات المدخلات: حل النزاعات، والحقائق الثقافية والظرفية، والخدمات اللوجستية، إلخ. دعم جهود السلام المحلية/ الإقليمية، ومؤتمرات المشايخ، والمجموعات النسائية، إلخ.	إنشاء نظام لوجستي واتصالات: مع وحدات المصالحة مع الشركاء الإقليميين مع الأمم المتحدة إنشاء مكاتب داخل البلد/ المناطق إقامة روابط مع عمليات حفظ السلام والعمل الإنساني وضع إطار زمني للأحداث الرئيسة	تأمين التدريب: حل النزاع ترجمة تقديم الاستشارات في الموقع تقديم تقييم وتحليل للجهد العام تقديم تفسير للجهود إلى المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية والحكومات

المصدر: ستور نورمارك، سوزان لوندن، وجون بول لاديراك، «مخطط: هيكل المصالحة الصومالية،» ورقة عمل، معهد الحياة والسلام، أوبسالا، السويد، 1993.

خاتمة

اقترح هذا الفصل حاجة المكونات الرئيسة لنموذج بناء السلام ـ الهيكل والمسار والمصالحة والموارد ـ إلى آليات تربط وتنّسق مختلف جوانب كل مكون، وتم اقتراح إنشاء نقاط اتصال وتنسيق استراتيجية بدلاً من التحكم المركزي الصارم. قد تتضمن ترجمة هذا الاقتراح تحديد المبادرات المتنوعة الجارية، وخلق روابط أفضل بين مستويات الأنشطة، وتوجيه العملية الشاملة نحو تعزيز قدرة الموارد الداخلية وقوتها، سواء فيما يتعلق بدائرة السلام المحلية أو من حيث الطرائق الثقافية الأصلية لتحقيق المصالحة.

9. التحضير لبناء السلام

يستكشف هذا الفصل كيف يمكن تطبيق إطار بناء السلام من خلال تدريب الناس وإعدادهم للعمل في حالات النزاع الممتد. يظهر سؤال إرشادي من بحثنا حتى الآن: ما الطرق التي يغيّر بها إطار العمل الطريقة التي نفكر بها في استجاباتنا للنزاعات الممتدة؟ وبشكل أكثر تحديدًا، كيف يغيّر الطريقة التي نفكر بها بشأن الاستعداد للتدخل؟ كما تم تقديمه حتى الآن، يطرح إطار العمل مجموعة من مستويات التفكير والتخطيط ولكنه يقدم الحلول والوصفات الجاهزة. لكن، كما أكّدنا سابقًا، على مبادرات وحلول بناء السلام أن تكون متجذرة في التربة التي يحتدم فيها الصراع، وأن تُبنى على المشاركة السياقية لأشخاص من هذا المكان إذا أريد للمصالحة أن تستمر. ومع ذلك، فنحن بحاجة إلى التفكير في ذلك الحيّز بشكل خلاّق وأن نمتلك مجموعة مرجعية من المستويات للمساعدة في توجيه تفكيرنا نحو إجراءات ملموسة.

كما ذكرت في موضع آخر، يتّخذ الكثير من التدريب على حل النزاعات نهجًا ضيقًا للغاية تجاه إعداد الناس للعمل مع النزاع العميق الجذور.[1] تم التركيز بشكل كبير على النماذج والوصفات الجاهزة للتعامل مع النزاع، مما أدى إلى مقترحات تميل إلى التركيز في الغالب على المهارات المعرفية لتحليل النزاع ومهارات التواصل للتفاوض، وغالبًا ما تكون استراتيجيات التدخل المقترحة ذات حمولة ثقافية أيضًا، ونادراً ما تشرك المتدرب كمورد أساس في البحث عن المسارات والاستجابات المناسبة لحيّز النزاع.

يضع هذا الفصل مخططًا بديلاً للتدريب، انطلاقًا من مقاربة تطبّق إطار بناء السلام من خلال خلق مستويات للاستكشاف والتصميم، تتطلب أيضًا مشاركة نشطة من الأشخاص المعنيين، ووضعها في سياق معين. تفترض هذه المقاربة اتخاذ ثلاث خطوات. أولاً، علينا نقل الإطار المفاهيمي إلى مستويات محددة وعملية من التحقيق

تسهّل التصميم الاستراتيجي. ثانيًا، علينا دمج الفئات في كلّ شامل. وثالثًا، يجب التأكّد أن تفضي الفئات إلى طرق لاتخاذ إجراءات محددة.

تطوير مقاربة استراتيجية للتدريب

كنقطة انطلاق، اسمحوا لي أن أوضح اللغة والصور التي نستخدمها عند الحديث عن التدريب. لقد اعتمدنا بشكل كبير في مجال حل النزاعات على كلمة «تدريب» للإشارة إلى الأحداث والأنشطة التي يتعلم فيها الناس طرقًا محددة للاستجابة للنزاع، وهو يُنظر إليه بشكل أساس كوسيلة لنقل ما هو معروف بالفعل ويُفترض أنه مفيد للآخرين في محيطهم. لم نفكر كثيرًا في التدريب كأداة لتصميم بناء السلام والتدخل سريع الاستجابة في النزاع الممتد. في ضوء ذلك، سنحتاج إلى تطوير إطار مرجعي يمكننا من خلاله تحديد موقع النشاط التدريبي. والخطوة الأولى نحو تحقيق ذلك هي صقل لغتنا. أعتقد أنه من المفيد التحدث عن التدريب باعتباره عملية بناء القدرات والعلاقات الاستراتيجية. وهنا لدينا ثلاثة مصطلحات تنقل كلاً من الغرض والفلسفة.

يشير مصطلح بناء القدرات إلى التوجّه نحو التوسع فيما هو موجود ومتاح بالفعل، ويعكس تأكيدًا على القيمة الجوهرية لقدرات الناس ومعارفهم، وفي الوقت نفسه، الاعتراف بأن زيادة البصيرة والتعلم والنمو أمر ضروري وممكن. على مستوى أعمق، تزوّدنا جذور كلمة «قدرة» بتوجه فلسفي مهم، أن تكون قادرًا، أو أن تمتلك القدرة على إحداث شيءٍ ما. في الإسبانية، تستمد كل من مصطلحات «أنا قادر»، «يمكنني»، و«السلطة» من كلمة poder؟ إن كلمة «القدرة»، كما أقترح استخدامها هنا، مرتبطة بمفهوم التمكين، وهو مصطلح يساء استخدامه في كثير من الأحيان لتغطية الكثير وليعني القليل. لكن التمكين، برأيي، يرتبط بالتحدي الأساس المتمثل في بناء السلام: كيفية إنشاء الحركة بين الأفراد والمجتمعات واستدامتها من «أنا/ نحن لا نستطيع إحداث التغيير المطلوب» إلى «أنا/ نحن نستطيع». من منظور إطار عملنا، يشير مصطلح بناء القدرات من ثم إلى عملية تعزيز القدرات والتفاهمات المتأصلة لدى الأشخاص فيما يتعلق بتحدي النزاع ضمن سياقهم، وإلى فلسفة موجهة نحو توليد عمل جديد واستباقي وممكن من أجل المطلوب تغييره في المحيط.

ويشير مصطلح «بناء العلاقات» إلى أن التدريب لا يُعنى بزيادة قدرة الفرد ومهاراته فحسب، بل يسعى أيضًا إلى بناء العلاقات داخل خطوط الانقسام وعبرها وتطويرها في سياق الصراع الممتد. وهذا يخدم هدفًا مزدوجًا. على المستوى الأكثر وضوحًا وفي الأماكن التي يجتمع فيها الخصوم للعمل والتعلّم، يستهلّ بناء القدرات المسار الطويل لتخلي فيها هؤلاء الأشخاص عن الصور النمطية السلبية وتطوير فهم أكبر لبعضهم البعض كأشخاص. وبعبارة أخرى، يكون الوعي والإدراكل زيادة الاعتماد المتبادل في العلاقة من الأهداف المقصودة. وعلى مستوى أعمق، كما يستكشف هذا الفصل بمزيد من التفصيل، أن تكون العلاقة من الجوانب الجوهرية للتحضير يقتضي إدراك أنه من المرجّح أن يكون هناك تأثير استراتيجي أكبر إذا تم تطبيق معظم مهارات وأدوات بناء القدرات المستخدمة في بناء السلام وتحويل النزاعات من خلال المجموعات والمجتمعات. هذا ويستجيب بناء العلاقات للمتطلبات طويلة المدى والحاجات التنسيقية اللازمة للحفاظ على بناء السلام في بيئة معينة.

أمّا عبارة «استراتيجي» فيُقصد بها الحاجة للنظر إلى ما وراء الجوانب المباشرة والظاهرة لنشاط معين، ويجب أن تدفعنا الكلمة إلى التساؤل عن كيفية تأثير النشاط على الإطار الأوسع وما إذا كانت آليات استدامة التغيير المنشود والمطلوب موجودة بالفعل. وغالبًا ما يركز التدريب على حل النزاعات على إعداد الأفراد كأفراد ولا يولي سوى القليل من الاهتمام لروابطهم الاستراتيجية بالمحيط أو بقضايا الاستدامة طويلة المدى. وهكذا، فإنه يميل إلى التركيز على حدث التدريب كنقل للمحتوى. أمّا المقاربة التحويلية فتشير إلى أن التدريب لا يتعلق بنقل المحتوى بقدر ما يتعلق بخلق عملية ديناميكية تشمل الأشخاص الرئيسيين الذين يركزون معًا على حقائق الصراع في سياقهم. ويتطلب بناء القدرات والعلاقات الاستراتيجية إعادة صياغة التدريب من المحتوى إلى المسار ومن الانتقال إلى التحوّل.

ويمكننا تصور هذا التحول في مصفوفة أجدها مفيدة في تصميم التدريب الذي يربط الشكل 8 جانبين من جوانبه. يشير الجزء العلوي إلى بُعد النتيجة المتعلّق بأسباب إجراء التدريب، والتي تتكون من ثلاث فئات فرعية تنتقل من العام إلى الأكثر تحديدًا. على المستوى العام، فإننا نفكر في الغرض من مبادرات التدريب ضمن السياق الأوسع

لوضع النزاع، ثم نبادر باتخاذ القرارات بشأن الأنشطة المحددة. على المستوى العام، فإن هذا يتضمن توضيحَ أهدافِ حدثٍ معينٍ، أمّا على مستوى أكثر تحديدًا، فإنه ينطوي على خيارات حول أهداف الأنشطة التي يتضمّنها الحدث.

نجد البعد الزمني على يمين المصفوفة. ويشير البرنامج هنا إلى مساهمة التدريب على المدى الطويل، مشروع لمبادرات محددة داخل البرنامج، والحدث في المكان والزمان الفعليين حيث يجتمع الناس معًا للقيام بنشاط ملموس. يتم التفكير في البرنامج في كتل أطول من التخطيط، وقد يربط بين مبادرات المشروع المختلفة. ويُنظر إلى المشروع على أنه كتلة أكثر انفصالًا وأقصر مدى وقد يربط عددًا من الأحداث. ومع ذلك، فإن الحدث هو وحدة نشاط محددة ومنفصلة، وعادة ما يتم تصوّرها في مجموعات من أيام إلى أسابيع. في لغة حل النزاع، إذا قلنا «لقد أجرينا تدريبًا»، فإننا نعني عادةً الحدث نفسه، والذي يستمر عدة أيام أو ربما أسبوعاً.

المصفوفة تنفع في تصميم مناهج التدريب وتقييمها ومقارنتها. على سبيل المثال، يتم توضيح نوع خالص من المحتوى/ مقاربة النقل بالسهم 1، الذي ويبدأ في الربع المتعلّق بالحدث/ الهدف وينتهي في ربع البرنامج/ السياق. ما أرغب في تخيّله من خلال هذا التدرّج هو كيفية تصوّر التدريب داخل الحيّز والاستجابة له. تتكوّن هذه المقاربة في الأساس من مجموعة من التقنيات وإجراءات التعلم والوصفات التي تخلق حزمة يتم تسليمها إلى المشاركين، وقد وصفت هذا في كتابات أخرى على أنه مقاربة «توجيهية».[3] ومن المفترض عمومًا، وإن لم يكن دائمًا، أن تلبي الحزمة احتياجات المشاركين وسياقهم، ومن ثم يكون التدريب مدفوعًا بالحدث والمحتوى، وهو يحدد النشاط حسب المتاح في الحزمة، والتي تقوم بدورها بوضع افتراضات حول ما هو مفيد في السياق.

الشكل 8: مقاربات التدريب

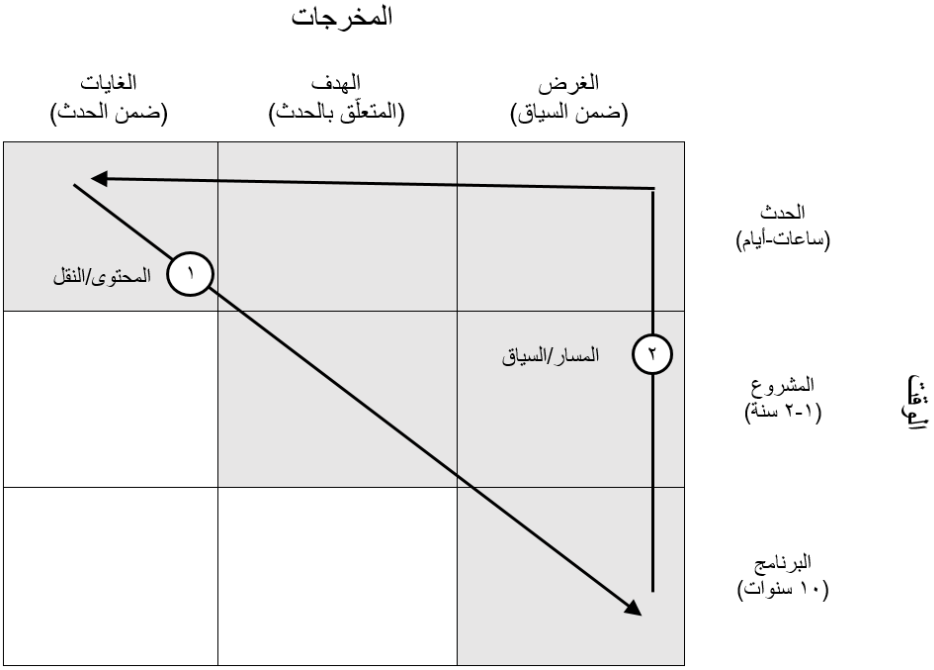

يعتمد المحتوى/ النقل على تقديم حزمة من النماذج والمهارات المعدة سلفًا، التي يُفترض أنها ذات صلة بالسياق.

يبدأ المسار/ السياق بتقييم الاحتياجات في السياق وابتكار أنشطة تدريبية محددة تستجيب لها.

تبدأ مقاربة المسار/ السياق، الممثل في المصفوفة بالسهم 2، في ربع البرنامج / الغرض، بطرح أسئلة تتعلق بطبيعة النزاع، والنظرة طويلة المدى للتغيير، والتصميم الاستراتيجي لمبادرات التدريب. بشكل عام، تسعى هذه المقاربة أولاً إلى فهم احتياجات التغيير داخل نظام النزاع ثم تصميم المشاريع والأحداث التي تلبي تلك الاحتياجات، ومن ثم، فهي مدفوعة بالمسار والسياق. وهكذا، يتم بناء الأحداث وأنشطتها المحددة على الاحتياجات والرؤية طويلة المدى الناشئة من داخل المحيط والغرض المحدد في السياق.

من خلال مقارنة المقاربتين، يمكننا وضع صورة أوضح لإعادة صياغة التدريب

كبناء للقدرات والعلاقات الاستراتيجية. علينا أن نكون قادرين على تحديد موقع التدريب بطريقة تزيد من قدرته على إحداث التغيير المرغوب في المحيط، في حال رغبتنا بإحداث تأثير استراتيجي مستدام. وهذا يعني، بناء على إطار بناء السلام الذي وضعناه، وضرورة إيجاد طريق عملية لربط الأشخاص والقادة الرئيسيين في المحيط، وتشجيع فتح مساحة لهم لتطوير رؤية مشتركة للمستقبل المنشود، والاستجابة بشكل خلاق للأزمات الآنية والمستمرة، وخلق عملية تغيير ديناميكية تنقل الناس في السياق الأوسع من الأزمة إلى التغيير المنشود وإدامتها. بعبارة أخرى، علينا ربط التدريب بتنمية الأفراد ومجتمعاتهم بطريقة تسهّل البنية التحتية للسلام في محيطهم وتدعمها.

تطوير بنية تحتية لبناء السلام

يستجيب تطوير البنية التحتية لبناء السلام لسؤال يبدو بسيطًا: كيف نخلق التغيير وندعمه من الأزمة العنيفة إلى المستقبل المشترك المنشود؟ إن فكرة البنية التحتية تعتمد على مجموعة من الإثباتات الرئيسة التي ظهرت في الفصول السابقة. في حالات النزاع العنيف طويل الأمد، يتطلب بناء السلام تغييرًا استباقيًا في العلاقة، وهذا ممكن فقط في حال مواصلة الجهود لخلق رؤية لحلّ مشترك وتطوير فهم واضح واستجابات عملية للواقع والأزمات القائمة. ومثل هذا التغيير ليس بمُخرج ثابت، بل، كما أسلفنا، يشكّل هيكلًا لمسار يركّز على إعادة تعريف العلاقة على كل مستوى من مستويات المجتمع. ولخلق واستدامة عملية التغيير التي تنقلنا من الأزمة إلى الرؤية، نحتاج إلى بنية تحتية تنبثق وتتكيف مع كل سياق يتم فيه بدء بناء السلام.

تشير العناصر المقترحة في الإطار المتكامل (انظر الشكل 7) إلى خصائص هذه البنية التحتية وأبعادها. لقد ذكرت سابقًا هذا المسار باستخدام استعارة بناء منزل، وسوف أوضّح هنا كيف يشبه تصميم بناء السلام إعداد التصميم المعماري لبناء منزل. لكننا هنا لا نسعى للوصول إلى حل أو تصميم نهائي، بل سنقوم بالبحث عن الفئات المركزية للتصميم والاستعلام التي تتيح بالتحرك بشكل مناسب في مجموعة متنوعة من السياقات والمواقف.

يقدم الشكل 9 مصفوفة «البنية التحتية» العملية التي تحدد أربع فئات من

الاستفسار. يأتي كل عمود في المصفوفة من خلال الجمع بين عناصر من بعدي إطار العمل المتكامل المطروح سابقًا، ويرتبط بشكل وثيق بالآخرين ولا يمكن اعتماده بمعزل عن الفئات الأخرى في حال الرغبة بإطلاق مسارات مستدامة. وتشير الصفوف الموجودة في المصفوفة إلى ثلاثة جوانب متميزة في تطوير مقاربة أكثر شمولاً لبناء السلام. يطرح الأول مجموعة أولية من الأسئلة والمخاوف الرئيسة المذكورة في الأعمدة التي يمكن اعتبارها «فئات استفسار» توجهنا نحو نقطة انطلاق أساس. يقترح الصف الثاني مجموعة أولية من القدرات والأساليب اللازمة للإجابة على الأسئلة. ويوفر الصف الثالث مساحة لتوضيح الخطوات التالية المحددة التي تظهر ردًا على الأسئلة. يُترك هذا الصف فارغًا، على افتراض أن الحركة نحو تطوير الاستراتيجية والعمل المحدد ستنبثق من السياق والمعضلات المحددة والتصميم والرؤية التي سيقوم المشاركون بتطويرها في التدريب. فلننظر بمزيد من التفصيل إلى كل عمود والأسئلة والقدرات الخاصة به.

يظهر عمود الأزمة عند تقاطع أبعاد «القضية» والإطار الزمني «الفوري»، وينصب التركيز في هذه الفئة من الاستفسارات على تطوير فهم واضح للحقائق الحالية والمعايير التي نواجهها في المحيط، وهي عملية تتطلب القدرة على المشاركة في التحليل الظرفي للوضع الآني وتأطير القضايا البارزة فيه كمعضلات. يتضمن الاختيار الاستراتيجي المواجه لهذا العمود القدرة على التعرف على أي من القضايا والمشكلات العديدة الملازمة لحالة الأزمة، التي ستعيق التغيير البنّاء إذا لم تتم معالجتها. وقد يكون المثال الآتي مفيدًا هنا.

في أيرلندا الشمالية في عام 1994، تم اعتبار الإعلانات الأحادية الجانب من جميع الأطراف عن وقف إطلاق النار اختراقًا فَتَح ثغرة للتخفيف من العنف ومساحة للحوار. ومع ذلك، وخلال الأشهر الثمانية عشر التالية، لم يتم التوصل إلى ترتيب سياسي شامل على أعلى مستوى سياسي، ولم يتمكّن المفاوضون رفيعو المستوى الاتفاق حتى على إطار عمل محدد مقبول مشترك للتفاوض. أمّا على مستوى المجتمع، فقد ظهرت «قضية» من المحتمل أن تؤثر ليس فقط على المجتمعات المحلية ولكن أيضًا على نظام بناء السلام ككل ـ أي موسم «استعراضات» صيف 1996 والمقاطعة الطائفية

للأعمال التجارية المحلية. في هذه الحالة، أدّت «القضايا» وديناميكيات رد الفعل التي أثارتها إلى تعزيز أسوأ المخاوف على كلا الجانبين، مما أدى إلى زيادة حادة في مستوى الاستقطاب في وقت زادت فيه التوقعات للحركة الاستباقية نحو إعادة تعريف العلاقة العدائية تاريخياً.

الشكل 9. مصفوفة عمل لتطوير بنية تحتية لبناء السلام.

الواقع ← **التحوّل** → **المنشود المستقبل**

	الأزمة قضايا: 2 ـ 6 أشهر	الناس علاقة: 1 ـ 2 سنة	المؤسسات نظام فرعي/ تصميم: 5 ـ 10 سنوات	الرؤى نظام/ جيل: +20 سنوات
الأسئلة والهواجس الرئيسة	ما الذي سيعيق التغيير البناء إذا لم يتم تناوله؟ ما المعضلات المركزية التي تواجه بناء السلام في هذا السياق؟ ما الاحتياجات الفورية الأكثر إلحاحًا؟ كيف يرتبط التدخل الفوري بأهداف منتصف المدة؟ كيف يتم ربط العمل على المستويات العليا والمتوسطة والشعبية؟	من لديه الإمكانية الأكبر للعمل كعامل تغيير؟ من لديه الاحترام والروابط والتفهم عبر مستويات الصراع وعبر الانقسامات؟ ما التدريب/ بناء القدرات الذي سيعزز قدرتهم على التأثير في الموقف؟ في هذا السياق، ما الذي يهيئ الناس والمجتمعات للمصالحة؟	ما الشبكات والقطاعات الرئيسة التي تتضمّن إمكانية تحويل النزاع والحفاظ على السلام؟ ما المصادر المحتملة للنزاعات العنيفة في هذا السياق؟ ما الذي نحتاجه للتعامل مع هذه النزاعات بشكل بناء؟ ما الموارد المتاحة في السياق الثقافي التي تشكّل البيئة الاجتماعية والسياسية؟ ما الأهداف الواقعية (5 ـ 10) سنوات لهذا المحيط؟	ما الرؤى بعيدة المدى للمجتمعات المسالمة في هذا الوضع؟ من الذي يحافظ على الحلم في هذا المكان؟ ما الآليات المناسبة المتاحة لإشراك الأفراد والمؤسسات في تصور المستقبل؟ ما التغييرات المنهجية المطلوبة داخليًا وإقليميًا وعالميًا لتحقيق تلك الرؤى؟

القدرات والمقاربات	تطوير القدرة على التحليل الظرفي. تطوير تحليل المعضلة والقدرة على تأطيرها. تطوير قدرة تحليل الوظيفة الكامنة. تطوير القدرة على ربط المقاربات الرسمية وغير الرسمية لاستدامة المفاوضات وبناء السلام. ربط مبادرات الإغاثة والتنمية وبناء السلام.	تطوير برامج التدريب وبناء القدرات الملائمة (الدورات الدائمة). تطوير قدرة التحليل الرأسي/ الأفقي« لتحديد عوامل التغيير الاستراتيجية (المدى المتوسط). تطوير القدرات الاستراتيجية لبناء الفريق.	تطوير القدرة التمويلية الاستراتيجية لبناء المؤسسات المتعلقة بالتحليل الرأسي/ الأفقي«. تطوير القدرة على تصميم نظام التنازع. تطوير القدرة على التنبؤ بالعنف. تطوير مبادرات استجابة شاملة (داخلية/ خارجية). تطوير الموارد الثقافية لقدرات السلام. تطوير تمويل مرن« لجهود ابتكار السلام.	توفير الفضاء ودعمه لأنبياء السلام ورسله ضمن القواعد. تنمية القدرات الإعلامية التحويلية: الشعر والكتب ورواة القصص والراديو والأفلام. تطوير القدرات لتصميم المستقبل الاجتماعي الاستراتيجي، وتصوير المستقبل على المستويين المجتمعي والوطني.
الخطوات التالية/ الأدوات الضرورية قم بتطوير أفكار واستراتيجيات وخطوات محددة بناءً على الأسئلة المذكورة في أعلاه.				

وقد اعتُبرت الاستعراضات مسالة فورية ونظامية، بناء على عمود الأزمة، ستستمر بعرقلة التغيير المنشود إذا لم يتم معالجتها، فهي تقوم على سلسلة من المعضلات المتعلقة بالهوية التي يمكن طرحها على النحو الآتي: كيف نخلق مساحة لكل مجتمع للتعبير عن هويته التاريخية وفي نفس الوقت زيادة الترابط في العلاقة والتفاهم المتبادل والاحترام بدلاً من التفرد والتهديد؟ يساعدنا تأطير القضية كمعضلة على رؤية طاقتين

متناقضتين ظاهريًا ـ الهوية المجتمعية المتميزة والاعتماد المتبادل بين المجتمعات ـ التي تحتاج للتماسك عند التفكير في الاستجابات المحددة والفورية، كما نوفر آلية لقياس كيفية ارتباط تلك الاستجابة بالهدف طويل المدى لإعادة تعريف العلاقات وإعادة بنائها.

بالعودة إلى المصفوفة في الشكل 9، يمثل عمود الرؤى على أقصى اليسار تقاطع التركيز النظامي والإطار الزمني للأجيال من الإطار المتكامل. هنا، نطرح أسئلة حول كيفية خلق مساحة لرؤية تنبثق من داخل المحيط. ونعيد أنه، من منظور بناء السلام، من الصعب السعي لتحقيق التغيير المنشود ما لم يتم توضيح بعض من رؤية ذلك التغيير. ومع ذلك، غالبًا ما يكون المحيط الذي يتميّز بمستويات عالية من العنف والصدمات بين الأجيال مدفوع بأزمات يومية متعددة، تميل إلى تصغير مساحة تطوير الرؤية أو القضاء عليها. وغالبًا ما يتم ازدراء الأشخاص الذين يحاولون تطوير رؤية للتغيير بوصفهم «حالمين» ومثاليين ولا يفهمون أرض الواقع.

لكن الحقيقة أن العكس هو الصحيح. فللهروب من شرك الأزمة التي وقعوا فيها، على الناس تخيّل نوع المجتمع الذي يرغبون فيه والتعبير عنه، لا بوصفه وجهة نهائية يتم التخطيط لها ميكانيكيًا، بل من خلال إشراك بعضهم بعضاً، كمجتمعات، في عملية التطلّع نحو أفق المصالحة، نحو ذلك المكان حيث يمكنهم تصور العيش في مستقبل مترابط ومحدد بشكل مشترك، على الرغم من استحالته في هذه المرحلة.[4] ويمكن لهذا التفكير أن يوجه القرارات والاستراتيجيات في المستقبل القريب بقدر ما يكون منصّة لمجموعة متنوعة من الخيارات الموجودة في أي وقت معين. يشير هذا إلى حاجتنا لتطوير آليات مناسبة لإشراك الأفراد ومؤسساتهم في تصوّر مستقبلهم من داخل الأزمة. باختصار، نحن بحاجة لتطوير القدرة الاجتماعية الاستراتيجية للحلم والاعتراف بدور الحالمين.

يمثل العمودان الأوسطان، الناس والمؤسسات، البنية التحتية لبناء السلام، وهم في الجوهر بمنزلة الأساس الداعم للحفاظ على التحوّل من الواقع الحالي إلى العلاقات المعاد تعريفها في مستقبل محدد بشكل مشترك.

يركز عمود الناس على أسئلة حول الأفراد وعلاقاتهم، وعلى زيادة قدرتهم على الاستجابة بشكل خلاق لتحديات النزاع في سياقهم. من ناحية، تم صياغة الأسئلة لمساعدتنا على التفكير فيما هو مطلوب لإعداد الناس ومجتمعاتهم للمصالحة. من ناحية أخرى، يأتي العنصر الاستراتيجي مع القدرة على تحديد مكان هؤلاء الأشخاص الذين ينشئون روابط أوسع ومن ثم يكونون الأكثر قدرة على العمل كوكلاء للتغيير داخل المجتمع. بعبارة أخرى، بدلاً من التفكير في بناء القدرات والعلاقات بطريقة معممة عبر البيئة، فإننا نطرح هنا التحدي المتمثل في تحديد مكان هؤلاء الأشخاص الذين ستعمل مشاركتهم في بناء السلام كمحفز ومن ثم إنشاء كتلة حرجة قادرة على التأثير والحفاظ على عمليات التغيير عبر السكان المتضررين. وهذا ما أشير إليه بالقدرة على إجراء التحليل «الرأسي» و«الأفقي». بالعودة إلى الرسم التخطيطي الهرمي (انظر الشكل) يمثل الخط العمودي «الأشخاص والشبكات التي تربط أعلى المستويات مع المستويات المتوسطة والشعبية للقيادة. وتشير كلمة «أفقي» إلى العلاقات المتقاطعة مع خطوط التقسيم داخل المجتمع الذي يشكل التعبير الحالي عن الصراع. وعندما نجمع بين هذين الاثنين، فإننا نبحث عن الأشخاص الذين يربطون بين كلا المستويين القياديين ويجسرون الانقسامات، ويعتبرهم المجتمع عناصر استراتيجية للتغيير.

يربط عمود المؤسسة بين تصميم التغيير الاجتماعي وتحليل النظام الفرعي، ويقترح اعتماد الاستدامة على أكثر من حسن نية قلة من الأشخاص. ولاستدامة مسار بناء السلام، يجب أن يتضمن عملية تنظيم اجتماعي تساعد في خلق واقع جديد والحفاظ عليه. وهذا يتطلب الانخراط في وضع النزاع كنظام، بدلاً من تركيز الانتباه على تحديد الحقوق والأخطاء للأفراد والجماعات المتورطة فيه. علينا الانشغال بشكل استراتيجي في مسار بناء واقع جديد نظرًا لصعوبة تحقيق التغيير المنهجي الذي غالبًا ما يمثل مفارقة صعبة من حيث ديناميكيات النتائج: عندما يكون بطيئًا ويحدث على مدى فترة طويلة، يمكن لمسار التغيير خلق شعور بالإحباط واليأس، وعندما يكون سريعًا وغير مسيطر عليه، يمكن له إنتاج مستويات عالية من العنف والتقلّب. يكمن التحدي في إيجاد طرق لإنشاء هيكل عملي للتغيير يولد الأمل على الرغم من تقدمه البطيء.

في الفصل 4، اقترحت أنه يمكننا معالجة القضايا العاجلة، من خلال السعي إلى تعزيز تغيير النظام الفرعي، والعمل أيضًا على خلق طريقة للمضي قدمًا في تغيير منهجي أوسع. يوجه عمود المؤسسة في المصفوفة تفكيرنا نحو التعرف على الأنماط الأوسع للنزاع وظهور العنف في بيئة معيّنة، مع التركيز بشكل خاص على مستوى النظام الفرعي، حيث يدفعنا لتطوير القدرة على التنبؤ بمكان اندلاع العنف الشديد وتصميم الآليات لمنعه والتحوّل البنّاء على مستويات يمكن الوصول إليها وتوسيع نطاق المشاركة المحلية. وبهذا المعنى، تجمع البنية التحتية لبناء السلام بين عناصر إعداد أناس استراتيجيًا لبناء علاقات مع مشاركة شبكاتهم وقطاعاتهم ومؤسساتهم من أجل خلق مسارات متاحة ومستدامة. ويوضح الصف الثاني في المصفوفة سلسلة من القدرات والأساليب التي تصاحب كل عمود. وبدلاً من التعامل مع تحدي بناء السلام كمسألة تقنية خالصة، تشير هذه القدرات إلى فهم أكثر ديناميكية للتحضير الذي يتطلب تفكيرًا شاملاً وأساسًا راسخًا في السياق المحدد. في هذا النوع من التدريب، يُنظر إلى المشاركين بصفتهم موارد لتوليد الأفكار والاستراتيجيات وليس كمتلقين للمعلومات والنماذج عن ظهر قلب. إلى حد كبير، تمثل القدرات المختلفة فئات تنظيمية للتيسير والبناء على الفهم والمعرفة التي يمتلكها الناس حول وضع صراعاتهم وديناميكاته. زمن الناحية العملية، تشير مقاربة التدريب هذه إلى حاجة الأفراد لتطوير مجموعة من القدرات الداعمة لتصميم البنية التحتية لبناء السلام. ترتبط القدرات وتربط بين ثلاثة عناصر: صياغة المستقبل المنشود، فهم الأزمة أو الوضع الحالي، وتحديد نهج استراتيجي يسمح بالحركة (التحول) من الأزمة إلى التغيير المنشود. يمكن أن تشمل القائمة الوصفية لهذه القدرات ما يأتي:

تحليل الظروف: القدرة على تحديد وفهم وتحليل الوضع المباشر في السياق بشكل استراتيجي، مع التركيز على تحديد العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي قد تمنع و/ أو تحمل إمكانية التحول الإبداعي للنزاعات.

تحليل الوظيفة الكامنة: القدرة على تصور النتائج غير المتوقعة (وغير المرغوب فيها في بعض الأحيان) لمبادرات البرنامج (الإغاثة، والتنمية، وبناء السلام) في سياقات النزاع العنيف الممتد.

تأطير المعضلة: القدرة على التعبير عن المعضلات المركزية التي تواجه الناس على جوانب النزاع كافة، سواء من حيث العوائق الفورية أو وجهات النظر المتباينة طويلة الأجل حول المستقبل. إن المعضلات آلية مفيدة وغير عدائية لإعادة صياغة الاهتمامات والقضايا المحددة التي تواجه الناس في سياق معين بطريقة تخلق فهمًا متكاملًا وشاملًا.

بناء القدرات البشرية المناسبة لتحويل النزاع (تصميم التدريب): القدرة على التعرف على نوع الأدوات والمهارات التعليمية اللازمة لإعداد الناس للتعامل مع النزاعات والاستجابة لها في سياقهم الخاص، والذي يتضمن التصميم السياقي من حيث المحتوى والتسليم، ويفترض درجة عالية من المشاركة والملكية المحلية.

تسليم البرنامج التدريبي: القدرة على إجراء ورش العمل ونقل الأفكار واستنباط المشاركة المحلية والمعرفة المفيدة لتنفيذ التصميم الذي تم تطويره في سياقات محددة.

التحليل الأفقي والعمودي«القدرة على تحديد الأشخاص ذوي الموارد الحيوية الذين تم دمجهم بشكل استراتيجي في الشبكات التي تربطهم عموديًا داخل المحيط (المستوى العالي، والنطاق المتوسط، والقواعد الشعبية) وأفقياً داخل النزاع، من حيث استعدادهم وقدرتهم على العمل مع نظرائهم عبر خطوط الانقسام داخل المجتمع.

التصميم الاستراتيجي لبناء الفريق: القدرة على التحديد والتشجيع والاجتماع والدعم لفرق بناء السلام داخل المجتمع ذوي القدرات الرأسية/ الأفقية (تفضّل هذه المقاربة نموذج الوسطاء كفرق داخلية جزئية بدلاً من خبراء محايدين خارجيين).

التمويل الاستراتيجي: القدرة على تحديد التمويل بطرق تدعم وتشجع التحرك نحو سلام طويل الأمد. إن التمويل الاستراتيجي أقل اهتمامًا بمبالغ المال منه بجودة التركيز ومركزية النشاط لاستدامة العمليات التي سيتم تأسيسها على المدى الطويل، وهي تشمل الموارد البشرية والمؤسسية والمشاريع، فضلاً عن الأموال «المرنة» التي تسمح بالاستجابة السريعة والابتكار والتجريب.

توقع العنف: القدرة على تحليل المواقف والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للعنف، ويشير مثل هذا التحليل إلى الأنشطة الوقائية الممكنة، وهو لا يعني القدرة على «منع النزاع» بل بالأحرى قدرة «منع العنف».

تصميم نظام التنازع: القدرة على التصوّر والتطوير للقدرات البشرية والمؤسسية للتعامل مع النزاعات المستمرة في بيئة ما بحيث تؤدي إلى التغيير الإبداعي والتفاعل بدلاً من النتائج المدمرة والعنيفة. وهذا يفترض أن الصراع تجربة إنسانية طبيعية في جميع الظروف، لكنه يحاول تطوير آليات اجتماعية مناسبة لتحويل النزاعات.

الآليات السياقية للاستجابة للنزاع: القدرة على تصميم عمليات محددة وتنفيذها للتعامل مع التعبيرات الحرجة والعنيفة، في كثير من الأحيان، للنزاع والاستجابة لها.

تصميم استجابة شاملة: القدرة على فهم الأسباب العميقة والعوامل المساهمة في النزاع العنيف الممتد وتطوير آليات استجابة لا موجهة فقط للتعبير العرضي عن الصراع (على سبيل المثال، المفاوضات حول وقف إطلاق النار) بل أيضًا القضايا الأساسية (من أجل تدفقات الأسلحة، مثلًا).

تحليل الموارد الثقافية: القدرة على تحديد الموارد الثقافية (والعوائق) التي تساهم في (أو تعرقل) بناء السلام، مما يوفر اللبنات الأساسية لتصميم الاستجابات والآليات المناسبة داخل بيئة معينة.

تصميم الوسائط التحويلية: القدرة على التعرف على وسائل الإعلام والتواصل، والأجهزة القادرة على التأثير على جمهور أوسع ضمن البيئة من خلال توفير أخبار بديلة ودقيقة ومن خلال تقديم رؤية للسلام من خلال شكل ثقافي مناسب (شعر، وأفلام، ومسرح شعبي، وما إلى ذلك).

التصميم الاستراتيجي للمستقبل الاجتماعي: القدرة على إشراك الناس والجماعات والمجتمعات في التعبير عن رؤاهم لمستقبل سلمي ومتابعتها.

تصميم بناء السلام الانتقالي: القدرة على رؤية الروابط عبر الأطر الزمنية وتصميم آليات انتقالية تساعد الأشخاص أو البرامج على الانتقال من الأزمة إلى التحوّل بعيد الأجل.

ويمكن وصف كل من هذه القدرات بمزيد من التفصيل من خلال دعوة الناس والاستفادة من معرفتهم ببيئتهم. لنأخذ البند الثالث في قائمتنا، تأطير المعضلة، كمثال. عادة ما نرى، عندما نقترب من صراع عميق الجذور، مشكلات تبدو مستعصية وتشكّل تناقضات صريحة، كما وضعها الأشخاص المعنيون. على سبيل المثال، عندما واجه الصومال المجاعة، شعر أولئك الذين يعملون في مجتمع الإغاثة الدولي في بعض الأحيان أنهم مضطرون إلى الاختيار بين إرسال المساعدات الغذائية والإغاثية رغم مساهمتها في استمرار الحرب، أو عدم إرسال أي طعام من أجل تجنب إدامة الحرب، مما يعني عدم القيام بأي شيء للتخفيف من المحنة الإنسانية الهائلة. في كثير من الأحيان، قمنا بتأطير الموقف على أنه واحد من الخيارين: إما أن نرسل الطعام ونخاطر بالحرب، أو ندعم جهود السلام ولا نرسل الطعام.

لكن طرح هذا الموضوع باعتباره معضلة يشير إلى طريقة أخرى لتأطير المخاوف والطاقات والقضايا في النزاع. توفر المعضلات والمفارقات إمكانية ألا نتعامل مع حالات عدم التوافق الصريح في جميع حالات النزاع تقريبًا، ولكن مع جوانب مختلفة من الوضع العام، التي تمثّل في الواقع اهتمامات تعمل كطاقات في نظام النزاع. إذا تمكنا من تحديد الاهتمامات الرئيسة للموقف وجعلها بمنزلة طاقات وأهداف نظامية مترابطة، يمكننا أن نرى الوضع ككل بشكل أفضل بدلاً من الانغماس في التشرذم الذي يمثله إطار إما/ أو المرجعي. وهناك طريقتان لتأطير المعضلة ـ صيغة إيجابية وصيغة التجنّب.

تؤطر الصياغة الإيجابية للمعضلة طاقتيْن متنازعتين وتضفي عليهما المشروعية والاعتبار، وهي تعتمد على الصيغة التالية:

كيف يمكننا فعل الأمر «أ» وفي نفس الوقت التعامل مع «ب»؟

كيف يمكننا توصيل الطعام إلى السكان الجائعين بطريقة تشجع على إعادة بناء العلاقات المحلية المنهارة؟

هنا، تعتبر الطاقة الأولى مصدر قلق إنساني لإيصال الغذاء لمن يحتاجون إليه. هذه مهمة شرعية وضرورية. الطاقة الثانية تسعى إلى تشجيع إعادة بناء العلاقات المحلية

التي تدهورت إلى قتال وعنف وكراهية. هذا هو أيضا مصدر قلق مشروع. إن دعم الاثنين في الوقت نفسه يعني أننا نبحث عن خيارات تربطهما كأهداف، رغم اختلافهما.

تتناول صياغة معضلة التجنب الطاقات ذاتها، ولكنها تؤطّر واحدًا منها على الأقل بهدف تجنب نتيجة غير مرغوب فيها، وهي تعتمد على الصيغة الآتية:

كيف يمكننا فعل «أ» وفي نفس الوقت تجنب «ب»؟

كيف يمكننا إيصال الغذاء إلى السكان الجائعين ومنع وقوع هذا المورد في أيدي قادة الميليشيات المحليين الذين سيستخدمونه لشراء مزيد من الأسلحة؟

هنا، الطاقة الأولى هي الاهتمام بإيصال الموارد، الغذاء. والثانية هي الخوف من استخدامها لتعزيز المجهود الحربي. عندما نجمع الاثنين معًا، نقوم مرة أخرى بتوضيح أهداف مترابطة تساعدنا على التفكير بشكل أكثر إبداعًا في خياراتنا وأفعالنا، ولكن في هذه الحالة نرغب في تجنب بعض عواقب أفعالنا.

تأطير المعضلة هو جانب أساس من بناء السلام، يرى الصورة الأكبر، ولكنه قادر على التقدّم نحو فهم واضح وعمل محدد. أما الفكرة الأساس فهي أن تحديد المعضلات والتعامل معها يُعتبر وسيلة لتأطير الطاقات في النزاع بحيث يمكننا تحديد أهدافنا بشكل أكثر وضوحًا والبحث عن خيارات مبتكرة للعمل، تخلق وتربط بين عمل مستدام ومحدّد. ويعطي تحليل المعضلة مثالاً على فئة التدريب التي تتضمن كلاً من طريقة تنظيم تفكيرنا واستفسارنا والحاجة إلى تطبيق محدد وسياقي يعتمد على الموارد التي يقدمها المشاركون، وهي ليست بتقنية بقدر ما هي عدسة للنظر إلى المواقف، تتطلب معرفة بالمحيط وطريقة جديدة في التفكير. وكأداة تدريب، هي عملية موجهة من حيث دورها التيسيري، لكنها لا تفرض فعلًا معينًا.

التدريب التحويلي: مثال

شاركت بشكل مباشر، على مدار الخمس عشرة سنة الماضية، في تقديم دورات تدريبية وتصميمها حول تحويل النزاعات وبناء السلام في أكثر من ثلاثين دولة. وكما ينعكس في الإطار المفاهيمي المطروح في هذا الكتاب، فإن الأفكار المكتسبة من هذه

الأنشطة دفعت تفكيري نحو تطوير برامج التدريب الأكثر صلة بالسياق المصممة بشكل استراتيجي لزيادة تأثيرها البناء على النزاع الممتد. وفي السنوات الأخيرة، وبالتعاون مع زملاء في مراكز موارد بناء السلام ـ جوستاباز في كولومبيا ومبادرة نيروبي للسلام في كينيا ـ جرّبت مقاربة أكثر شمولاً واستراتيجية للتدريب، تقترح بعض المبادئ التوجيهية التي أوضحها من خلال النظر في تطبيقها في السياق الكولومبي.

تعتبر كولومبيا من أكثر الدول عنفًا في العالم، وهي تشهد حرب عصابات مع مجموعات مسلحة متعددة مستمرة لأكثر من ثلاثين عامًا، وهي أطول حرب في النصف الأمريكي من الكرة الأرضية، حيث يُقتل ما بين خمسة وثلاثين وأربعين ألف شخص كل عام لأسباب تطمس الخط الفاصل بين الجريمة والحرب.

تنشط في كولومبيا كثير من عصابات المخدرات التي تدير جيوشًا دائمة خاصة بها. وتشكل النزاعات العنيفة على الأراضي تهديدًا خاصًا للمجتمعات الأصلية والأفريقية الكاريبية في أجزاء مختلفة من البلاد. تمثل كولومبيا نموذجًا لتحديات النزاع الممتد على كل مستوى من مستويات المجتمع تقريبًا.

في هذا السياق، بذلت الكنيسة والمنظمات المجتمعية والجامعات والوكالات الحكومية المختلفة جهوداً متضافرة على مدى أكثر من عقد لإيجاد طرق عملية ومبتكرة لمواجهة حقائق الصراع العنيف وبناء السلام. في العام 1988، عملت لأول مرة في كولومبيا لتقديم حلقات دراسية حول حل النزاعات. وبعد ذلك بوقت قصير، أنشأت كنيسة مينونايت في كولومبيا Justapaz، وهو مركز موارد لتحويل النزاعات واللاعنف، وتمثّلت مهمته بتعزيز التحول اللاعنفي للنزاع، والدفاع عن حقوق الإنسان، وتوفير تعليم السلام وخدمات المصالحة.

في عام 1993، بدأ جوستاباز ومعهد بناء السلام في جامعة مينونايت الشرقية في هاريسونبورغ، فيرجينيا، عملية تقييم احتياجات التدريب والطرائق التي يمكن من خلالها تقديمه بشكل أفضل وإحداث تأثير استراتيجي على البيئة. اقترح منظورنا أن الكثير من التدريب حتى ذلك التاريخ قد استند إلى أحداث متفرقة أثارت الاهتمام لمرة واحدة ولكنها لم تخلق مبادرة مستدامة ولم تتعامل بشكل مناسب مع تعقيد النزاعات

العنيفة في كولومبيا. وقد اقترحنا مع ريكاردو إسكيفيا، مدير جوستاباز، تصميم مقرر دراسي دائم. بدأت الدورة الدائمة في 1994 بتمويل من مؤسسة McKnight، وقامت بالجمع بين الناس من جميع قطاعات المجتمع الكولومبي.

تم تصميم جهدنا الأولي لتوفير مكان منتظم للتدريب والتبادل، أنشئ على أساسين، أولاً، الحاجة لربط التدخل قصير الأجل في الأزمات بشكل أكثر وضوحًا والتدريب المتوسط الأجل على تحويل الصراع مع بناء المؤسسات على المدى الطويل عبر المحيط الكولومبي. نتيجة لذلك، كنا مهتمين بالعمل في التدريب مع الأفراد ومؤسساتهم، لتجاوز مفهوم «التدريب كحدث قصير المدى» نحو تصوّر «التدريب كتنمية للأفراد ـ وبرامجهم ـ ضمن السياق.» وشمل ذلك العملَ مع الأشخاص على مدى فترة طويلة بطريقة تم دعمهم فيها لا من خلال تلقي المدخلات «المستندة إلى الحدث» فحسب، بل كذلك من خلال التواصل المنتظم مع الآخرين أثناء محاولتهم تطبيق طرائق تحويل النزاع في محيطهم المحلي والعمل عليها.

قمنا بإنشاء مكان يتكون من سلسلة من الورش التدريبية المرتبطة التي تم إجراؤها ضمن دورة طويلة المدى. اقترحنا في الأساس أن يلتزم المشاركون ـ الذين كانوا في الغالب يعملون في برامج ذات أبعاد اجتماعية وبناء السلام ـ بالمشاركة المنتظمة في برنامج يستمر ما بين خمسة عشر وثمانية عشر شهرًا، على أن يتم الفصل بينها بفترات مؤقتة تتيح للمشاركين تطبيق المادة في بيئاتهم المحلية، وأن يتم تصميم كل منها حول موضوع معيّن، ولكنها ستوفر مساحة واسعة للمشاركين للتفكير عمليًا. وقد أجرينا ثماني ورش منذ العام 1994 حول موضوعات متنوعة مثل «النزاعات والتنمية» و«تصميم بنية تحتية لبناء السلام في كولومبيا» و«الاستجابة للعنف» إلى ورش ذات توجه تقني أكثر حول «الوساطة ومهارات إجراء المقابلات».

اعتمدت فرضيتنا الثانية على الحاجة للتفكير بشكل أكثر شمولاً في تحويل النزاع وبناء السلام كعمليات ديناميكية في السياق الكولومبي. ألهمنا هذا النهج للنظر إلى ما وراء الجانب التقني للتفاوض والتعامل مع قضايا النزاع ونحو بناء العمليات والهياكل الاجتماعية واستدامتها. وبشكل أكثر تحديدًا، اعتبرنا أن بناء السلام يجب أن ينشئ

روابط ملموسة بين مستويات المجتمع، وأن يربط جهود المفاوضات رفيعة المستوى بالمشاركة متوسطة المستوى والبرامج الشعبية في إنشاء بنية تحتية اجتماعية للحفاظ على التغيير الاجتماعي طويل الأمد. وهذا يشير إلى الحاجة إلى التفكير بشكل استراتيجي حول من يمكن عقده.

على الرغم من توجّه الورش في البداية نحو المشاركين في عمل مراكز العدالة المجتمعية، إلا أن الدورة سرعان ما تطورت إلى مكان يتضمن مجموعة واسعة من المستويات والتطبيقات. على سبيل المثال، في ورشة «البنية التحتية لبناء السلام» التي أجريت في العام 1995، شارك أكثر من سبعين شخصًا، من بينهم نشطاء ووسطاء من المجتمعات المحلية في جميع المناطق الرئيسة في كولومبيا ومن برامج جامعية ووزارات حكومية وكنائس ووكالات اجتماعية غير حكومية. وقد تم تجميع تقرير من المواد المستخدمة ومحتويات ونتائج المناقشات يوميًا، وإرساله عبر البريد الإلكتروني إلى خمسة مراكز إقليمية كانت تجري ورشاً متزامنة. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم يعد تصوّر الدورة الدائمة مبنياً على تدريب له بداية ونهاية، فقد أصبحت مكانًا دائمًا لتطوير ممارسي بناء السلام في كولومبيا، وأحد البرامج التدريبية القليلة التي تربط مجموعة كبيرة من الأشخاص العاملين على مستويات مختلفة. وقد ساعدت في نشر وخدمة شبكة عدالة مجتمعية على مستوى الدولة ودعم تدريب الأشخاص المشاركين في مراكز التصالح المحلية.

تأسست مقاربة التدريب هذه على المبادئ الآتية:

فهم التعليم باعتباره عملية تأمل في العمل، حيث يتم دعوة الناس للمشاركة بنشاط في تطبيق استراتيجيات وممارسات بناء السلام وتطويرها.

مقاربة التدريب كمسار من الأحداث المرتبطة التي توفر مكانًا للتفكير من قبل المجموعة الأوسع ولتبادل الأفكار مباشرة بين ورش العمل.

تطوير المسار كمكان للربط بين الأشخاص «غير المتشابهين في التفكير» ومستويات المجتمع المختلفة، وجعل تطوير العلاقات المستمرة هدفًا واضحًا للتدريب.

توفير التركيز الموضوعي لورش العمل بحيث يكون كل منها وثيق الصلة على الفور بالممارسات النامية للمشاركين، كما هو محدد من سياقهم.

مقاربة التصميم العام للتدريب باعتباره شكلاً طويل الأمد من التدخل في البيئة، وليس كحدث وحيد.

خاتمة

اقترحت في هذا الفصل مجموعة من الأفكار لتطبيق إطار بناء السلام في ممارسات التعليم والتدريب، يوفّر سبلًا للعمل المباشر والعملي المؤثّر على نظام النزاع ككل، وأنه علينا التعامل مع التدريب بطريقة تأخذ في الاعتبار المسار من الأزمة إلى الرؤية.

يُعتبر التدريب التحويلي شكلًا مقصودًا من أشكال الاستجابة لنظام النزاع، على شكل تدخّل ـ وليس مجرد أداة لتعليم الأفراد. يتطلّب تصور التدريب كعنصر تحويلي لبناء السلام أن نقوم بإنشاء تصميم استراتيجي للمشاركة وأن يكون التصميم موجهًا نحو محتوى الورشات وطريقة تقديمه. إن الانتباه للمشاركة يعني أن التدريب هو مكان لبناء العلاقات، كما يظهر لنا التصميم الموجه نحو المسار أننا نتعامل مع التدريب كعنصر استراتيجي لبناء السلام في البيئة التي تساعد على ربط معرفة الناس بأماكنهم الخاصة مع فئات الاستفسار التي تسهل تطوير الأشخاص ومؤسساتهم والتصميم الاستراتيجي للاستجابات ذات الصلة بوضعهم.

10. التقييم الاستراتيجي المستجيب

يسعى هذا الفصل لتقديم بعض الأفكار الأولية حول تحديات التقييم ومعضلاته في مجال بناء السلام، بنيّة اقتراح طريقة للتفكير في التقييم الذي ينبثق من إطار بناء السلام المطروح في هذا الكتاب، وهو يستند إلى ورقة كتبتها حول المقاربات العملية للتقييم المستمر لمبادرة منظمة الدول الأمريكية لدعم اتفاقيات السلام في غواتيمالا.[1]

نحتاج إلى آليات عملية استراتيجية سريعة الاستجابة لتقييم مبادرات بناء السلام في المجتمعات المنقسمة نتيجة نزاع عنيف طويل ممتد. وقد صُممت هذه الأدوات باستخدام مجموعة عدسات تتيح النظر إلى أهدافنا ورؤيتنا للمستقبل بشكل أوضح، كما تسهّل التفكير العملي بطبيعة أنشطة بناء السلام. يقترح استعمال مصطلحي «استراتيجي» و«سريع الاستجابة» ضرورة أن ينتبه التقييم، مثل أي نشاط آخر لبناء السلام، لحقائق السياق وأن يعزز التغيير المنشود في المجتمع الذي ينتقل من الحرب إلى السلام. بعبارة أخرى، فإن التقييم ليس بعنصر خارجي محايد، بل جانب جوهري من بناء السلام.

أقترح في هذا الفصل ثلاثة عناصر توفر طريقة للتعامل مع تحدي التقييم الاستراتيجي والاستجابة. أولاً، أوجز بعض المعضلات التي تواجه تمويل بناء السلام وتقييمه. ثانيًا، أقترح قائمة أولية بافتراضات العمل التي تنبثق من إطار بناء السلام التي تساعد على وضع نقطة انطلاق مشتركة للنظر في التقييم. ثالثًا، أقدم مجموعة استكشافية من الاقتراحات حول نوع الأدوات التي تظهر من إطار بناء السلام وتشير إلى تطوير التقييم الاستراتيجي والاستجابة.

التمويل والتقييم: معضلات في بناء السلام

يواجه البحث عن الموارد اللازمة لبدء عمليات بناء السلام واستدامتها تحد فريد، فمن ناحية، علينا التعامل مع حقيقة أن الأموال المستثمرة في التحضير للحرب تفوق

بكثير الموارد المستثمرة في الإعداد الصريح للسلام، ومن ناحية أخرى، من الواضح أيضًا أن عمليات السلام، لا سيما المكونات المتعلقة بالتوفيق والوساطة، تعتمد بشكل أكبر على تطوير علاقات جديدة، وزيادة الاعتماد المتبادل، والثقة، والالتزام، والتوقيت المناسب أكثر مما تعتمد على الدولارات. لكن النظر بشكل بنّاء إلى تمويل السلام وتقييم ما يجري هو تحد معقد، لكنه ضروري، ويمكن أن تكون نقطة البداية هي تحديد عدد من المعضلات الرئيسة التي تكمن وراء هذا التحدي.

معضلة المشروع

تميل معظم وكالات التمويل والجهات المانحة الخاصة والوكالات الحكومية التي تساهم في مجموعة متنوعة من مبادرات السلام إلى تبني مقاربة «المشروع» تجاه التقييم، الذي يفترض شكلاً من العمل الموضّب والأنشطة التي تفضي إلى نتائج مقترحة، ويتم اعتبار المشاريع وحدات نشاط منفصلة ملموسة قابلة للقياس، ومقيّدة بمعايير مثل الوقت وإكمال المهام. يتم صرف الأموال للتمكّن من بدء النشاط أو إكماله، وهنا يكمن التحدي والمعضلة.

فبناء السلام متجذر بشكل أساس في بناء العلاقات والثقة، وقد اعتبرت أنه ينطوي على تطوير بناء للمسار، يتضمن بدوره إعادة تعريف العلاقات، وتصور كيفية عمل الناس معًا بطرق مترابطة، وتغيير طريقة بناء الناس لعلاقاتهم وإدارتها. تحدث هذه التغييرات في ظروف تكون فيها الأحداث متقلبة والمشاعر مشحونة، وحيث يتعرض الكثير للعنف المباشر، وغالبًا ما تتراكم التصوّرات والمفاهيم الخاطئة عبر الأجيال. على هذا النحو، لا تتوافق أنشطة بناء السلام دائمًا بسلاسة مع فئات التفكير المحددة للإغاثة أو التنمية أو المشاريع الاجتماعية الأخرى. غالبًا ما يتعلق بناء السلام بخلق مساحة، وتطوير العلاقات، والمثابرة رغم التشاؤم الساحق، والتحلي بالمرونة الكافية للاستجابة للفرص الناشئة مهما كانت هزيلة.

يتعلق بناء السلام بخلق عمليات متكيّفة وديناميكية. قد تتلاءم بعض جوانب بناء السلام ـ مشاريع التدريب وتطوير الكتيبات مثلًا ـ بشكل جيد مع مقاربة «المشروع»، لكنْ بالنسبة للجزء الأكبر، وبالتأكيد في حال التمويل والتقييم، قد يؤدي التفكير

الموجه نحو المشروع إلى الحد من بناء السلام بدلاً من تسهيله. أمّا التحدي فيكمن في تطوير طرق جديدة للتفكير في التمويل الذي يتوافق مع حقائق العمل المعني.

معضلة الوقت

ويعدُّ التقاطع بين بناء السلام والأطر الزمنية من القضايا ذات الصلة بالموضوع، خاصة وأن معظم المشاريع محددة زمنياً بطرق تقيس التقدم من خلال ربط المهام بالنتائج، وهو أمر معقول ومنطقي، لكن عمليات بناء السلام، لا سيما في ظروف العنف المتجذر، تواجه مجموعة معقدة من الديناميكيات والأطر الزمنية.

أولاً، إن النزاعات مسارات ديناميكية وليست ثابتة، تنبثق مما قد نسميه، باستعارة المصطلح من إد هول، «التزامن متعدد الأزمنة»: عندما يتسبب عدّة أشخاص بأحداث متعددة في وقت واحد،[2] الذي لا يمكن التنبؤ بعواقبه خاصة في ظروف النزاع المطوّل، يواجه بناء السلام مهمة ربط الماضي الطويل بالحاضر الناشئ ـ أو، إذا اقترضنا مصطلحًا نشأ في أمريكا اللاتينية، فهو مصطلح ظرفية بطبيعته. يجب أن تجد طريقة للتعرف بشكل بنّاء على تاريخ النزاع وأخذها بالاعتبار، مع الاعتراف أيضًا بالفرص وإنشائها والاستفادة منها لتعزيز التغيير المنشود. ثانيًا، يواجه بناء السلام مهمة ربط الماضي السحيق بالحاضر الناشئ ـ أو، لاستعارة مصطلح نشأ في أمريكا اللاتينية، فهو *تظافري* بطبيعته، وعلينا إيجاد طريقة للتعرف بشكل بنّاء على تاريخ النزاع وأخذه في الاعتبار، مع الاعتراف أيضًا بالفرص وخلقها والاستفادة منها للدفع بالتغيير المنشود.

لذا، على بناء السلام أن يكون مستجيبًا: يجب أن يكون بطيئا على المدى الطويل ومكثّفًا على المدى القصير في الوقت نفسه، وعلينا أن نقدر على الاستجابة لما يحدث الآن وفي نفس الوقت ربط هذه الاستجابة برؤية التغيير المنشود. لذلك، نحتاج إلى النظر إلى التمويل من حيث إنشاء المنصة التي يمكن من خلالها الاستجابة بشكل خلاق للحالات المتطورة، أكثر من مجرّد تحقيق مهام معينة. وقد يكون الحفاظ على المنصّة أكثر أهمية من تحقيق النتيجة المتوقّعة. يمكننا في بناء السلام أن نتحدث عن استدامة بنية المسار، وليس فقط عن استدامة النتائج، وهذا ما علينا فعله.

في المعضلتين أعلاه، أفضل التحدث عن المبادرات بدلاً من المشاريع، والمخرجات بدلاً من النتائج. تشير «المبادرة» إلى فكرة أن شيئًا ما يبدأ، والدخول في مجال النشاط، لكنها لا تفترض مقاربة محدد الوقت. أما «المخرجات»، فهي تقترح النظر إلى «ما وصلنا إليه»، أي علينا فهم النتائج على أنها ديناميكية ـ كعملية فهم وتعلم ـ بدلاً من كونها نتائج ثابتة ومنتجات نهائية.

معضلة التقرير

تفترض المشاركة بشكل مباشر في أنشطة بناء السلام في ظروف النزاع العنيف مستوى من عدم الاستقرار والمخاطر، وتنطوي على موازنة علاقات في غاية التعقيد. إن بناء السلام عمل حساس ودقيق، وهو، في بعض الأحيان، سري للغاية، حيث تكون الحياة على المحك وتتأثر بالإجراءات المتخذة. فإن وجود الحساسية والسرية والقدرة على الاستجابة بشكل مناسب يساعد في بناء الثقة والحفاظ عليها بمرور الوقت. على النقيض من ذلك، عادة ما يُنظر إلى إعداد التقارير على أساس الشفافية والشمولية والانتظام ـ وبعبارة أخرى، المساءلة. تؤثر تصورات الأشخاص المشاركين في المبادرات (كل من موظفي الوكالات المبادرة والمشاركين المجتمعيين) على ما يتم التقرير عنه، وسوف تتأثر به، ومن ثم، يمكن أن تجد المساءلة نفسها في كثير من الأحيان في حالة توتر مع متطلبات السرية.

للخروج من هذه المعضلة، تظهر الحاجة إلى إيجاد وسيلة لربط المساءلة مع متطلبات السرية، وإعادة تعريف التقارير لتفهّم طبيعة العمل وتعزيزه، وبحيث لا تؤدي آليات تحقيق المساءلة إلى نتائج عكسية بالنسبة للأهداف المنشودة، كما علينا اكتشاف كيفية إعداد التقارير بطريقة تمنح الملكية للمشاركين من المجتمع، وأن نتذكر أن المشاركين هم مراجع، لا مجرّد متلقّين.

معضلة القدرات المؤسسية

غالبًا ما نتصور صانعي السلام أشخاصاً رفيعي المستوى، وغالبًا ما يعزز هذا الاتجاه، إلى جانب طبيعة التمويل المدفوعة بالمشروع، تصوّرًا خاطئًا عن الطبيعة

الأعمق لبناء السلام، الذي يفترض في المجتمعات شديدة الانقسام إنشاء بنية أساسية لدعم المبادرات، قبل كل شيء. على الرغم من إمكانية تسليط الضوء على الأفراد كمفاتيح للسلام، فإن بناء القدرات المؤسسية هو ما يصنع الفرق بمرور الوقت. لكنْ غالبًا ما يتم التغاضي عن هذا الأمر في التمويل، لأن تمويل المشروع أسهل من تمويل البنية التحتية، ولأن قياس النتيجة كمنتج أسهل من قياس النتيجة كمسار.

نظرة عامة على مقاربات التقييم

تشير المعضلات الموضحة أعلاه إلى ضرورة مقاربة التقييم بإطار عمل يستجيب للأهداف والديناميات الخاصة ببناء السلام وسياق تنفيذه، فالمسألة ليست مجرد تقييم لنتائج واضحة وثابتة، بل تطوير منظور عملي ومجموعة من الأدوات التي تساعدنا على النظر والتعلم مع تطور هيكل مسار بناء السلام. قبل وصف بعض هذه الأدوات، سيكون من المفيد تلخيص بعض الأفكار التي وجدتها مفيدة عند تطويرها.

اقترح جاي روثمان إطارًا لـ «تقييم العمل» في مجال حل النزاعات يستند إلى مقاربة تجمع ما بين البيانات «التكوينية» و«التلخيصية».[3] وقد اقترح هذه المقاربة لتوفير آلية تحديد «خط الأساس» لمبادرة من داخل هيكل القيمة للأشخاص المعنيين. حدّد روثمان ثلاثة أسئلة أساسية تسعى إلى توضيح الأهداف والدوافع والمسارات في المبادرة، يوفّر طرحها أساسًا لتتبع الأهداف والتفكير فيها وما إذا كان قد تم تحقيقها ـ وهي عملية مفيدة لكل من الملاحظات الداخلية والصلاحية الخارجية. يتم تحقيق ذلك من خلال تحديد أهداف واضحة مع مدخلات من أصحاب المصلحة قبل المبادرة، ومن خلال آليات تتبع التقدم مع تطور المسار.

طرحت كارول فايس مقاربة موازية لما تسميه التقييم «القائم على النظرية»،[4] الذي يقترح بديلًا عن أساليب التقييم القياسية، حيث تستند المبادرات المجتمعية إلى «نظريات التغيير» التي تكمن وراء العمل الذي يتم إجراؤه. تتمحور فكرتها المركزية على أن جميع البرامج الاجتماعية تستند إلى نظريات ضمنية أو صريحة للتغيير، تقترح ما سينجح وما يستحق فعله ولماذا. وهي تعتقد أن على التقييم أن يرفع هذه النظريات إلى السطح وأن يحدد الافتراضات التي تستند إليها بعناية. يوفر تقييم هذه الافتراضات

ردودًا وتعليقات حول النظريات أو جوانبها التي توافق تجربة المجتمع بشكل أفضل. تقدم فايس أربعة أسباب للقيام بذلك، أولاً، تركيز موارد التقييم على الجوانب الرئيسة للمبادرة، ثانيًا، ربط النتائج بقاعدة أوسع من المعرفة، ثالثًا، الطلب من الممارسين أن يكونوا أكثر وضوحًا بشأن افتراضاتهم وحول ما يحاولون ولماذا، ورابعًا، من المرجح أن يكون لتقييم نظريات التغيير قيمة أوسع لواضعي السياسات والممارسين. إن الغرض الأساس لا يقتصر على فعل الخير فحسب، بل أيضًا على فهم كيف يجب القيام به ومتى ولماذا.

يمكن أن نضيف إلى هذين الإطارين للتقييم اقتراحًا مهمًا من جويس هوكر ووليام ويلموت، اللذين اقترحا مفاهيم الأهداف المحتملة والعابرة والاستذكارية في عمليات تحويل النزاع.[5] تقول الفكرة المركزية لهوكر وويلموت إن الأهداف تتغير مع تحوّل النزاع وعملية التعلم المرتبطة به. الأهداف المحتملة هي تلك التي نوضحها قبل الشروع في التعامل مع نزاع معين، أما الأهداف العابرة فهي تلك التي تصبح أكثر وضوحًا مع تطور حلقات النزاع، وتشير الأهداف الاستذكارية إلى حقيقة أن الناس يواصلون محاولة فهم ما حدث بعد فترة طويلة من حدوثه. في كثير من الحالات، فقط بعد وقوع الواقعة، يمكننا شرح ما كان يحدث على أفضل وجه، وكيف حاولنا فهمه، وما الذي كنا نحاول القيام به.

يؤكّد هوكر وويلموت على ارتباط كل نوع من أنواع الأهداف الثلاثة مع أهداف المحتوى والأهداف العلائقية. تتعلق أهداف المحتوى بما يريده الناس ويحتاجونه من حيث جوهر النزاع، التي غالبًا ما تكون القضايا المرئية التي نناقشها أو نقاتل بشأنها. أمّا الأهداف العلائقية فهي تلك التي تتوافق مع سؤال العلاقة المتبادلة: التأثير والمسافة أو القرب ومستوى الاعتماد المتبادل الذي نسعى إليه و/ أو نمنحه لبعضنا بعضاً. ويعنى بناء السلام بإيجاد طرق للتعامل مع القضايا في النزاع وإعادة تعريف العلاقة.

في جميع الحالات الثلاث، حدد المؤلفون جوانب تقييم الأهداف التي تعزز جوانب إطار بناء السلام، بناء على المبادئ الأساسية التالية:

- الحاجة إلى توضيح الأهداف وتفسير القيم الضمنية.

- الاعتراف بأن آليات المراجعة والتعليق يجب أن تتخلل جميع مراحل المبادرة، لأنها ستوضّح الأهداف وتغيّرها.
- الحاجة إلى توضيح نظرية التغيير التي تدعم المسارات والأنشطة المقترحة.
- الحاجة إلى عملية لوضع أساليب القياس ومعاييره في سياقها.
- الحاجة إلى إجراء تقييم مع الأشخاص المشاركين في بناء السلام.
- افتراضات عملانية للتقييم الاستراتيجي المستجيب

تأخذنا المعضلات أعلاه والاقتراحات المقدمة بشأن التقييم إلى سلسلة من افتراضات العمل التي يمكن أن تكون بمنزلة نقطة انطلاق لتطوير مجموعة استكشافية من أدوات التقييم، تشمل ما يلي:

يتعلق بناء السلام بالسعي إلى مسارات مستدامة للتغيير، ولا يتعلق الأمر بشكل حصري، أو حتى رئيسي، باستدامة النتائج. تتضمن إعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحرب والعنف إعادة بناء العلاقات وإيجاد طرق جديدة لتكوينها. ومن ثم، فإننا لا نحاول قياس نتيجة ثابتة، بل عملية ديناميكية.

يتطلب بناء السلام تغييرات عبر مستويات ووجهات نظر متعددة. يجب أن نفهم مساحة التغيير وننشئها ونحافظ عليها على طول سلسلة متصلة تشمل الأبعاد الشخصية والعلائقية والهيكلية والثقافية.

تتطلب متابعة مثل هذا المدى من التغيير في مجتمع مزقته الحرب رؤية وتصميمًا لتحقيق الهدف طويل المدى. فإن تصميم أي عملية تغيير مبني على بعض الفهم لكيفية عمل التغيير وما ينتج عنه. ويشير الاهتمام بالتقييم إلى الحاجة لأن نكون أكثر وضوحًا بشأن نظرياتنا الضمنية غالبًا المتأصلة في تصاميمنا ومقترحاتنا.

يقوم الصراع الاجتماعي على العلاقات، الدورية والعرضية بطبيعتها. ويشير مصطلح «دوري» إلى الطبيعة المستمرة للنزاع على أساس العلاقات، و«عرضي» إلى أنماط التصعيد حول قضايا معينة. وعلينا عند مقاربة التقييم أن نفكر في كل من السياق طويل المدى والفترات المباشرة التي تشكل النزاع وديناميكاته.

يصوّر الشكل رقم 10 طبيعة النزاع المطوّل، حيث يظهر كدائرة مستمرة. تتكون كل دائرة من السياق المستمر للعلاقات والديناميات الزمنية الأكثر تقييدًا لفترات محددة، في مقاطعة لفكرة هوكر وويلموت حول وجود أهداف مستقبلية وتفاعلية واستذكارية في كل دورة عرضية. عندما نصل إلى التقييم، سنحتاج إلى الاعتراف بأن تصميم بناء السلام يدخل في نظام مستمر من العنف المدمر.

تشترك معظم الأماكن التي شهدت نزاعات عميقة الجذور وطويلة الأمد (الحرب على وجه الخصوص) في خصائص وأنماط معينة تطورت على مدى سنوات عديدة (في الواقع، على مدار عقود، وحتى أجيال)، وهي أنماط من العنف الاجتماعي والثقافي والسياسي المستدام بشكل منهجي. ومثلما استثمرت هذه المجتمعات على المدى الطويل في العنف المنظم، فإن عملية إحداث التغيير في هذه الأوضاع تتطلب جهودًا متواصلة لإشراك تأثير النظام والأشخاص المتضررين بشكل بناء. ومن المحتمل أن يستغرق الأمر ذات الوقت تقريبًا للخروج من النزاع الذي استُغرق للدخول فيه. وكما هو مبين في الشكل 10، على التقييم أن يأخذ في الاعتبار بيئة تتميز بمسار ديناميكي مستمر وسياق علاقات عنيفة طويلة الأمد تنتج حلقات نزاع دورية.

يحدث التغيير في أنماط النزاع ضمن بيئة متغيرة، ولا يوجد شيء اسمه لحظة اجتماعية ثابتة. فنحن نسعى للتغيير في سياق ديناميكي. وهذا يصح بشكل خاص في فترات ما بعد الحرب، عندما تنتقل المجتمعات بطاقة كبيرة وتوقّعات عالية من الحرب إلى السلام.

تتطلب الاستجابة رؤية للتغيير وإجراءات عملية وفورية، لكن ضمن توازن ثابت، فلا الرؤية ولا العمل قادران على خلق مسار سلام مستدام بمعزل عن الآخر.

لا يمكن تحقيق التغيير المجتمعي في إطار بناء السلام الاستراتيجي إلا من خلال المبادرات المستدامة التي تعزز التكامل الرأسي والأفقي للأشخاص والمسارات.

يحتاج التقييم المتجاوب إلى دورة مستمرة من العمل والتفكير.

عند البحث عن طرق لقياس نتائج بناء السلام باعتبارها هياكل مسارات، فإننا نركز على ما هو غير مرئي على الفور. فنادرًا ما تزوّدنا النتائج المرئية بمؤشرات استراتيجية. الأمر الأكثر صعوبة هو رؤية العمليات التي تعيد تعريف العلاقات وتعيد بناءها وتستجيب للأزمات الفورية.

علينا أن نكون وصفيين قبل أن نكون توجيهيين. يجب زيادة قدرتنا على وصف المواقف وتحديد المعضلات الرئيسة حول القضايا والعلاقات قبل أن ننتقل إلى الحلول. يعتبر طرح المعضلة أداة مفيدة لتأطير النزاع وتوفير نقطة مرجعية لتقييم إجراء معين.

إنشاء أدوات استراتيجية وسريعة الاستجابة للتقييم

للانتقال نحو التقييم الاستراتيجي المستجيب، نحتاج إلى أدوات تساعدنا في توضيح نظريات التغيير الكامنة وتقييمها، وكذلك الإجراءات المتوخاة في تصميم بناء السلام، وإلى إيجاد طريقة للانتقال من الأفكار المجردة إلى نقاط محددة للتحقيق. أقترح في بقية هذا الفصل مجموعة من الأدوات التي ستمكننا من القيام بهذه الخطوة.

الأداة الأولى هي ببساطة رسم أكبر صورة ممكنة. هنا نعود إلى الشكل 10 وطبيعة النزاع المطوّل السياقية ضمن فترات. علينا أن نلحق العمل التقييمي بالحقائق التي تواجهها مبادرات بناء السلام في النزاعات التي طال أمدها، مع الاعتراف بأن المبادرات تسعى إلى التغيير الذي سيحدث على مدى سنوات، وربما عقود، لكن أنشطة بناء السلام يجب أن تستجيب للسياق الفوري والوقائع اليومية.

الشكل 10: الطبيعة الدورية لبناء السلام

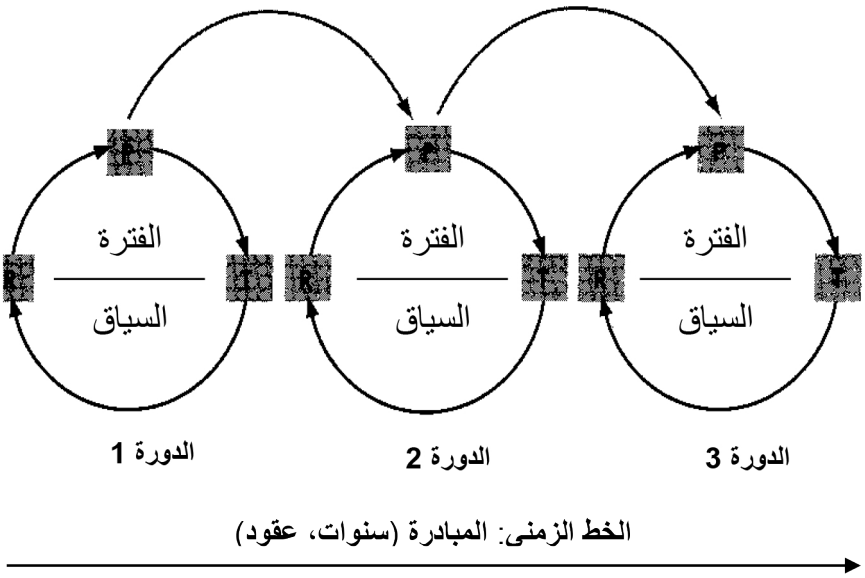

يمكننا الآن البدء في إضافة الأدوات المحددة لدمج مكونات التقييم الاستراتيجية المستجيبة ضمن الصورة الكبيرة. وأظن أنه يمكن أن تأخذ هذه الأدوات شكل ست مجموعات استفسار مترابطة دائرية في علاقتها. أصفها هنا بإيجاز ثم أقترح صيغة عمل في الأشكال 11 و12 و13 و14 و15.

الاستفسار 1: الأهداف والافتراضات (الشكل 11)

كخطوة أولى، سيكون من المفيد تحديد ما أشار إليه روثمان على أنه «خط الأساس» أو ما قد نسميه نقطة الدخول. من منظور إطار بناء السلام، يتطلب خط الأساس توضيح رؤيتنا حول ما هو مرغوب والمسارات التي من شأنها أن تجسد هذه الرؤية، ولا يمكن القيام بذلك، في بداية مبادرة جديدة، إلا من خلال إسقاط هدف محتمل. ومع تقدّم المبادرة و/ أو أثناء تقديمنا للتحقيق التقييمي في العمليات الجارية، نضيف طبقات من التفكّر الناشئة من منظورات الأهداف التفاعلية وذات الأثر. بالانتقال إلى تطبيق عملي، فإن نقطة البداية لدينا هي تطوير خط أساسي وصفي بطبيعته، يتضمن هذه المكونات الثلاثة:

- وصف الوضع الحالي للنزاع من حيث المعضلات الرئيسة.
- وصف رؤية التغيير المنشودة في هذا المكان.
- وصف الافتراضات والقيم التي تنطوي عليها رؤية التغيير.

الشكل 11: الاستفسار حول معضلات بناء السلام وأهدافه وافتراضاته.

الخط الزمني: الدورة 1	تقييم الحالة والمعضلة	التغيير المنشود	الافتراضات
المحتملة (قبل الدورة 1)	وصف حالة النزاع وسياقه من حيث المعضلات الاستراتيجية: .1 .2 .3 .4	وصف التغيير المطلوب من حيث الأهداف العامة: .1 .2 .3 .4	وصف الافتراضات/ القيم الضمنية في التغيير المطلوب: .1 .2 .3 .4
العابرة (منتصف الدورة 2)	كيف غيرت التجربة المباشرة التقييم؟ .1 .2 .3 .4	كيف أثرت التجربة المباشرة ومراجعة التقييم على الأهداف العامة؟ .1 .2 .3 .4	ما التغييرات في الافتراضات المتضمنة في تغييرات الأهداف؟ .1 .2 .3 .4
الاستذكارية (نهاية الدورة 1)	كيف غيّرت التجربة تقييم المعضلات الاستراتيجية عبر الدورة؟ .1 .2 .3 .4	كيف تغيّرت الأهداف عبر الدورة؟ .1 .2 .3 .4	ما افتراضات العمل المركزية المتضمنة في الأهداف والأنشطة عبر الدورة؟ .1 .2 .3 .4

الاستفسار 2: التصميم ونظريات التغيير (الشكل 12)

يعنى هذا الاستفسار بخلق آلية تساعد على تركيز الانتباه على بناء السلام كإنتاج لمسارات تخلق مساحة لتغيير اجتماعي كبير. وتتطلب هذه المقاربة القدرة على التعبير عن كل من تصميم التغيير الاجتماعي في البيئات المتغيرة جذريًا والنظريات الأساسية للتغيير في ذلك التصميم، التي تتضمّن ثلاثة مكونات:

- وصف المسارات التي ستنشأ، من حيث الأنشطة التي توضّح الأهداف المتعلقة بالسياق ومواجهة المواقف المباشرة.
- وصف المخرجات المرجوة على مستوى نتائج المحتوى المحددة والمسارات العلائقية.
- وصف نظرية التغيير التي تقوم عليها المسارات.

على الرغم من حصوله على المستوى المحتمل في البداية، إلا أن ديناميكية هذه المجموعة من الاستفسارات يتم تحقيقها بشكل أكثر وضوحًا من خلال تقييم الأهداف العابرة. ينصب التركيز هنا على الإضافة التي يقدّمها العمل في السياق إلى فهمنا لطبيعة المعضلات التي نواجهها، والأهداف الموضّحة، ومسارات الاستجابة اللازمة. ويعني تقييم الهدف العابر أننا نخلق آلية مستمرة للعمل والتفكير: نخلق مساحة للتوضيح وإعادة تفسير الأهداف وفقًا لما نراه يحدث. إن مساحة التعليقات والتغيير في المبادرة هي التي تخلق المساهمة *المستجيبة* للتقييم. وفي هذه الحالة، تظل المكونات الثلاثة كما هي، ولكن مع إضافة العبارة: «بالنظر إلى ما نتعلمه عن هذا السياق، والقضايا الناشئة، والبيئة المتغيرة...»

الخط الزمني: الدورة 1	المسارات	المخرجات	النظريات
المحتملة	وصف المسارات التي سيتم خلقها	وصف المخرجات المتوقعة	صف نظريات التغيير المتضمنة في المسارات
	.1 .2 .3	**1. شخصية** **2. علائقية** **3. بنيوية**	.1 .2 .3

	.4	4. ثقافية	.4
العابرة	بالنظر إلى ما نعرفه الآن عن هذا السياق، والقضايا الناشئة، والبيئة المتغيرة، نرى الآن أن هذه هي المسارات الأكثر تحديدًا:	بالنظر إلى ما نعرفه الآن عن هذا السياق، والقضايا الناشئة، والبيئة المتغيرة، نري الآن:	بالنظر إلى ما نعرفه الآن عن هذا السياق، والقضايا الناشئة، والبيئة المتغيرة، نري الآن:
	.1	1. شخصية	.1
	.2	2. علائقية	.2
	.3	3. بنيوية	.3
	.4	4. ثقافية	.4
الاستذكارية	عبر الدورة، كانت هذه جوانب مهمة من المسار الناشئ للبحث عن التغيير المنشود:	عبر الدورة، كانت هذه هي النتائج المحددة للمبادرة:	بالنظر عبر الدورة، يمكننا الآن رؤية نظريات التغيير هذه:
	.1	1. شخصية	.1
	.2	2. علائقية	.2
	.3	3. بنيوية	.3
	.4	4. ثقافية	.4

الاستفسار 3: المؤشرات الاستراتيجية (الشكل 13)

يُعنى هذا الاستفسار بصياغة مجموعة من المؤشرات التي تقدم ملاحظات حول التأثير الاستراتيجي للأنشطة من منظور إطار بناء السلام. فنحن عادة ما نبحث عن مؤشرات ملموسة وقابلة للقياس في عمليات التقييم التي تحركها عقلية «المشروع». على سبيل المثال، إذا كنا مهتمين بتحسين توافر مياه الشرب في المناطق الريفية، فقد نقيس النتائج من خلال عدد الآبار المحفورة. أمّا في مجال بناء السلام، فتكمن معضلتنا في كيفية صياغة الفئات المناسبة من المؤشرات. هناك جوانب من العمل يمكننا التحقق منها عند التفكير بشكل كمي: عدد ورش العمل التدريبية المقامة، والمشاركين، والوساطات التي أجريت، والاتفاقيات التي تم التوصل إليها، وما إلى ذلك. هذه مفيدة للإبلاغ عن اتساع النشاط، لكنها لا تقول الكثير عن جودة التغيير أو استدامة المسار التحويلي. من منظور بناء السلام، فإن مسار الدينامية الاجتماعية

وعملية التغيير هما العناصر المحددة التي نسعى لفهمها وتعزيزها وقياسها، والتي تمثل الاستجابة الاستراتيجية.

تتطلب المؤشرات الاستراتيجية مجموعة من العدسات التي تساعدنا على التركيز على تقدّم التغيير المطلوب على مستوى العلاقة والمسار. أقترح ثلاث فئات من المؤشرات التي تظهر من إطار بناء السلام: التكامل الرأسي/ الأفقي، والقدرة على الاستجابة للظروف، والقدرة على الاستجابة للتحول.

الشكل 13: الاستفسار حول التكامل الرأسي/الأفقي

الخط الزمني: الدورة 1	المسارات	الديناميات
المحتملة	ما مستوى المشاركة وتطوير العلاقات في المجتمعات/المبادرات المستهدفة بالأنشطة المتوخاة؟ هل هناك علاقة رأسية مهمة (بين القواعد الشعبية والقيادة المحلية/الإقليمية/الوطنية)؟ هل هناك علاقة أفقية مهمة (عبر الخطوط المتصورة لهويات النزاع)؟ من الذي يبدو أنه يتمتع بأكبر قدر من الإمكانات للعمل كفاعل للتغيير في هذه البيئة؟	في الأنشطة المتوخاة: ما الآليات المتوقعة (المؤسسات/ الشبكات) التي سيتم إنشاؤها؟ كيف يتم تصميمها لتقطع المستويات الرأسية/الأفقية؟ ما الموجود ويعمل بشكل جيد وما الدعم الذي يحتاجه؟ ما الموجود الذي لا يعمل بشكل جيد ويحتاج للتغيير؟ ما الذي لا وجود له وينبغي وجوده؟
العابرة	من الخبرة المباشرة حتى الآن: ما العقبات التي تحول دون تحقيق التكامل الرأسي/الأفقي؟ ما الخطوات المقترحة للتغلب على تلك العقبات؟ من يبدو أنه يمتلك أكبر إمكانية للتغيير في هذه المرحلة، (الأشخاص/العلاقات المهمة)؟	من الخبرة المباشرة حتى الآن: ما الآليات التي تبدو مطلوبة وممكنة؟ ما المطلوب للحفاظ على هذه الآليات؟
الاستذكارية	بالنظر عبر الدورة: ما العقبات التي تحول دون تحقيق التكامل الرأسي/الأفقي؟ ما الخطوات المقترحة للتغلب على تلك العقبات؟ من يبدو أنه يمتلك أكبر إمكانية للتغيير في هذه المرحلة، (الأشخاص/العلاقات المهمة)؟	بالنظر عبر الدورة: ما الآليات التي تبدو مطلوبة وممكنة؟ ما المطلوب للحفاظ على هذه الآليات؟ ما الموجود؟، ما الذي يحتاج إلى التغيير؟، ما الذي يحتاج إلى الإبداع؟

الاستفسار 4: التكامل الرأسي/الأفقي

يُعنى التكامل الرأسي/ الأفقي بالكيفية التي شجعت بها الأنشطة على تطوير علاقات العمل التي تتقاطع مع مستويات المجتمع عموديًا (ربط عمل المجتمع بالمستويات الأعلى، داخل كل مجتمع وخارجه) وذلك يتخطى خطوط الهوية التي تميز الانقسامات المركزية في المجتمع. تهتم هذه المؤشرات بشكل خاص بما إذا كان هناك هيكلان للمسار على شكل مسارات ناشئة حديثًا لزيادة المشاركة في بناء السلام وإعادة تعريف وخلق علاقات بنّاءة داخل البيئة، وآليات اجتماعية جديدة تنشأ من تلك المسارات التي لها حياة تتجاوز الحاجة الملحة التي ولدتها.

الاستفسار 5: استجابة القدرة الظرفية (الشكل 14)

تشير هذه المصفوفة إلى فعالية النشاط والآليات التي تم وضعها للاستجابة للأزمات الفورية والقضايا الناشئة في بيئة التغيير في سياق ما بعد التسوية. (من حيث مصفوفة البنية التحتية الموضحة في الشكل 9، تتناول هذه المصفوفة بشكل أساسي محتوى عمود الأزمة). وغالبًا ما تكون هذه القضايا بمنزلة النقطة المحورية للكثير من الطاقات الاجتماعية والسياسية، ويتم اختبارها كمشاكل «حقيقية» يجب التعامل معها على الفور. وتوفر القدرة الظرفية مؤشرات تقيس فعالية نشاط بناء السلام في الاستجابة للاحتياجات المتصورة بشأن قضايا الأزمات من منظور الأشخاص الذين يعمل معهم المشروع. وتطرح القدرة الظرفية المركزة استراتيجيًا الأسئلة الآتية بأثر رجعي:

ما القضايا التي منعت التغيير البناء في هذا المجتمع؟ (تعتبر هذه قضايا استراتيجية.)

هل تمكّنت المبادرة من تحديد هذه القضايا الاستراتيجية في مرحلة مبكرة؟ هل فاتت القضايا الاستراتيجية على المبادرة؟ ما مسارات التقييم التي كان من الممكن أن تساعدنا في تحديدها سلفاً؟

ما الذي طرحته المبادرة كاستجابة؟

هل شعر المجتمع المشارك أن الاستجابة كانت كافية؟ ماذا يقول أعضاء المجتمع أنه غائب؟

هل ساعدت الاستجابة في خلق مسارات أو آليات جديدة (انظر المناقشة أعلاه عن التكامل الرأسي/ الأفقي)؟

مرّة أخرى، علينا في كل من تلك الحالات تشديد الانتباه على الأهداف الاستذكارية، حيث لا يمكننا اكتشاف أية جوانب من المبادرة كانت لها قدرة استراتيجية إلّا بعد اكتمالها.

الشكل 14

الخط الزمني: الدورة 1	القضايا الاستراتيجية	الاستجابات	التعليقات
المحتملة	ما القضايا التي يمكن أن تمنع التغيير البناء المنشود في هذا المجتمع؟ .1 .2 .3	ما الاستجابات المتوقعة للتعامل مع هذه القضايا؟ .1 .2 .3	مَن شارك في تحديد القضايا؟ كيف يرتبط هذا بالتكامل الرأسي/الأفقي؟
العابرة	من التجربة المباشرة حتى الآن، ما القضايا التي تعيق التغيير؟ .1 .2 .3	صف المسارات الناشئة استجابة للقضايا: .1 .2 .3	هل شعرت المجتمعات المحلية المشاركة/مستويات المجتمع الأخرى بكفاية الاستجابة؟ ما هي الفجوات في الاستجابة التي يحددونها؟ هل تستجيب المسارات الناشئة للمخاوف؟
الاستذكارية	بالنظر عبر الدورة ما القضايا الاستراتيجية التي يجب معالجتها؟ هل فاتت المبادرة بعض القضايا؟ ما مسار التقييم الذي كان يمكن أن يساعد في تحديدها المسبق؟	بالنظر عبر الدورة، صف المسارات الناشئة استجابة للقضايا: .1 .2 .3	بالنظر عبر الدورة هل شعر المجتمع المشارك أن الاستجابة كانت كافية؟ ما الفجوات في الاستجابة التي تم تحديدها؟ هل تم إنشاء آليات استراتيجية؟

الاستفسار 6: استجابة القدرة التحويلية (الشكل 15)

تشير هذه المصفوفة إلى التأثير الذي أظهرته المبادرة على التوجّه نحو أهداف مفصّلة طويلة المدى فيما يتعلق بالتغيير الهيكلي والثقافي ـ مثل الانتقال من ثقافة العنف والانفصال إلى ثقافة الاعتماد المتبادل والحوار. (فيما يتعلق بمصفوفة البنية التحتية الموضحة في الشكل 9، تربط هذه المصفوفة العمودين الثالث والرابع، اللذين يهتمان بخلق مساحة لرؤية مشتركة للأدوات والتغييرات المؤسسية والقدرات اللازمة للتوجه نحو هذه الرؤية)، حيث ينصب التركيز على الوصول إلى مستوى النظام الفرعي. من منظور الهدف الاستذكاري، تثير القدرة التحويلية أسئلة من النوع الآتي:

هل تم خلق مساحة لأفراد المجتمع للمشاركة في عملية تصوّر مستقبلهم المشترك؟

ما المؤسسات والشبكات المركزية التي شاركت أو تغيّرت (أو لم تشارك أو عرقلت التغيير المرغوب) على مستوى المجتمع؟ هل كانت المبادرة قادرة على تحديد هذه الأنظمة الفرعية الاستراتيجية؟ ما عمليات التقييم التي من شأنها أن تساعد في التعرف عليها في مرحلة مبكرة؟

ما هو (أو ما الذي يبدو أنه) مستوى التدخل في النظام (محلي، نظام فرعي، وطني) الذي يحمل أكبر إمكانية للتغيير المنشود؟ هل تم تحديد هذا؟ هل هناك مسارات للكشف المبكر؟

هل يشعر المجتمع بحدوث التغييرات الهيكلية الضرورية؟ ما الذي يشعرون أنه مفقود؟ كيف يرتبط هذا بالرؤية المشتركة للمستقبل وأهداف النظام الفرعي؟

الشكل 15: التحقق من استجابة القدرة التحويلية

الخط الزمني: الدورة 1	الرؤية	إمكانية التغيير	التعليقات
المحتملة	صف كيف ستخلق المبادرة مساحة لصياغة رؤية مشتركة للسلام تنبثق من البيئة.	حدد المؤسسات/الشبكات التي يجب أن تشارك في تلك الرؤية والتغيير الذي تتطلبه. على مستوى النظام الفرعي، ما هي الشبكات/ المؤسسات التي تمتلك أكبر قدرة على التغيير المنشود؟ صف كيف ستشارك في المسار.	صف كيف سيشارك المجتمع في تقديم ملاحظات حول هذه التغييرات.
العابرة	من خلال الخبرة المباشرة، كيف يتم اقتراح رؤية التغيير المطلوب من حيث النظام الفرعي والمستويات الهيكلية؟ 1. 2. 3.	من خلال الخبرة المباشرة، صف: ما الشبكات/المؤسسات التي تمتلك القدرة الأكبر على التغيير المنشود؟ كيف ستشارك في المسار؟	كيف يتم أخذ التعليقات من أعضاء المجتمع المشاركين؟ هل شعر المجتمع المشارك أن الاستجابة كانت كافية؟ ما الفجوات في الاستجابة التي قاموا بتحديدها؟
الاستذكارية	بالنظر عبر الدورة، كيف تم فهم الرؤية و/أو تعديلها بعد التجربة؟	بالنظر عبر الدورة، صف: ما الشبكات/المؤسسات التي تمتلك أكبر قدرة على التغيير المنشود؟ ما الذي منع مشاركتهم؟	بالنظر عبر الدورة: هل شعر المشاركون بحدوث تغييرات هيكلية/ فرعية؟ ما الثغرات برأيهم؟ ما نقاط التقدم؟

خاتمة

اقترح هذا الفصل إمكانية التقييم في مجال بناء السلام ضمن إطار استراتيجي وسريع الاستجابة. ولكن لتحقيق ذلك، علينا تطوير الأدوات والمؤشرات التي تساعد على إبراز الطبيعة الاستراتيجية للأنشطة المضطلع بها في عملية إنشاء بنية تحتية لدعم بناء السلام، التي عليها أن تنبثق من الوقائع ضمن البيئة وأن تكون موجهة نحو إظهار مسارات التغيير المطلوب.

من هذا المنظور، يُفهم أن التقييم هو مزيج دائري من التصميم والتعليقات عليه وتنظيم التعلم الذي ينبثق من العمل ويعود إليه، لا كأداة موجهة نحو قياس النتائج النهائية. وتؤكد المقاربة التقييمية الموجهة نحو المسار على ضرورة تطوير القدرات لتحديد المعضلات الرئيسية التي تواجه الأشخاص في البيئة المعنية وتوضيحها، ولتصميم مبادرات استراتيجية تدمج الإمكانات الرأسية والأفقية في المجتمع، والاستجابة للقضايا الناشئة الفورية بطريقة تضع الأساس لتحويل النظام الفرعي وتحقيق التغيير الهيكلي في المجتمع الأوسع.

11. خاتمة

قمت في الفصول السابقة بعرض إحدى وجهات النظر في بناء السلام في المجتمعات المنقسمة، تبدأ من فرضية أن النزاع المعاصر يطرح لنا، كمجتمع دولي، عددًا من التحديات الحاسمة، وأنه على بناء السلام أن يواجه الحقائق والمعضلات التي تطرحها طبيعة هذه النزاعات وأن يتكيف معها.

من خلال العرض العام وتبيان خصائص النزاع المعاصر، قمت بتحديد المعضلات والتحديات التي تواجه بناء السلام في المجتمعات شديدة الانقسام، حيث نواجه قضايا بنيوية تتعلق بكيفية التعامل مع إنتاج أسلحة الحرب ونقلها وتوافرها، التي تغذي العنف المسلح وتأخذه إلى مستويات غير مسبوقة من العنف. يتفاقم هذا التأثير من خلال التسامح الدولي العام مع اللجوء إلى الكفاح المسلح والدفاع كوسيلة للتعامل مع الاختلافات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أمّا التعبير الخارجي لهذا النمط المنهجي فيتمثل في اندلاع أكثر من أربعين نزاعًا مسلحًا يمكن تصنيفها كحروب، وهي بمعظمها صراعات داخلية مبنية حول مجموعات الهوية وغالبًا ما توصف بأنها عرقية و/ أو دينية، تندلع كتعبير عن ألم متراكم وتحمل معها أنماطًا عاطفية ونفسية ملحوظة من الكراهية والانقسام شبه الممنهج. وتعزز آنية المعاناة والخوف المصاحبين للحرب هذا العداء التاريخي.

تطرح النزاعات عميقة الجذور سؤالين محوريين هما: ما الإطار المفاهيمي الأكثر فائدة للتعامل مع الطبيعة البنيوية والنفسية الاجتماعية للنزاعات المعاصرة؟ وما الأساليب والأنشطة العملية التي لها أكبر احتمالية لدفع هذه النزاعات نحو نتائج سلمية مستدامة؟

قلت إن الإجابة قد تكمن في تطوير مقاربة شاملة ومتكاملة واستراتيجية لتحويل

النزاع، مبنية على إطار مفاهيمي يتكون من مجموعة مترابطة من وجهات النظر والأنشطة التي حددناها على شكل بنية/ هيكل ومسار ومصالحة وموارد وتنسيق. وقد اعتنت مناقشة الهيكل بالعناصر النظامية لكيفية تعامل المرء مع حالة من النزاع المطوّل. تم توفير مجموعتين من العدسات للمساعدة في تركيز الانتباه على (1) مستويات نشاط بناء السلام بين السكان المتضررين، و(2) كيفية ارتباط مصادر النزاع في بيئة معينة بديناميات النزاع في النظام الذي يحتويها. يرتبط الهيكل أيضًا بالقضايا الكلية الملحة، مثل نزع السلاح، التي تتجاوز نطاق سياق معين.

سلطت مناقشة المسار الضوء على الطبيعة طويلة المدى لتطوّر النزاع، واقترحت الحاجة إلى وضع إطار زمني مناسب لتصوّر ممارسة بناء السلام وتوفير مساحة لمختلف الأدوار والوظائف في تحويل النزاع إلى سلام مستدام.

وشددت مناقشة المصالحة على أن العلاقة، في نطاق أبعادها النفسية والاجتماعية الكاملة، هي محور أساس في التحوّل، بحيث يتم تعزيزها من خلال توفير مساحات وفرص لقاء على مستويات مختلفة، والجمع بين الناس من الأطراف المتعارضة وتشجيعهم على التعبير عن آلامهم الماضية وتصور مستقبل مترابط.

وقد لحظت مناقشة الموارد أنه على الرغم من ضرورة الدعم المالي، إلا أن الأهم من ذلك هو تطوير طرق جديدة للتفكير بالفئات والمسؤوليات والالتزام الاستراتيجي ببناء السلام، والوصول لفهم جديد للموارد الاجتماعية والثقافية الموجودة في بيئة النزاع. ويتمثل أحد عناصر توفير الموارد الحاسمة في توجيه التمويل في بعض الأحيان إلى كل من الوقاية وإعادة الإعمار الاجتماعي في مرحلة ما بعد النزاع وبطرق تُسهم في التحول طويل الأمد. ويُعدُّ تطوير إطار عمل يمكن من خلاله تحديد وبناء جمهور السلام أمرًا لا يقل أهمية.

أكدت مناقشة التنسيق على الحاجة إلى وجود آليات محددة تسمح بتقاطع المكونات الأربعة المذكورة أعلاه وتفاعلها وتداخلها، ويُعدُّ التنسيق وظيفة تواصل وإنشاء نقاط اتصال أكثر من كونه وسيلة لإدارة عملية السلام مركزيًا.

يمكن الخروج بعدّة مقترحات أساسية من صلب الإطار والحجّة المقدّمة هنا:

أولاً، اعتبرتُ أن طبيعة النزاعات المعاصرة تتطلب تطوير نظريات وتطبيقات «المدى المتوسط»، وأوجزت بعض الأمثلة على هذه الأساليب، واقترحت، على وجه التحديد، أن الجهات الفاعلة متوسطة المدى بين السكان هي في وضع فريد ولديها إمكانات أكبر لإنشاء بنية تحتية للسلام، فهي تمتلك القدرة على التأثير على المسارات والأشخاص من المستويات العليا والشعبية على حد سواء. ويمكن لقادة المدى المتوسط، في حال تعبئتهم بشكل استراتيجي لبناء السلام، وضع أساس التحول طويل الأمد والمستدام للنزاع. لذلك، علينا تشجيع الاستراتيجيات المبتكرة المكثفة على هذا المستوى ودعمها.

ثانيًا، اقترحت الحاجة إلى استراتيجيات «النظام الفرعي» التي تربط القضايا العاجلة داخل الإطار بالديناميات النظامية الأوسع التي ينكشف فيها نزاع معيّن، وألا نتجاهل القضايا المنهجية ـ مثل إنتاج الأسلحة ونقلها، ونزع السلاح، والتسريح، وإعادة بناء المجتمعات المدنية. لكن لا يمكن معالجة هذه القضايا الكلية من موقع المناقشة الفكرية وبيانات السياسة الدولية الواسعة، ولكن الضعيفة في كثير من الأحيان. كما علينا تطوير مبادرات ومشاريع محددة تتعامل مع هذه القضايا فيما يتعلق بالحالات العاجلة المتأثرة بها. وهذا يشير، مرة أخرى، إلى نظرة طويلة المدى للمسار، ولكن تلك التي تقترن بالتحرك نحو العمل الفوري.

ثالثًا، كنت قد أصررت على أن المصالحة هي عنصر مركزي في التعامل مع النزاع المعاصر وإعادة بناء المجتمعات المنقسمة. نفهم المصالحة كعملية بناء العلاقات، ومن ثم، فإن التسوية لا تقتصر على فترة الانتعاش التالية، بل عليها أن توفر بؤرة وموقعًا مناسبًا لكل مرحلة من مراحل بناء السلام وأن تكون فعّالة في إعادة تأطير النزاع والطاقات التي تدفعه.

رابعًا، اعتبرت أن الابتكار أمر ضروري في التعامل مع الطبيعة الأساسية للنزاع المتجذر في المجتمعات المنقسمة. وتتطلّب إعادةُ بناء العلاقات تطويرَ طرقٍ مبتكرة لتوفير مساحة لمعالجة الجوانب العاطفية والنفسية للصراع. تميل المقاربات الديبلوماسية التقليدية إلى النظر إلى المصالحة كأمر هامشي، أو أسوأ من ذلك، أو

خارج جوهر بناء السلام، أمّا المصالحة في الواقع فهي العنصر الذي يستطيع تهيئة الظروف للتغيير الاستباقي المستدام.

أخيرًا، ركّزت على التنسيق كمكون مركزي في التنفيذ الفعال لاستراتيجية شاملة لبناء السلام وإنشاء بنيته التحتية، لأنه يسهّل التلاقح المتبادل بين مختلف العناصر ومستويات العمل والأنشطة، بالتوازي مع تطوّر النزاع في بيئة معينة. تمثّل النزاعات المسلحة في المجتمعات شديدة الانقسام تحديات معقدة ومطوّلة، تفترض مواجهتها تعدد الأدوار والوظائف والمقاربات والأنشطة. وإذا أردنا استدامة التحول البناء للنزاع، ينبغي أن يكون لجهود بناء السلام ومبادراته نقاط اتصال منسّقة. وهذا لا يتطلب فهم التحدي الأكبر فحسب، بل أيضًا الاعتراف بالحاجة إلى تعدد الأدوار، ومستويات متعددة من النشاط، واستراتيجيات ومقاربات متنوعة، لكل منها مساهمتها الخاصة.

في الختام، يتطلب بناء السلام مقاربة شاملة للنزاعات المعاصرة، تتضمّن إطار عمل مفاهيمي يساعدنا في تصور الصورة العامة ويدفعنا نحو عمل ونشاط محدد. أمّا التحدي الذي نواجهه، فهو إيجاد استراتيجية ومسار للمساعدة في إنشاء بنية تحتية للتحول المستدام والتي تأخذ على محمل الجد الاحتياجات الفورية والعميقة للمجتمعات المنقسمة. لن يضعفنا نقص الموارد إذا اخترنا الاستثمار بحكمة وبشكل عملي في السلام. فنحن مقيدون فقط بمدى استعدادنا لتقديم رؤيتنا. وعلينا ألا نيأس من عمق التحدي واتساعه، بل أن ننهض لمواجهته. المصالحة ممكنة وبيت السلام يمكن بناؤه.

تطبيق المفاهيم على الحالات: أربع دراسات حالة أفريقية

جون برندرغاست

تمكّن جون بول ليديراخ سلسلة من الأطر المفاهيمية الممتازة لتحليل مصادر النزاع والجهات الفاعلة فيه، وحل النزاعات، ومقاربات بناء السلام متعدد المستويات، ومناهج التدريب التحويلية. سيحاول هذا الفصل إثراء هذه الأطر الأربعة بحالات من أربعة بلدان أفريقية ـ السودان وإثيوبيا ورواندا والصومال ـ التي يتسم تاريخها بالنزاع المزمن وعدم الاستقرار، وقد جرّبت مجموعة متنوعة من الأساليب لإدارة تقسيماتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

الجهات الفاعلة ومقاربات بناء السلام: حالة السودان

يعتمد ليديراخ نموذج الهرم (انظر الشكل 2) لتصوير الجهات الفاعلة الرئيسة بين السكان المتضررين من النزاع. في قمة الهرم، نجد القادة أو الممثلين رفيعي المستوى والبارزين ـ القيادات السياسية والعسكرية في الغالب. أدناه، توجد قيادات المستوى المتوسط المنتقاة من مجالات مثل الدين والأوساط الأكاديمية والفنون، المرتبطة بكل من المستوى الأعلى والقاعدة الشعبية ولكنها غير ملتزمة بالحسابات السياسية التي تحكم تصرفات الأول ولا مثقّلة بمتطلبات البقاء التي تواجه الأخير. أمّا القيادة الشعبية فهي في أسفل الهرم وتتميّز بالمعرفة المباشرة بالصراع من أجل البقاء والتعبير المحلي عن العداء المتجذر بين مجموعات الهوية. تشمل الجهات الفاعلة على مستوى القاعدة أعضاء المنظمات غير الحكومية الأصلية التي تعمل مع السكان المحليين، وقادة مخيمات اللاجئين، والمسؤولين الصحيين، وما إلى ذلك.

تؤمّن لنا حالة السودان نافذة للتعمّق في فهم نموذج ليديراخ الهرمي، في بلد يواجه الحرب منذ أربع قرون. وكان اتفاق السلام بواسطة مجلس الكنائس العالمي بشكل رئيس قد أنهى جولة من القتال في العام 1972، ولكن الحرب استؤنفت بقوّة في العام 1983. ومنذ ذلك الحين، تم إطلاق مجموعة من المبادرات التي تسعى إلى تسوية النزاع وقد تضمنت إما قادة المستوى الأعلى (الأول)، أو قادة المستوى المتوسط (الثاني)، أو القادة على مستوى القاعدة (المستوى الثالث). سيركز هذا التحليل على الجهود المبذولة منذ العام 1989، عندما وصل النظام السوداني الحالي إلى السلطة بانقلاب عسكري بدأته الجبهة الإسلامية القومية، وهي جماعة إسلامية سياسية راديكالية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمنظمات المتطرفة من الشرق الأوسط ولها أجندتها التي تعطي الأولوية للتوسع جنوبًا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.[1] ويعكس التركيز الغالب على المستويين الأول والثالث في التحليل التالي تغييب تمكين الفاعلين من المستوى الثاني قبل الحكومة السودانية والمتمردين، فضلاً عن عدم تركيز المجتمع الدولي على تلك الجهات الفاعلة.

المستوى الأول

كان الفاعلون من طرف الحكومة السودانية على المستوى الأعلى يأتون بشكل أساس من المسؤولين المرتبطين بالجبهة والموالين لها، وكانت الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، الجماعة المتمردة الرئيسة في جنوب السودان، الممثل الوحيد للطرف الآخر حتى العام 1991، عندما انفصلت عنها حركة/ جيش استقلال جنوب السودان ـ أي ما يسمى الآن حركة/ جيش تحرير جنوب السودان ـ وتم دمجها في الجهود الديبلوماسية لإنهاء الحرب الأكبر وتخفيف حدّة القتال بين الجماعات المتمردة الجنوبية وتوسيع وصول المساعدات الإنسانية لوكالات الإغاثة. وقد كانت جماعات المعارضة الشمالية ـ المسلحة وغير المسلحة، الطائفية والعلمانية ـ هي أيضًا جهات فاعلة رئيسية على مستوى عالٍ، لكنها لم تشارك في جهود السلام بوساطة دولية.

تمحورت مقاربات المستوى الأول لبناء السلام حول المفاوضات بين الحكومة والجماعات المتمردة التي توسطت فيها أحزاب داخل إفريقيا وخارجها. حاول عدد

من اللاعبين الخارجيين، بما في ذلك منظمة الوحدة الأفريقية ووزارة الخارجية الأمريكية، التوسط لوقف إطلاق النار أو للوصول لاتفاقات سلام مع الأطراف المتحاربة. لم ينتج عن معظم هذه الجهود سوى القليل من الحركة إلى الأمام أو الابتكار، على الرغم توسيعها للاتصالات والحوار بين المجموعات المتصارعة. ثلاثة من هذه المبادرات تستحق بعض التفصيل.

أوّل المبادرات الجديّة كانت قبل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، وهي منظمة إقليمية تعالج القضايا ذات الاهتمام المشترك لبلدان القرن الأفريقي. بين عامي 1993 و1994، عقدت «مبادرة الإيغاد حول السودان» سلسلة من جلسات التفاوض مع الحكومة السودانية والحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان وحركة/ جيش تحرير السودان، توّجت بصياغة إعلان مبادئ يضع شروطًا لإيجاد حل للحرب الأهلية السودانية ويتناول القضايا المركزية لدور الدين في الدولة وفرصة تقرير المصير للسودانيين المهمشين، ولا سيما الجنوبيين. وقد بدا أن الحكومة ستقبل إعلان المبادئ، ولكنها غيّرت رأيها فجأة في منتصف جلسة عام 1994 وتراجعت عن الاتفاق، وأدانت العملية باعتبارها منحازة لمتمردي الجنوب. ظل إعلان المبادئ منذ ذلك الحين هو المعيار الذي يجب أن تبدأ منه المبادرات الأخرى، واعتمدت دول الإيغاد (خاصة إثيوبيا وإريتريا وأوغندا) استراتيجية عسكرية موازية لاحتواء التوغلات السودانية في بلدانها.[2]

وكانت الحكومات الإقليمية الثلاث مقتنعة تمامًا بأن الجبهة القومية الإسلامية ما تزال ملتزمة بالأسلمة على مستوى الإقليم، وعلى عكس بعض ممثلي المجتمع الدبلوماسي، لم تكن مقتنعة بإمكانية المعتدلين داخل النظام السوداني في تغيير أجندة الجبهة أو إصلاحها. وقد التزمت هذه الحكومات بسياسة ثلاثية المسارات هي: دعم المفاوضات في إطار مبادرة إيغاد، وقيادة الجهود الدولية لزيادة الضغط متعدد الأطراف على الخرطوم من خلال عقوبات الأمم المتحدة، والتنسيق مع المعارضة السودانية في محاولاتها لهزيمة نظام الجبهة القومية الإسلامية عسكريًا. كان مزيجًا فريدًا من الضغط الدبلوماسي والتدخل العسكري والدعم لمزيد من المفاوضات. وجاء وعد المبادرة ضمن سياق جدول أعمال الإيغاد الأكبر لتعزيز الأمن الغذائي ومنع نشوب

النزاعات في القرن الأفريقي. مع نضوج المنظمة، سيحدث حتماً المزيد من التكامل بين سلطاتها المختلفة، مما يوفر فرصًا للتكامل اللاحق لمبادرات المستوى الأول والمستوى الثاني والمستوى الثالث.

وقد ظهر تدخّلان آخران مثيران للاهتمام على المستوى الأعلى من حكومة مجاورة ورئيس أمريكي سابق. في الحال الأولى، استضافت إريتريا سلسلة اجتماعات لقوى المعارضة الرئيسة من السودان في محاولة ناجحة لتوحيد برامجها وتنسيق استراتيجياتها (هذه العملية مدفوعة جزئيًا بالمنطق القائل بأن المعارضة الموحدة ستكون أكثر استعدادًا لتحقيق السلام في السودان والمنطقة). في الحال الثانية، شارك الرئيس السابق جيمي كارتر في جهود التفاوض على وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية، وجاء تدخله الأكثر نجاحًا في العام 1995 عندما استطاع الوصول لوقف مؤقت للأعمال العدائية في الجنوب بين الأطراف الثلاثة الرئيسة في الحرب من أجل توسيع الجهود لاحتواء مرض دودة غينيا القاتلة. تم انتهاك وقف إطلاق النار في كثير من الأحيان، ولكن ليس بشكل خطير، ووجدت وكالات الإغاثة الإنسانية سهولة أكبر في الوصول مما كان عليه قبل توقف القتال.

المستوى الثاني

تشمل الجهات الفاعلة متوسطة المستوى في السودان شخصيات مؤثرة من عدد من الفئات الاجتماعية: قادة إسلاميين في مجتمعات مختلفة في شمال السودان، وزعماء مسيحيين من مختلف الطوائف في جنوب السودان، وقادة نقابات مطرودين يعملون في السر ويحتفظون بأتباع مهمين داخل شمال السودان، ومنفيين بارزين تربطهم درجات متفاوتة من العلاقات مع الأطراف المتحاربة. شارك هؤلاء في مبادرات محدودة إلى حد ما، بسبب أن الأطراف المتحاربة التي تحكم سيطرتها على مناطقها قد قضت قضاء منهجيا على القيادات الوسطية (كانت حركة/ جيش استقلال جنوب السودان هي الاستثناء بسبب أسلوب سلطتها وسيطرتها الضعيفة على المناطق التي تعمل فيها).

ومع ذلك، بذلت شتّى الجهود لفتح التواصل بين شخصيات المستوى الثاني أو الحفاظ عليه. على سبيل المثال:

سعى قادة كنائس جنوب السودان داخل اتحاد مجلس كنائس السودان الجديد إلى الحفاظ على الاتصالات بين الفاعلين متوسطي المستوى من الأطراف المتصارعة، وبُذلت جهود مماثلة من مجموعة من السياسيين الجنوبيين المنفيين تحت راية أحزاب السودان المتحدة الأفريقية.

جمعت مجموعة موارد تابعة للإيغاد حفنة من الخبراء حول السودان للمساعدة في المبادرة الأكبر بشأن السودان.

يرعى مؤتمر الكنائس لعموم إفريقيا مجموعة عمل للسودان، تضم شبكة عالمية من الكنائس لدعم آلية مقرها نيروبي لتشجيع صنع السلام في السودان، كانت قد تشكلت في العام 1993 ويرأسها بشكل غير رسمي دبلوماسي كيني متقاعد بارز، بيثويل كيبلاغات. تحافظ مجموعة العمل الخاصة بالسودان على اتصالات مع الأطراف المتحاربة والحكومات المانحة وإيغاد ومجموعة متنوعة من المنظمات غير الحكومية المهتمة بحل النزاعات في السودان.

تشارك اليونيسف (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة باستمرار في الدبلوماسية الإنسانية التي تشمل جهات فاعلة ليست من كبار أمراء الحرب على أمل تحسين إيصال المساعدات الإنسانية وتحسين آفاق السلام. تتخذ الجهود في هذه الاتجاهات شكل دبلوماسية هادئة وبناء قدرات المسؤولين من المستوى المتوسط في «الأجنحة الإنسانية» للأطراف المتحاربة، ومنتديات حل المشكلات مثل مؤتمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العام 1996 الذي دعّم مسار بناء السلام من خلال تعزيز التعاون في مجال الإغاثة والتنمية.

وتبقى ورش حل المشكلات والتدريب على حل النزاعات وغيرها من المبادرات المماثلة التي تشمل شرائح المجتمع التي لا تمثل الأطراف المتحاربة محدودة، باستثناء بعض الجهود لجمع قادة الكنيسة معًا للحديث عن السلام من خلال الدعم الخارجي القوي لكنائس جنوب السودان. لكنها مبادرات تتأثر كثيرًا بحقيقة أن قادة القطاعات قد همشتهم الأطراف المتحاربة أو دفعتهم إلى العمل السري أو إلى المنفى.

المستوى الثالث

تتشكل القيادة الشعبية في المناطق من السلطات التقليدية بشكل أساسي: زعماء القبائل ومعسكرات الماشية والأنبياء الدينيين التقليديين والشيوخ. تمتلك السلطات التقليدية في الجنوب إمكانات كبيرة لجهود السلام المستقبلية، نظرًا لدورها التاريخي في إدارة النزاع بين المجتمعات الرعوية المتحاربة. يحتفظ الزعماء بالوظائف الرئيسة، مثل الحفاظ على التقاليد، وتقديم الشهود، والتفاوض على مدفوعات الدية.

قامت الحكومة السودانية والجيش الشعبي بإضعاف السلطة التقليدية في الجنوب من خلال محاولتها الالتفاف على هياكل القوّة التقليدية. لكن منذ اتفاقية تشوكودوم في عام 1994، بدأت الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في إعادة السلطة للزعماء المحليين في العديد من المقاطعات وإن كان ذلك ببطء، لا سيما من خلال إعادة إنشاء محاكم الزعماء لفرض القانون العرفي.

أما السودانيون المنخرطون في أعمال الإغاثة والتنمية ـ سواء مع المنظمات الدولية أو المحلية ـ فقد اكتسبوا السلطة بحكم الموارد التي يبدو أنهم يتحكمون بها والرواتب التي يتلقونها. ورغم مكانتها الاجتماعية الأدنى من السلطات التقليدية، إلا أن هذه الجهات الفاعلة تشكل فئة قيادية تزداد أهمية على المستوى المحلي.

كما توضح الأمثلة التالية، يمكن العثور على أكبر قدر من الحيوية والابتكار في بناء السلام على مستوى القاعدة الشعبية، مع الاستجابات والمبادرات المتنوعة التي تشمل الوكالات الخارجية والجهات الفاعلة الداخلية كذلك.

تم فصل ما يقدر بعشرين ألف طفل عن أهلهم أو أولياء أمورهم على مدار الحرب الأهلية في السودان، حيث أُجبر هؤلاء الأطفال على إعالة أنفسهم بغياب الأمان الأسري، وانتقلوا من مخيم مؤقت إلى آخر مع احتدام القتال في السودان وفي إثيوبيا المجاورة، حيث لجأ الكثير منهم. وقد قطع معظم هؤلاء الأطفال غير المصحوبين ببالغين مئات الأميال قبل الاستقرار في مجتمعات معزولة.[3]

في العام 1988، وبعد استعار الحرب في الحرب، قام آلاف الفتيان غير المصحوبين الذين تتراوح أعمارهم بين الثمانية والستة عشر عامًا بالمشي على الأقدام انطلاقًا من

غرب أعالي النيل وبحر الغزال باتجاه إثيوبيا، على بعد مئات الكيلومترات. عاش معظمهم في مخيمات اللاجئين السودانيين في إيتانغ وبانييدو وديما في غرب إثيوبيا، إلى أن أُجبروا على الفرار إلى السودان عندما سقط نظام منغستو في إثيوبيا في منتصف العام 1991.

من خلال تركيزها على «الفئات الضعيفة»، انجذبت وكالات الإغاثة بالطبع إلى الأطفال المتضررين من الحرب. وأصبح تقديم الخدمات النفسية ـ الاجتماعية مكونًا حاسمًا في الاستجابة الشاملة لحالات الطوارئ المعقّدة على الصعيد العالمي. وقد ساعد ماجني راوندلين، أخصائي علم نفس الأطفال المعروف، في تطوير البرنامج النفسي والاجتماعي في جنوب السودان، حيث يقوم برنامج اليونيسف والمنظمات غير الحكومية بتدريب المعلمين على التعرف على أعراض اضطراب ما بعد الصدمة والتدخل بشكل مناسب.

على الرغم من أن لَمَّ شملِ الأسرة ليس بأولوية لكثير من المانحين، إلا أنه كان موضوع جهود كبيرة من اليونيسيف وعدد من المنظمات غير الحكومية. هذا وتظهر الكثير من الأبحاث أن الاستقرار العاطفي للطفل مضمون بشكل أفضل من خلال التواجد مع أسرته، وعندما تنفصل العائلات، يتم تدمير الرفاه العاطفي ويمكن أن ترتفع معدلات وفيات الأطفال بسرعة.[4] أما العوامل الأسرية المؤثرة على استجابة الطفل النفسية والاجتماعية فتشمل مستوى سلامة الأسرة (التي تعتبر أفضل دفاع للأطفال) ودرجة دعم الأسرة له وقدرتها على إعالة نفسها.[5]

قامت مجموعة متنوعة من التجارب مع اللجان المحلية لمراقبة السلام. في نيسان/ أبريل 1994 مثلًا، قام مجلس كنائس السودان الجديد بتدريب مراقبي السلام المحليين في كينيا على التدخل لتقوية وقف إطلاق النار واتفاقيات السلام، وصولًا لتطوير القدرات المؤسسية لتحويل النزاعات المحلية سلميًا. وفي أعقاب مؤتمر إيكوتوس (مبادرة سلام عالجت العنف الطائفي في المنطقة الاستوائية في جنوب السودان)، أنشأ الأسقف باريد تابان من أبرشية توريت الكاثوليكية في جنوب السودان رابطة لكشافة السلام للعمل كآلية لمراقبة السلام لدعم الاتفاق. تم اختيار ستين مراقبًا من

عدة قرى، لإبلاغ شيوخ القرية عن انتهاكات الاتفاقية. وبالمثل، في أيار/ مايو 1995، عقدت أبرشية مريدي الأسقفية بجنوب السودان، بقيادة القس جوزيف مارونا، مؤتمر سلام محلي اختار خلاله المجتمع ستين شخصًا للعمل كمراقبين للسلام.

وفي أعقاب مؤتمر أكوبو للسلام (مبادرة من شيوخ المجتمع في جنوب السودان لمعالجة النزاع بين قسمين من شعب النوير)، تم تشكيل لجان سلام متنقلة ضمت قادة المجتمع والكنيسة، الذين كُلّفوا بالسفر إلى حفر الصيد ومعسكرات الماشية لشرح اتفاقية السلام ومراقبتها وتعزيزها. تم الاحتفال بالاتفاقية في مواقع مختلفة من خلال إعادة تمثيل ختم العهد والتضحية بالحيوانات. منذ ذلك المؤتمر، تم عقد اجتماعات سلام صغيرة في جميع أنحاء منطقة أعالي النيل، حيث تمت مناقشة الأساليب التقليدية لحل النزاعات. أدّت المنظمات النسائية السودانية المحلية عملا مهما في دفع هذه العملية إلى الأمام في العديد من الأماكن، وكان قد تم تطوير إمكانات القيادة النسائية بشكل واع بما فيه بناء الثقة ورفع مكانة المنظمات النسائية.[6]

كان مؤتمر أكوبو للسلام أيضًا مثالًا رئيسيًا لواحدة من أهم الأدوات المتاحة لقادة القاعدة الشعبية في السودان: مؤتمر السلام المحلي. وقد استخلصت أنتجت دراسة عن مؤتمر أكوبو للسلام بتمويل من معهد الولايات المتحدة للسلام مجموعة متنوعة من الدروس لعمليات السلام الأصلية، من بينها أهمية استخدام آليات حل النزاع التقليدية وإشراك مجموعة واسعة من القادة (التقليديين، والعسكريين، والإداريين، والدينيين)، والجماعات والقيادات النسائية، وغيرهم ممن لهم سلطة أخلاقية في المجتمع. وشددت الدراسة على ضرورة أن يكون الدعم الخارجي في حده الأدنى وألّا فإنه لا يحل محل القيادة المحلية. تمثّل المسارات المتأصلة في المجتمع تفاعلات طويلة الأمد بين المجتمعات التقليدية والحديثة، ولا يمكن أن تكون بمنزلة حلول سريعة، بل يجب وضعها في السياق التاريخي للمشاركين والمراقبين الخارجيين.[7]

تعد آليات حل النزاعات المحلية جهدًا محليًا آخر على مستوى القاعدة لإدارة النزاع وبناء السلام. تعمل المحاكم التقليدية على المستوى المحلي عادة على تثبيت التأثيرات داخل المجتمعات وفيما بينها. في بعض أجزاء جنوب السودان ووسطه، تقوم

المجتمعات بإحياء ثقافتها من خلال ترسيخ القانون التقليدي وتحديثه ـ والسبب في ذلك هو مكافحة انهيار النظام والقيم التي رافقت الحرب الأهلية التي لا نهاية لها التي اشتدت بسبب الاقتتال بين الطوائف والفصائل التي ابتليت به المنطقة منذ العام 1991.

كان الزعماء في مناطق النوير في أعالي النيل، وخاصة منذ مؤتمر أكوبو للسلام، يعيدون تأكيد سلطتهم في مجال القانون العرفي، بدعم من بعض قادة الحركة الشعبية/ جيش استقلال جنوب السودان. تعتمد هذه المناطق على مفهوم سيينغ نآث ـ أو التعاهد ـ كآلية رئيسة لحل النزاع داخل الأسرة، وكذلك بين المجموعات الاجتماعية الأكبر (وتم استخدامه في مؤتمر أكوبو أيضًا).[8] وفي مناطق لوتوكو في شرق الاستوائية، يقوم قادة المجتمع بتحديث القانون العرفي ومراقبته وإنفاذه في سياق عملية إموارا (المصالحة) التي بدأت محليًا. وفي مناطق زاندي في غرب الاستوائية، تم إنشاء متحف للثقافة وازداد الاهتمام بالقانون التقليدي. ويمكن الآن محاكمة الجنود عندما يرتكبون جرائم مدنية في بعض هذه المناطق.

في مناطق الدينكا جنوبي بحر الغزال، هناك إعادة تأكيد لسلطة محاكم الزعماء مع التحرر البطيء للجيش الشعبي لتحرير السودان (يشير أحد زعماء الدينكا في المنطقة، «نحن عكس قبيلة النوير. نريد إجراء نقاش أوسع من مجرد الرؤساء. لا أريد أن يقوم شخص بوضع القانون بمفرده).[9] وفي سياق عملية السلام الشعبية الوليدة بين مجتمعات النوير والدينكا خلال أوائل عام 1995، أعاد الزعماء على الحدود بين الجانبين تأكيد سلطتهم.

النموذج المتداخل لبؤر النزاع: حالة إثيوبيا

يعتمد ليديراخ للمساعدة في التركيز على المكونات الهيكلية للإطار التحليلي لتحويل النزاع على عمل باحثة السلام مايري دوغان، التي كانت قد طوّرت «النموذج المتداخل» (أنظر الشكل 3) الذي يتكون من أربعة مستويات أو عناصر: القضية، والعلاقة، والنظام الفرعي، والنظام. يوضح ليديراخ أن هذا النموذج يفترض الحاجة إلى تحليل (1) القضايا المباشرة في النزاع وأيضًا (2) العلاقات المتعلقة بها و(3) النظام الفرعي الذي تقع فيه المشكلة مباشرة و(4) الاهتمامات المنهجية الأوسع، والاستجابة لكل من هذه المستويات.

تُعدّ إثيوبيا دراسة حالة ممتازة لهذا النموذج المتداخل، فقد شهدت منذ أوائل الستينيات حروب تحرير متعددة. وفي العام 1991، طردت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا القوات الإثيوبية من البلاد وانطلقت بمسار أدّى إلى الاستقلال بعد ذلك بعامين. خضعت بقية إثيوبيا لحكم الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية، وهي ائتلاف واسع يهيمن عليه التيغراي من شمال إثيوبيا الذين أضافوا الطابع الرسمي على قيادتهم للبلاد من خلال انتخابات قاطعتها أحزاب المعارضة الرئيسة. ما تزال إثيوبيا ما بعد الحرب الأهلية تعاني من صراع محلي في مناطق معينة، فضلاً عن التوترات على المستوى الوطني الناجمة عن التغيير في الحكومة.

القضية

تفاقمت التوترات الآنية بسبب انسحاب الأحزاب الرئيسة من العملية الانتخابية في إثيوبيا، والدعم الذي تقدمه عناصر الإسلام السياسي الراديكالية في السودان والشرق الأوسط لبعض الجماعات المستاءة في إثيوبيا.

استجابة لفك الارتباط بين الطرفين، أطلقت الدول الغربية المانحة عدّة مبادرات دبلوماسية، وكان لبعض السفراء في أديس أبابا اثر مهم في التوسط في اتفاق لم يستمر طويلًا بين الحزب الحاكم وجبهة تحرير أورومو، أكبر جماعة معارضة في البلاد. انهارت الاتفاقية بسبب قضايا المعسكرات وتسريح القوّات. طوال عملية الانتقال بين العامين 1991 و1995، استُخدم الترغيب لحث أحزاب المعارضة على العودة إلى الانتخابات، ولكن من دون جدوى. وعندما انتهت الفترة الانتقالية في 1995، كانت الأحزاب التي انسحبت من الانتخابات ما تزال خارج العملية الانتخابية، ومضت الحكومة قدما في أجندتها الخاصة باللامركزية والتنمية دون مشاركتها.

يتشابك الرد على الجماعات الإسلامية المتطرفة مع الجهود ـ الموضحة في القسم السابق ـ لاحتواء نظام الجبهة القومية الإسلامية في السودان. تعمل إثيوبيا وإريتريا وأوغندا بنشاط على تنسيق مقاربة متعددة المسارات للقضاء على ما يرون أنه مصدر مشاكلهم الخارجية: الحكومة السودانية، من خلال استراتيجية تتضمّن كل من المفاوضات والضغط الاقتصادي والاحتواء العسكري.

العلاقة

العلاقات بين المجموعات العرقية (تسمى «القوميات» في إثيوبيا) معقدة بشكل متوقع في أرض تضم 80 لغة مختلفة، وحيث يتوافق تاريخ المنافسة بين أهل المرتفعات والمنخفضات مع الانقسامات العرقية والدينية والاقتصادية. هناك تنافس دائم آخر بين بعض مجموعات المرتفعات الرئيسة، مع صعود التيغراي حاليًا. تشعر نخبة الأمهرة المهيمنة تاريخيًا بأنها مستبعدة تمامًا من هيكل السلطة الحالي، كما هي الحال بالنسبة لقطاعات من النخبة السياسية المهمشة تاريخيًا من الأورومو والصوماليين والجنوب إثيوبيين.

تنوعت استجابات بناء السلام على مستوى العلاقة، وتم استخدام مؤتمرات السلام المحلية في التعامل مع الخصومات بين الأعراق، ولا سيما في المنطقة الصومالية على الحدود الشرقية مع الصومال. جمع مؤتمر قبري دهار شريحة كبيرة من القيادات السياسية والتقليدية للأوغادين، وساعد على وقف زرع الألغام الأرضية، وتقليل التوترات بين الجيش والسكان المحليين، وخروج العديد من مقاتلي جبهة تحرير أوغادين الوطنية من الأدغال، وزيادة في التجارة، وخلق بعض الإجماع المؤقت حول مستقبل الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين في المنطقة.

على استراتيجية بناء السلام أيضًا أن تكون على دراية بقضايا العلاقات بين الجنسين ودور المرأة في الحياة السياسية الإثيوبية. في نيسان/ أبريل 1995، عقدت «مجموعة عبر أفريقيا» (IAG) غير الحكومية التي تتخذ من أديس أبابا مقراً لها ورشة حول «المرأة وصياغة الدساتير الإقليمية»، شاركت فيها خمسون امرأة من خمس مناطق من داخل إثيوبيا لمناقشة دور المكاتب النسائية الإقليمية، وسياسات المنظمات غير الحكومية المتعلقة بالمرأة على المستوى الإقليمي، ومشاركة المرأة في صنع الدساتير الوطنية والإقليمية. إن هذا النوع من التدخل المركّز لديه قيمة أكبر من التوصيات الأكثر منهجية، التي تبدو واعدة ولكنها تطغى على التقاليد المحلية ومن ثم يثبت أنها غير قابلة للتطبيق. بعبارة أخرى، غالبًا ما تظل المخططات الضخمة للمساواة بين الجنسين متوقفة على المرحلة الخطابية، في حين أن المبادرات المحددة التي تعتمد على الأولويات المحلية أو الوطنية ـ كما هي الحال في مشاركة المرأة في النظام

السياسي الإثيوبي ـ لديها فرصة أكبر بكثير للنجاح ويمكن أن توفر اللبنات الأساسية لجهد أكثر واقعية في التحول الاجتماعي.

غالبًا تستخدم المجتمعات المحلية المنظمات الاجتماعية التقليدية التي تستعيد العلاقات المحطّمة وتدعمها كوسائل لحل النزاعات. في إثيوبيا، كانت أكبر الجمعيات المحلية الرسمية وأكثرها نفوذاً (مؤسسة الرعاية «إدّير»، وجمعية الإدخار «إقوب»، وآلية المسؤولية المجتمعية «ميهابر»)10 تطرح طرقًا للمصالحة بين المجموعات أو داخل المجموعات. في مناطق سيداما بجنوب إثيوبيا، اتبعت النساء ممارسة تقليدية عندما ربطن ملابسهن الداخلية معًا ووضعنَها بين الأطراف المتصارعة للحث على وقف الأعمال العدائية.

غالبًا ما يركز التدريب على إدارة النزاع في إثيوبيا على معالجة العلاقات كخطوة نحو أهداف أكبر لبناء السلام. قامت «أبوغيدا»، وهي منظمة غير حكومية إثيوبية محلية، بتنظيم دورات تدريبية في إدارة النزاع لقادة المجتمع وأعضاء الأحزاب. وعقدت اللجنة المخصصة للسلام والتنمية ورش عمل في هرار وجنوب آرسي، وولايتا، ووليغا، التقى خلالها الشيوخ ومسؤولو الحزب لمناقشة خلافاتهم.

النظام الفرعي والنظام

يرتبط هذان المستويان بالعوائق الهيكلية للسلام في إثيوبيا. مع وجود تنوع سكاني وقاعدة موارد محدودة، فالصراع أمر لا مفر منه. أما الأسباب الأخرى للنزاع فتعود جميعها إلى الفقر المزمن ودور الحكومة المركزية.

كثيرًا ما ينبّئ تفشّي الفقر والتفاوتات الواسعة في الدخل في القرن الأفريقي بحدوث نزاعات، حيث يحد الفقر بشدة من فرص التعليم والوصول إلى الموارد وسبل العيش والتقدم الاقتصادي.

يرتبط انعدام الأمن الغذائي ارتباطًا وثيقًا بالفقر باعتباره من جذور العنف.[11] يقول مراقب إثيوبي إن «الأمن الغذائي يهيمن على كل شيء... الناس على حافة البقاء على قيد الحياة.»[12] لكن صنّاع السياسات غالبًا ما يعدّون قضية الأمن الغذائي أقل أهمية

من قضايا الحكم وحل النزاعات. وعلى الرغم من ذلك، فإنه عندما يقترن بالتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية العميقة، يمكن للصراع على الموارد الشحيحة ـ وخاصة الغذاء ـ أن يتحوّل إلى نزاع عنفي. ويواجه الشباب من المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي فرصًا محدودة لكسب الرزق، ويتحوّلون إلى البيادق في الصراع على السلطة الذي يصف معظم النزاعات في القرن الأفريقي. عندما تجتمع هذه العوامل مع زيادة التمدّن ومن ثم زيادة الفقر الحضري، ينبغي إطلاق إشارات الإنذار المبكر حول احتمال النزاع والعنف.

تتغذّى النزاعات أيضًا بقضايا الحكم. فالموروثات التاريخية من الإمبراطوريات المركزية والديكتاتوريات العسكرية ـ التي بُنيت عن طريق الغزو واستدامت من خلال تكتيكات فَرِّقْ تَسُدْ ـ تجعل من مسألة الحكم في إثيوبيا المعاصرة أمرًا شديد الحساسية. يكمن التنافس على مجموعة الموارد الإقليمية والوصول إليها وتوزيعها وراء النزاعات في إثيوبيا وجوارها. لذا، فإن دور الدولة المركزي في توزيع الموارد يجعلها من الأهداف الرئيسة للنزاع، وعندما تكون السلطة مركزية، تتحوّل إلى سبب رئيس للنزاع.[13]

بالنظر إلى هذه السلسلة السببية للنزاع التي تتصف أساسًا بالفقر والمركزية المفرطة، يصبح الحد من الفقر واللامركزية أكثر عنصرين فعالين في استراتيجية بناء السلام في إثيوبيا على مستوى النظام الفرعي والنظام.[14]

لمواجهة انعدام الأمن الغذائي المزمن في إثيوبيا وانخفاض الإنتاجية الزراعية (بالإضافة إلى تعزيز تحالفها الاستراتيجي مع الفلاحين)، التزمت الحكومة الإثيوبية بتحسين الأمن الغذائي لأصحاب الحيازات الصغيرة، وهو تعهد إذا تم الوفاء به سيؤثر بشكل إيجابي على معدلات الفقر. يأتي أساس استراتيجية زيادة إنتاج الغذاء من نهج الثورة الخضراء في برنامج غلوبال 2000، الذي يتميز بتوفير البذور والتكنولوجيا والائتمان الريفي والأسمدة.

هناك عدد من الأسباب المنطقية للتزايد السريع في استخدام الأسمدة: فقد عزز تبني استخدام الأسمدة الإنتاج في جميع أنحاء شمال شرق إفريقيا، لكن إثيوبيا

كانت بطيئة في اللحاق بها. لكن صغار المزارعين مهتمون كثيراً باستعمال مزيد من الأسمدة، لا سيما في مواجهة زيادة أسعار المنتجين وضغوط الأراضي، وحيث تبيّن أن استعمالها يزيد الغلة، والقدرة على نقل الأسمدة للمزارعين آخذة في التحسن.[15] وقد خلصت دراسة حديثة للأمم المتحدة إلى أن «استعمال الأسمدة له أهمية قصوى لرفاهية إثيوبيا في المستقبل.»[16]

على الرغم من زيادة الغلّة في عدد من المناطق، تشير الدلائل الأولية إلى أن استراتيجية غلوبال 2000 قد أثّرت سلبيًا على المزارعين فقراء الموارد من حيث الاستدامة، وزادت من مديونية وتهميش المزارعين الأفقر. أدّت آليات السوق غير الفعالة أو الاحتكارية إلى تشويه آثار زيادة الإنتاج، حيث غالبًا ما تكون مناطق العجز غير قادرة على تحمل الشراء من مناطق الفائض، حتى مع انخفاض الأسعار، بسبب زيادة العرض. تساهم الأسعار المنخفضة في ثني المزارعين عن استخدام الأسمدة في محاصيل معينة. (إن آثار تكتيكات الثورة الخضراء في البلدان الأخرى تشمل التدهور البيئي، وزيادة تهميش مزارعات الكفاف، وتركيز الأراضي بأيدي المزارعين الأعلى إنتاجًا).

على الرغم من زيادة استخدام الأسمدة وإنتاج المحاصيل على الصعيد الوطني، لكن تبقى الحقيقة أن أكثر من 40 في المائة من الفلاحين الإثيوبيين لم يستخدموا الأسمدة على الإطلاق، وإن 1 في المائة فقط من أراضي إثيوبيا مروية، و65 في المائة من أصحاب الحيازات الصغيرة لا يبيعون الحبوب، وحوالي 40 في المائة من المزارعين يزرعون أقل من نصف هكتار، ويضطر نصف هؤلاء المنتجين الصغار إلى شراء الطعام للاستهلاك الخاص. ويُعدّ الفقر هو السبب الرئيس لعدم استعمال الأسمدة على نطاق واسع،[17] وكذلك النفور من المخاطرة18، فقد يؤدّي اتخاذ قرارات خاطئة إلى موت الأطفال.[18]

تم الربط بين الزيادات الهائلة في الإنتاج على المستوى الوطني بتحسين الأمن الغذائي، وتجاهل انعدام الأمن الغذائي المحلي الناجم عن ضعف الموارد وإمكانيات الوصول. كانت استراتيجية غلوبال 2000 مناسبة للمناطق المنتجة للفائض، لكن

الحكومة تطبق استراتيجية الفائض هذه على الدولة كلها، على الرغم من أن 35 في المئة فقط من الفلاحين يبيعون فائض الحبوب بالفعل، والغالبية العظمى معرضة بشدة للتقلبات في الأسعار والمناخ، وعلى الرغم من إمكانية الاستفادة بشكل كبير من محفزات الإنتاج، فإن خوفهم المبرر من الطقس يقودهم إلى التحفّظ الشديد في خيارات الإنتاج الخاصة بهم. ومن ثم، فإنهم بحاجة إلى بعض التطمينات بأنهم لن يصبحوا أكثر مديونية (وفقرًا) في حال ضعف العائدات.

يؤدي التركيز على الإنتاجية إلى تحويل موارد وزارة الزراعة عن حماية صغار المزارعين غير القادرين على الوصول إلى المدخلات، بما في ذلك المبيدات الحشرية والبذور المحسّنة. ويلاحظ أحد قادة المنظمات غير الحكومية الإثيوبية أن «البرنامج لا يساعد حقًا إلا الفلاحين من المستوى المتوسط، الذين يملكون ثيرانًا والكثير من العمالة. لكن نسبة عالية من الفلاحين في إثيوبيا لا يمتلكون ثيرانًا.»[19] إذا لم تتم معالجة هذه المشاكل المبكرة، وتعمّق التهميش والفقر، ستكون إثيوبيا أرضًا خصبة لمروجي العنف والثورة.

للتعامل مع المركزية المفرطة التاريخية للدولة القومية الإثيوبية، جاءت السياسة الرئيسة للحكومة الإثيوبية ـ المصممة لمنع النزاع ـ لتطوير أجندة لامركزية. وعلى الرغم من اعتماد الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي نظام التعددية الحزبية في العام 1991، إلا أنه لم يكن على الإطلاق أولوية الحزب القصوى. كانت عملية الانتخابات الوطنية إلى حد كبير بمنزلة عملية تزيين، على حين شرعت الجبهة في رؤيتها الخاصة لإرساء الديمقراطية. جاءت العمليات الانتخابية لصرف الانتباه من نواحٍ عديدة عن المسارات الحقيقية المتعلّقة باللامركزية و«الفدرالية العرقية»، التي ستنقل السلطة والمسؤوليات الإدارية إلى المناطق المحددة عرقيًا، التي تسعى إلى إعادة هيكلة الدولة الإثيوبية واستبدال النخب السابقة.

كانت الدولة الإثيوبية مركزية أكثر من اللازم لعقود، وكان على الجبهة تفكيك تلك الدولة الإمبراطورية المركزية للمضي في أي عملية تحرير سياسي، وكان تخلّيها عن مقاليد السلطة في مناطق معينة قد يؤدّي إلى تفتت البلاد. وفي ظل غياب تحالفات

موثوقة مع الأحزاب الإقليمية والقومية الأقدم، احتاجت الجبهة إلى الاعتماد على حلفاء تابعين للحفاظ على السيطرة على عملية اللامركزية. وهناك نقاش واسع داخل إثيوبيا وخارجها حول آثار النظام الفيدرالي العرقي، المكون المركزي في البرنامج السياسي للحكومة.

من ناحية، هناك انتقاد للحكومة لعدم السماح للديمقراطية الانتخابية بأخذ مجراها، ويؤكد مؤيدو هذا الخط من التفكير أن إثيوبيا تحوّلت إلى دولة الحزب الواحد، حيث يجعل اختلال توازن القوى على المستويين الوطني والإقليمي من الصعب أو المستحيل على الأحزاب الرئيسة الأخرى العودة إلى العملية الديمقراطية.

ويؤكّد المنتقدون أن الفيدرالية العرقية تهدد السلام، وتفشل في حماية حقوق الأقليات في المناطق، وتقلّل من حركة الأشخاص والبضائع عبر الأقاليم، وتحد من هجرة العمالة عبرها بسبب القيود المفروضة على التوظيف العرقي، وتؤسس لرغبات الانفصال لدى بعض المجموعات، وتوسّع الانقسامات بين المجموعات المختلفة التي تعيش في المنطقة نفس. ويعتقد بعض المحللين أن ما كان يعبّر عن العرق ثقافيًا في السابق ـ الدين، والطقوس، والمهرجانات، واللغة، وما إلى ذلك ـ أصبح مسيسًا لدرجة أنه تحوّل إلى أيديولوجية للمعارضة والإقصاء (من المؤكد أن جبهة تحرير مورو الإسلامية وجبهة التحرير الوطني يستغلان العناصر المسببة للانقسام في هذه الأيديولوجية). حتى بعض العناصر الأقل إثارة للجدل في الفيدرالية العرقية تعرضت لانتقادات من معارضي هذه السياسة. مثلًا، تسمح سياسات التعليم الحكومية الإثيوبية باستخدام اللغات المحلية في المدارس، ولكنّ هناك قلقاً من أن الطلاب الذين يتعلمون بلغتهم المحلية قد يتعرضون للإعاقة بسبب غياب التدريب على الأمهرة أو الإنجليزية أو لغات أخرى ذات فائدة أكبر على المستوى الوطني أو العالمي.[20]

أعطى تنفيذ مسار اللامركزية نقاد الجبهة وقودًا إضافيًا. عانت المراحل الأولى من المسار من التصريحات المتناقضة والمعلومات غير الكافية، مما خلق ارتباكًا حول الصلاحيات التي سيتم منحها فعليًا للوحدات الإدارية على المستوى المحلي. تم إنشاء القليل من الروابط بين الإصلاحات الفيدرالية وعمليات الإصلاح الرئيسة

الأخرى التي أدخلتها الحكومة الانتقالية،[21] ولم يتم التفكير كثيرًا بالتعامل مع المشكلات المرتبطة بالسياسة والتنظيم والموظفين والاتصالات وتوفير الخدمات وتوزيع الميزانية.[22] مثلًا، تقول وحدة الاستخبارات الاقتصادية أن الولاء السياسي للحزب الحاكم أهم من الهوية العرقية.[23]

أما إطار التحليل الأكثر تفاؤلاً فيشيد بالهياكل التشاركية التي تطورها الحكومة على المستوى المحلي، فضلاً عن عملية نقل السلطة الإدارية بعيدًا عن المركز. فقد وجدت دراسة للبنك الدولي في العام 1995 تقدمًا كبيرًا في تعزيز قدرة الموارد البشرية ودعم الهياكل الإدارية المحلية.[24]

يشجع أنصار الفيدرالية العرقية، الذين يرون المركزية المفرطة غير عملية في مثل هذا البلد الكبير والمكتظ، اعتراف الحكومة باللغات والثقافات المحلية. ووفقًا للمدافعين عن سياسة الحكومة، فإن الحكومة تنظر إلى الفيدرالية العرقية على أنها وسيلة وليست غاية، فهي محاولة لتجنب هيمنة مجموعة عرقية واحدة ومنع طبقة اقتصادية واحدة من السيطرة على الأغلبية الفقيرة. وهم يأملون أن يؤدّي الاقتصاد اللامركزي إلى تغيير الساحة السياسية لتعكس هذا الواقع الجديد، وإلى مساعدة التنمية المحلية والمشاريع. يشيد المؤيدون أيضًا برؤية المشاركة السياسية المشتركة بين الحكومات مثل تلك الموجودة في إثيوبيا وأوغندا وإريتريا ـ وهي رؤية تختلف تمامًا عن النماذج التي ينادي بها مؤيدو التعددية الحزبية الصارمة.

إن القيود على الموارد هائلة، لذلك، من المرجح أن تتمحور المشاكل المستقبلية حول النزاعات على الأراضي، والتنافس بين الحكومات الإقليمية والحكومة المركزية حول السلطة الضريبية (تجمع الحكومة الفيدرالية 85 بالمائة من الإيرادات المحلية، و90 بالمائة إذا تم تضمين المساعدات الخارجية)،[25] وتحويل الأموال من المركز إلى المناطق.

أدت سياسة الجهوية إلى إضفاء الطابع المحلي على الصراع الذي قد يكون موجهًا إلى المستوى الوطني. خلال الفترة الانتقالية المبكرة العنيفة في 1991 ـ 1993، تم تنفيذ التطهير العرقي على المستوى المحلي، واندلعت صراعات على السلطة محليًا،

تم حرق منازل سكان لأنهم عُدُّوا من غير السكان الأصليين. أمّا التكتيكات الأحدث للتطهير العرقي فهي أقل عنفًا، وتشمل، على سبيل المثال، الترهيب والمقاطعة الاقتصادية.[26]

لقد ولّدت عملية إعادة رسم الحدود عرقيًا خلافات وعداوات كبيرة، وستظل المطالبات العرقية بشأن المعادن والأراضي والمياه من الأمور التي قد تؤدّي إلى الانفجار. أما في بعض الحالات التي تتعايش فيها شعوب من أعراق مختلفة بسلام على مدى أجيال عديدة، فقد أثبت الفصل العرقي بحكم الواقع أنه عملية مؤلمة وصعبة. وفي حالات أخرى، تفاقمت التوترات العرقية طويلة الأمد بسبب الإبعاد القسري للأشخاص من الأراضي التي حرثتها عائلاتهم على مدى أجيال. وفي مجالات أخرى، تم تخفيف التوترات بسبب زيادة التجارة والوصول إلى هياكل صنع القرار. تقول أقليات في بعض المواقع في بعض الأحيان أنها مهمشة تمامًا، ومع ذلك، في مناطق أخرى، سمحت إدارات المناطق للأقليات بممارسة السيطرة على اللغة والتعليم والثقافة والمجالس القروية.

ومع ذلك، وفي جميع المناطق تقريبًا، فإن السلطات المحلية مسؤولة في نهاية الأمر أمام الجبهة الثورية الديمقراطية الشعبية، التي تعيّن مسؤولًا مدنيًا رفيع المستوى في كل منطقة إلى جانب القوات الحكومية للإشراف على القرارات السياسية.

البعد الزمني في بناء السلام: حالة رواندا

إن بناء السلام، كما يؤكد ليديراخ، مشروع معقد، ينطوي على عدد من الجهات الفاعلة والأنشطة التي تسعى إلى تحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف المتداخلة وتعمل ضمن مجموعة متنوعة من الأطر الزمنية المتداخلة. للمساعدة في تصور العلاقة بين الأطر الزمنية وأنواع أنشطة بناء السلام ـ وعلى وجه الخصوص، للتأكيد على الحاجة إلى تنسيق الاستجابات الفورية للأزمات مع الأهداف طويلة المدى ـ يقدم ليديراخ نموذجًا متداخلاً يصمم البعد الزمني في بناء السلام (انظر الشكل). يقسّم هذا النموذج المتداخل البعد الزمني إلى أربع مراحل، تتميز كل منها بفئة معينة من نشاط بناء السلام: العمل الفوري/ التدخل في الأزمات، التخطيط/ التحضير

والتدريب قصير المدى، التفكير على مدى العقد/ تصميم التغيير الاجتماعي، والرؤية الجيلية/ المستقبل المنشود.

تقدم رواندا جملة من الدروس المهمة حول كيف يمكن لأصحاب الخير الخارجيين مفاقمة الديناميات طويلة الأجل للوضع عن طريق الاستجابات سيئة التوقيت وغير المدروسة للأزمة، وإن عن غير قصد.[27] بعد الإبادة الجماعية في رواندا في العام 1994 التي أدّت إلى قتل أكثر نصف مليون شخص، تعززت حالة عدم الاستقرار من توغّلات الجيش السابق وعناصر الميليشيات المرتبطة بنظام الإبادة الجماعية عبر الحدود مع زائير (الكونغو الآن)، وكذلك من خلال الترهيب والمذابح داخل رواندا عندما كان الجزء الأكبر من اللاجئين الروانديين قد عاد من زائير في أواخر العام 1996. أمّأ الحكومة الرواندية، المكونة من المتمردين السابقين الذين هزموا النظام الذي ارتكب الإبادة الجماعية، فهي منحدرة إلى حد كبير من أقلية التوتسي وتواجه تحديات متعددة.

في التطبيق الآتي لإطار عمل ليديراخ على القضية الرواندية، تركز المادة على الآثار المباشرة للإبادة الجماعية والسنتين ونصف السنة بين الإبادة الجماعية ووقت كتابة هذا التقرير.

العمل الفوري / التدخل في الأزمات

في نيسان/ أبريل 1994، بدأت إبادة جماعية في رواندا قامت فيها الدولة بتنظيم مذابح وتنفيذها ضد آلاف الأشخاص يوميًا. رداً على ذلك، بدأت الجبهة الوطنية الرواندية المتمردة هجومها من قاعدتها الأوغندية، مما تسبب في فرار مئات آلاف الهوتو عبر الحدود إلى زائير وتنزانيا وبوروندي. تطلّب استقرار الوضع إنجاز مهمتين رئيستين هما: وقف الاقتتال وتلبية احتياجات اللاجئين. بينما كان المجتمع الدولي يتجادل حول ما إذا كان ينبغي إرسال قوة خارجية، تقدمت الجبهة الوطنية الرواندية عبر البلاد، وقضت على قوات نظام الإبادة الجماعية واستولت على كيغالي في غضون أشهر قليلة. أنهى انتصار الجبهة الوطنية الإبادة الجماعية داخل رواندا، لكن أزمة أخرى ظهرت في مخيمات اللاجئين في زائير، عندما انتشرت الكوليرا كالنار في الهشيم وقتلت الآلاف.

بعد الاستجابة العاجلة للإبادة الجماعية، ركّزت الدول والوكالات المانحة كل اهتمامها تقريبًا على مخيمات اللاجئين، وقدّمت ملايين الدولارات في شكل لوجستيات عسكرية لدعم البنية التحتية الضخمة للإغاثة، بينما تجاهلت تقريبًا احتياجات إعادة التأهيل داخل رواندا. وعلى الرغم من أن الاستجابة الإنسانية كانت مفيدة في منع ارتفاع معدلات الوفيات في مخيمات اللاجئين، إلا أن الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والبلدان المانحة ووكالات المعونة كانت غير قادرة أو غير راغبة في معالجة مسألة فصل اللاجئين عن منظمي الإبادة الجماعية والمسلحين من عناصر من الجيش الرواندي السابق والميليشيات المرتبطة بهم، ولا سيما إنتراهاموي. في غياب الإرادة السياسية لمعالجة الأزمة، قدّمت الوكالات الإنسانية مساعدة عززت هياكل سلطة مرتكبي الإبادة الجماعية رغم إنقاذها للأرواح. باختصار، كانت الاستجابة الفورية للإبادة الجماعية وأزمة اللاجئين الناتجة عنها كارثة موصوفة.

التخطيط/الإعداد قصير المدى والتدريب

إحدى أهم القضايا قصيرة الأمد التي واجهت حكومة رواندا المشكلة حديثًا هي كسر دائرة الإفلات من العقاب التي ابتليت بها البلاد منذ الاستقلال. ولهذه الغاية، أنشأت الأمم المتحدة محكمة جرائم الحرب للمنظمين الرئيسيين للإبادة الجماعية، وبدأت الحكومة الرواندية في العام 1996 بإجراء محاكمات الإبادة الجماعية الخاصة بها لمرتكبي الإبادة الجماعية من المستوى المتوسط.[28]

توجّه معظم الاهتمام والكثير من الموارد إلى محكمة جرائم الحرب الدولية لرواندا، ومقرها تنزانيا، التي اختصت بلائحة اتهام المسؤولين عن الإبادة الجماعية في رواندا في العام 1994. تم توجيه الاتهام إلى عدد قليل فقط من الأشخاص، وكثير منهم لم يسلّموا إلى المحكمة. كما هو متوقع، فإن المحكمة مقيّدة بنقص الموارد والسلطة في ملاحقة المشتبه بهم، ومن بينهم المعتقلون ثيونيست باجاسورا، أحد مهندسي الإبادة الجماعية، وفيرديناند ناهيمانا، صاحب محطة ميل كولين الإذاعية سيئة السمعة، التي ساعدت برامجها الإذاعية في تسهيل التنفيذ الفعال لخطة الإبادة الجماعية.

وقد أتاح التأخير في لوائح الاتهام والاعتقالات والتسليم والملاحقة القضائية لكل من المذنبين وأولئك العازمين على الانتقام وقتًا لإعادة تجميع صفوفهم لمزيد من العنف. قفز المتهمون الحدود طالبين اللجوء في الخارج، وفر آخرون ـ مثل اللواء أوغسطين بيزيمونغو، القائد العسكري للنظام السابق ـ إلى زائير ونظموا جيشًا وميليشيا رواندية سابقة بشكل علني في مخيمات اللاجئين. ما يزال مكان العديد من مخططي وقادة الإبادة الجماعية في رواندا، وكذلك مكان الصحفيين المسؤولين عن وسائل الإعلام التي تحض على الكراهية، فهو مجهول إلى حد كبير. وعلى الرغم من استجابة المجتمع الدولي لطلب رواندا بإنشاء محكمة دولية، كانت المشاركة المستمرة الهادفة للأمم المتحدة لضمان تسريع عملها ضعيفة.[29]

يتمثل أحد الاقتراحات لمعالجة التراكم في لوائح الاتهام والقضايا في المحكمة الرواندية في إنشاء لجنة الحقيقة للعمل إلى جانب المحكمة، حيث سيتم تحقيق العدالة فيما يتعلق بمنظمي الإبادة الجماعية وسيتم ذكر أسماء الآخرين الذين شاركوا وكشفت جرائمهم.

سيكون لنجاح المحكمة الدولية في رواندا أو فشلها تأثير كبير على أية عملية سلام محتملة، حيث تحافظ الحكومة الرواندية على سياستها المتمثلة في «عدم المصالحة حتى العدالة». في غضون ذلك، تمضي محاكمات الإبادة الجماعية التي تجريها الحكومة الرواندية بشكل أسرع، على الرغم من زعم عديد من المتهمين أنهم محرومون من الإجراءات القانونية الواجبة.

تفيد مرحلة «الإعداد والتدريب» التي وضعها ليديراخ المحاكمات على المستوى الوطني في رواندا. فقد بادرت الحكومة الرواندية بقوة في مئات المحاكمات، مما تطلب تدخلات سريعة في القطاع القضائي، حيث تم تدريب عشرات الروانديين في جميع مجالات التحقيق الجنائي والقانون وإدارة العقوبات. إن التحضير والتدريب اللذين تشارك فيهما رواندا لإعادة بناء مجتمعها بعد الإبادة الجماعية يتجلى بشكل واضح في قطاع العدالة الوطني. وعلى الرغم من بروز المحكمة الدولية وتمويلها الأفضل، فإن التزام رواندا بإعادة بناء سلطة قضائية فاعلة مهمة لا تقل أهمية.

التفكير على مدى العقد/تصميم التغيير الاجتماعي

تسعى هذه المرحلة بشكل رئيسي على التغيير الاجتماعي ومعالجة الكراهية والانقسامات التي توازي خطوط الصدع داخل المجتمع الرواندي من خلال البرمجة المبتكرة التي يدعم فيها المتدخلون الخارجيون الفاعلين المحليين في إعادة بناء رأس مال اجتماعي أكثر صحة. وقد تم البدء بالفعل بمجموعة متنوعة من البرامج، بما في ذلك التدخلات النفسية والاجتماعية، وحلقات عمل المصالحة أو العلاج الاجتماعي، والتدريب على إدارة النزاع، والبرمجة الإعلامية الإيجابية، ولجان السلام، وإصلاح المناهج الدراسية، لكن تأثير هذه البرامج لن يتّضح قبل خمس سنوات إلى عشر سنوات. ومن الأمثلة عليها ما يأتي:

بعد فترة وجيزة من الإبادة الجماعية في رواندا، اتّضح أن الأطفال الأيتام أو الذين تم التخلي عنهم قد تم تخزينهم في المستودعات، وتفاقمت الصدمة التي سبقت عودتهم بسبب الظروف الرهيبة لوضعهم الجديد. وقد استجاب عدد قليل من الوكالات لهذه الظروف في مخيمات اللاجئين وداخل رواندا من خلال تقديم العلاج النفسي للأطفال، من بين خدمات أخرى، وقامت منظمة إنقاذ الأطفال ـ الولايات المتحدة بوضع عاملين اجتماعيين مختصّين شباب داخل المراكز التي يقيم فيها الأطفال. في كيغالي، تم تقديم الدعم لأشكال محلية من التنظيم الاجتماعي، مثل الكشافة، ومجموعات الرقص التقليدي، وفرق كرة القدم، والمجموعات الكنسية، وإجراء مناقشات مجتمعية حول مستقبل الأطفال. «الثقافة هي الشيء الوحيد الكبير بما يكفي للمساعدة»، قال مدير إحدى المنظمات غير الحكومية من الولايات المتحدة في أعقاب الإبادة.[30] كما تقوم منظمة العمل الإنساني الإفريقي، ومقرها إثيوبيا، بإدارة الصدمات النفسية والاجتماعية، وخاصة للنساء الروانديات. بالإضافة إلى ذلك، عقدت اليونيسف ندوات ودورات تدريبية في مجال رعاية الصدمات النفسية والاجتماعية.

بعد فترة وجيزة من وضع هذه الوكالات برامج نفسية اجتماعية متواضعة، حذت عشرات المنظمات غير الحكومية حذوها. وقد افترضت كثير من المنظمات غير الحكومية أن أعدادًا كبيرة من الروانديين يعانون من الصدمة وأطلقت عددًا كبيرًا من

البرامج النفسية والاجتماعية، على الرغم من قلة الإلمام بالثقافة والظروف المحلية. تم تطبيق أنظمة التشخيص والعلاجات الغربية، على الرغم من عدم ارتباطها بواقع الحياة الرواندية. تم تشخيص كثرة الضيق على أنه صدمة، وهو في الواقع، دليل على آليات المواجهة الاعتيادية.[31] علاوة على ذلك، ووفقًا لتقييم متعدد المانحين، لم تكن التدخلات التي تستهدف الأطفال المصابين بصدمات نفسية في مراكز القصر غير المصحوبين تستخدم معايير وممارسات موحدة، وعانت من قلة المراقبة والمتابعة.[32] (في نيكاراغوا أيضًا، ثبت أن تشخيص اضطراب ما بعد الصدمة لم يكن مؤشرًا موثوقًا للحاجة إلى العلاج النفسي).[33] ومن خلال مراجعة المقابلات والبيانات من اضطراب ما بعد الصدمة، تظهر الدراسات في رواندا أن نسبة عالية جدًا من الناس لم يكونوا حزينين، وكانوا مهتمين بالعمل واللعب، وشعروا بالقدرة على حماية أسرهم وأنفسهم. من خلال التركيز فقط على استجابات اضطراب ما بعد الصدمة، من المرجح أن تركّز المنظمات غير الحكومية والمتدخلون الآخرون على الأذى وتتجاهل قدرة الأفراد على الصمود، لكنها مقاربة تعزز الفكرة السلبية حول «الضحية» ومعرفة «الخبير».[34]

ينظم عدد من المنظمات ورشاً للشفاء الاجتماعي. فقد قامت خدمات الإغاثة الكاثوليكية وكانيارواندا ـ وهي منظمة رواندية لحقوق الإنسان ـ برعاية مؤتمر حول المصالحة في جيساييني، رواندا، في الفترة من 22 إلى 25 سبتمبر 1995، وقد ضم ستة عشر عضوًا من الحكومة الرواندية والمجتمع المدني، وأدار المؤتمر حزقيا آسيفا من مبادرة نيروبي للسلام. ضم المؤتمر أشخاصًا ذوي نفوذ أخلاقي لمناقشة استراتيجيات إعادة الثقة بين المجتمعات الرواندية. وأكدت استنتاجاتهم أهمية تطوير ثقافة تقول الحقيقة، والحاجة إلى إعادة تأهيل المجتمع الرواندي، والاعتراف بالعدالة كأمر حاسم لتعافي رواندا، وإلى إزالة العوائق أمام عودة اللاجئين، وإلى ثقافة التضحية والنية الحسنة. بعد هذا الاجتماع، رعت خدمات الإغاثة الكاثوليكية ورشة نظمتها الرابطة الرواندية للعمال المسيحيين، شاركت فيها الكنيسة والإعلام ومجموعات حقوق الإنسان والتنمية في دراسة دور الكنيسة ورسالتها الخاصة بالعدالة والسلام. وتواصل خدمات الاغاثة الكاثوليكية ـ مثل الوكالات الأخرى ـ استكشاف طرق فعالة لبناء الجسور بين المجتمعات المبعثرة.

وجرّبت الحكومة الرواندية ورشاً للعلاج الاجتماعي، وعقدت وزارة التعليم العالي مثلًا ندوة حول التسامح في أيار/ مايو 1995، تطرق إلى القضايا الحساسة بعد عام واحد فقط من الإبادة الجماعية، وقال فيها أحد المشاركين: «لقد وفرت فرصة ممتازة لمناقشة القضايا الجادة، وأعطت المشاركين بعض المساحة للتفكير.»[35]

يُعد التدريب على إدارة النزاع مجالًا آخر تسعى فيه مجموعة متنوعة من الوكالات إلى إنشاء آليات محلية لعمليات مستدامة للتغيير الاجتماعي وتحويل النزاعات. تتولى «أفريقيون من أجل العمل الإنساني» (AHA)، وهي منظمة غير حكومية تديرها إثيوبيا، بناء القدرات في إدارة النزاع، وقد أجرت ثلاث ورش للحكومة والجماعات المدنية والوكالات، حيث أتيحت للمشاركين فرصة الحديث بصراحة عن الإبادة الجماعية. شكل المشاركون في إحدى الجلسات مجموعة اتصال لمتابعة موضوع حل النزاعات، وكانت إدارة الاختلافات العرقية والثقافية والاجتماعية الموضوع الرئيس للمناقشات.

كان أثر المذياع حاسمًا في رواندا في تعبئة الإرادة الشعبية وتعزيز مناخ الخوف والكراهية الذي جعل الإبادة الجماعية ممكنة. كانت محطة الإذاعة الحكومية في زائير مسؤولة جزئياً عن تأجيج العنف العرقي في زائير في 1992 ـ 1993 الذي اقتلع نصف مليون شخص. وبشكل عام، يُعدُّ المذياع أداة تستخدمها الحكومات حول إفريقيا لتكريس قوتها وتبرير أفعالها.

أجرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نشاطات إذاعية في رواندا ومخيمات اللاجئين في زائير وتنزانيا المجاورتين حاولت فيها إقناع المستمعين بأنهم يستطيعون العودة بأمان إلى رواندا. وكانت إذاعة بوروندي الوطنية تبث رسائل مماثلة إلى اللاجئين مرتين في الأسبوع. وتعاونت اليونيسف مع وزارة التعليم العالي الرواندية لإنتاج سلسلة من الرسائل الإذاعية حول الاختلافات الثقافية.

تختلف تجارب لجان السلام المحلية، فعلى سبيل المثال، تتلقى لجنة استئناف المبادرات الرعوية في بوتاري، رواندا، بعض الدعم، وهي بقيادة كاهن من التوتسي ومفكر من الهوتو، مقتنعان بأن المصالحة يجب أن تبدأ على مستوى القاعدة، ويصدران رسالة إخبارية لأغراض التعليم العام ويسهلون عودة اللاجئين.

إن تغيير المواقف في خدمة أهداف المصالحة هو تكملة منطقية للسياسات التربوية

في المرحلتين الابتدائية والثانوية. ومن ثم، فإن تطوير تدريب المعلمين لمساعدتهم على تشجيع التسامح والتعاون بين الأطفال هو وسيلة فعالة من حيث التكلفة وشاملة لإدخال مبادئ المصالحة في عملية التنشئة الاجتماعية. تقوم بعض الوكالات بتجربة برامج تعليم السلام في المدارس والمجتمعات المحلية ووسائل الإعلام والمؤسسات الدينية. وقد أعلن أحد مسؤولي الوكالات أنه في رواندا، «يجب أن يكون هناك برنامج تعليمي ضخم للأفكار الجديدة للتشريك.»[36] وتأتي مبادرة رئيسة لوزارة التعليم العالي لتدريب قادة المجتمع في المدارس الابتدائية والثانوية، والتخطيط لإدخال تعليم السلام في المناهج المدرسية، سيركّز على كيفية تغلّب الناس والمجتمعات على الاختلافات السابقة وإعادة الاندماج.

الرؤية الجيلية/المستقبل المنشود

إذا قدّر للسلام المستدام أن يأتي إلى رواندا، علينا أن نعالج جملة من القضايا الهيكلية ـ حتى في سياق البرمجة للعمل في الأطر الزمنية الفورية قصيرة المدى. تُعدّ السيطرة على الموارد، وحيازة الأراضي على وجه الخصوص، مشكلة رئيسة في رواندا، البلد الأكثر كثافة سكانية في أفريقيا، وهناك منافسة هائلة على الأراضي الصالحة للزراعة بين السكان القدماء والعائدين من التوتسي بعد تولي الجبهة الوطنية الرواندية السلطة في العام 1994، والآن مع عودة مئات الآلاف من الهوتو مع اقتراب عام 1996 من نهايته. تشمل معالجة معضلة الموارد تعزيز مزيج من سبل العيش البديلة، وتنويع الإنتاج الزراعي والرعوي المستدام، وتعزيز استقرار أسواق التصدير وأسعاره، والوصول المتكافئ إلى التدريب والمدخلات الزراعية الحكومية، وآليات تسوية المنازعات، والبرمجة السكانية، والإسكان منخفض التكلفة، وترتيبات الاستخدام المشترك للأراضي. ومن المرجح أن يشمل السعي لتحقيق كل من هذه الأهداف لا مسؤولي الحكومة الرواندية فحسب، بل أيضًا قادة المجتمع وممثلي المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والبنك الدولي والوكالات الحكومية الدولية الأخرى ـ الذين يتعين عليهم جميعًا دمج أهداف بناء السلام بشكل مباشر في برامجهم، بدلاً من الالتزام الصارم بأهداف الكفاءة والإنتاجية.

ويجب معالجة قضية أخرى تتعلّق بالطريقة التي يتم بها تقاسم السلطة في البلاد، فمن غير الواقعي أن نتوقع تنحي حكومة الجبهة الوطنية الرواندية المنتصرة وتقاسمها السلطة مع الجماعات التي من المرجح أن يخترقها أو يسيطر عليها منظمو الإبادة الجماعية. ومع ذلك، فقد أظهر التاريخ الرواندي أن استبعاد مجموعة أو أخرى لفترة طويلة من الزمن هو وصفة كارثية. تحاول الحكومة الرواندية إغراء الهوتو المؤهلين بالخدمة الحكومية وتنويع قواتها المسلحة من خلال تجنيد جنود الهوتو غير الملوثين بالإبادة، لكن من غير المرجح أن ترضي أي من السياستين قادة الهوتو على المدى الطويل. ومن ثم، يجب وضع ترتيبات مبدعة للحد من احتمالات العنف، مثل لامركزية الإدارة وتفويض سلطة صنع القرار السياسي والاقتصادي، وكذلك وسائل تقاسم السلطة على المستوى الوطني.

أمّا التحدّي الأكبر فهو مهمة إيجاد حل إقليمي للمشاكل التي تطرحها الحدود الوطنية غير المرسومة. قال أحدهم ذات مرة: «الحدود السيئة تجعل الجيران سيئين». وهذا المثل له صلة ببلدان البحيرات العظمى أيضًا: بوروندي فريسة للحرب الأهلية، والتماسك المستقبلي للكونغو غير مضمون بأية حال من الأحوال، ولرواندا تاريخ مشوب بالمجازر والإبادة الجماعية. أي تقدم نحو ترسيم حدود وطنية أقل إثارة للجدل لمنطقة البحيرات العظمى سيتطّلب قيادة مستنيرة ومستدامة من الحكومات والمنظمات الإقليمية واللاعبين الدوليين والجهات الفاعلة الوطنية ودوائر السلام المحلية.

مقاربات تحويلية للتدريب: حالة الصومال

يحث ليديراخ على تبنّي مقاربة أكثر تحويلية بدل التركيز على التدريب على حل النزاعات باعتباره «حدثًا» يتضمن «نقل المحتوى» ويقول أعلاه أن «التدريب لا يتعلق بنقل المحتوى بقدر ما يتعلق بخلق عملية ديناميكية تشمل الأشخاص الرئيسيين الذين يركزون معًا على حقائق الصراع في سياقهم.»

يعتبر الجهد الذي يبذله معهد الحياة والسلام السويدي لتشجيع تشكيل مجالس المقاطعات في الصومال وتدريب أعضاء المجالس كآلية لإضفاء الطابع المؤسسي

على منع النزاعات وإدارتها على المدى الطويل أحد أغنى الأمثلة على مثل هذه المقاربة في السياق الأفريقي، وهي تجربة كانت النوايا فيها تتسق مع رؤية ليديراخ للتدريب التحويلي. ومع ذلك، أعاقت مشاكل التنفيذ المبكرة نجاح المبادرة.

حاول معهد الحياة والسلام وعملية الأمم المتحدة في الصومال (UNOSOM) إعادة إنشاء السلطة الإدارية المدنية في حالة انهيار الدولة من خلال تنفيذ نتائج اتفاق بين الفصائل الصومالية المتحاربة للسماح بإنشاء مجالس المقاطعات. حدد اتفاق أديس أبابا للسلام في آذار/ مارس 1993 مقاربة «ذات مسارين» للسلام في الصومال، صنع السلام على مستوى القاعدة بهدف موازاة عملية التسوية بين أمراء الحرب. تم تصور مجالس المقاطعات على أنها أدنى مستوى للإدارة المحلية في إعادة تشكيل الدولة الصومالية.

أنشأ المعهد مراكز تدريب للمجالس المحلية في عدد من المواقع حول البلاد، مع مدربين دوليين ونظراء صوماليين، يخضع فيها أعضاء مجالس المناطق لحوالي أسبوع من التدريب في الإدارة والتنظيم. وعادة ما تجمع الدورات التدريبية أعضاء المجلس من عدد من المواقع المختلفة، مما يحفّز التبادل والتواصل بين المجتمعات. وفقًا لما اتفقت عليه الفصائل الحاضرة في مؤتمر أديس أبابا، على كل مجلس مقاطعة أن يحتوي على امرأة واحدة على الأقل.

وتُعدُّ مجالس المقاطعات تطورًا جديدًا في بناء المؤسسات السياسية الصومالية ويمكن القول إنها تسمح بمقاربة جديدة للمشاركة، لكنها كيانات غريبة تم تحديد مخططها الهيكلي في الخارج، على الرغم من أن مفاوضي أمراء الحرب يعتمدونها، من دون مشاركة المجتمع المحلي. قد ينجح الشكل الجديد للمشاركة في بعض الأماكن، وقد تشعر المجتمعات بأنها «تمتلك» مجالسها، لكن في مواقع أخرى، تم بالفعل تشكيل هياكل موازية، ومجالس المقاطعات ورفضها كإجراء خارجي. وفي حالات أخرى، كانت المجالس تهدد المصالح القائمة ولهذا السبب تم تهميشها.[37]

أدّى التنفيذ المتسرّع لقوات الأمم المتحدة لمفهوم مجالس المقاطعات إلى تقويض صلاحيتها. وقد كان الكثير من الناس قد تشرّدوا في العديد من المناطق في

وقت انتخابات المجالس، لدرجة أنه كان لا يمكن إنشاء مؤسسات تمثيلية حقيقية. وفي مواقع أخرى، بالغت مجالس المقاطعات في تمثيل العشيرة الفرعية المهيمنة محليًا، ويمكن القول إن الدورات التدريبية لمثل هذه المجالس تدعم شرعية تلك الاختلالات.[38] وقد عبّر البحث الذي أجراه مارك برادبري عن مخاوف أخرى، بما في ذلك شرعية المقاطعات، ومدى التلاعب الخارجي بانتخابات المجالس، والمركزية البيروقراطية لعملية الأمم المتحدة في الصومال، واستبدال الهياكل الحكومية المحلية القائمة، ورمزية شرط المرأة الواحدة، وعدم اليقين بشأن اختصاص المجلس وسلطته، ونقص الموارد، والوقت غير الكافي المخصص لكل من عملية الأمم المتحدة في الصومال لتشكيل المجالس وتدريب أعضاء المجالس، والدور الغامض للشيوخ في تشكيل المجالس.[39]

والأهم من ذلك هو القلق بشأن الدرجة التي تشعر بها المجتمعات أنها تمتلك مجالس المقاطعات هذه. في باي وبكول (قبل غزو أمير الحرب محمد فرح عيديد في سبتمبر 1995 بيدوا)، أدى إنشاء المجلس الأعلى العشائري إلى تهميش مجالس المقاطعات المحلية إلى حد كبير، كما فعل استئناف السلطة الأكبر في مناطق أبسام بوادي جوبا. في هذه الأماكن، يُعدُّ تقارب العشيرة هو عامل التعبئة الأساس. وفي الواقع، حيثما بقيت مجالس المقاطعات، يُعيد هيكل السلطة المحلية توجيهها وإعادة تشكيلها، وما يزال الشيوخ هم الفاعلين الأساسيين في منع النزاعات وإدارتها.

حققت مبادرة معهد الحياة والسلام بعض النتائج الإيجابية على الرغم من هذه المشاكل. فقد أعطت الدورات التدريبية أعضاء المجالس فرصة لتحليل البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتهم، واستكشاف أنواع البدائل التي قد تعزز منع النزاعات وإدارتها في مناطقهم، والاعتراف بدورهم المحتمل في تنفيذ التغيير. حتى في حالة عدم إنشاء هياكل إدارية محلية فعالة، تلّقى المئات من قادة المجتمعات المحلية في جميع أنحاء الصومال تدريبًا من شأنه أن يعزز جهودهم الخاصة لتغيير أوضاعهم المحلية.

خاتمة

تكشف مساهمة ليديراخ عن ندرة جهود بناء السلام المتضافرة داخل المجتمع الدبلوماسي الرسمي، لا سيما تلك الموجهة إلى الفاعلين الرئيسيين من المستوى المتوسط، وقد بدأت وكالات المعونة الحكومية المانحة ـ وكذلك المنظمات غير الحكومية ـ في إدراك هذا القصور منذ أوائل التسعينيات، وبتنفيذ تدخّلات أكثر تركيزًا لدعم القدرات المتوسطة المستوى من أجل السلام.

يقدم شمال شرق إفريقيا إشارة تبعث على الأمل. فقد جعلت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) من منع نشوب الصراعات إحدى أولوياتها التنظيمية وهي تحاول بناء قدرتها على تنفيذ هذه المهمة. رداً على ذلك، أطلقت حكومة الولايات المتحدة مبادرة القرن الأفريقي الكبرى، التي تعطي الأولوية أيضًا لمنع الصراع وتحاول دمج استراتيجيات بناء السلام بشكل أفضل في هذه المنطقة المعرضة للصراع. وهذا يوفر فرصة لتفعيل عدّة أفكار واردة في هذا المجلد.

باختصار، تشكل النماذج المفاهيمية التي قدمها جون بول ليديراخ إطارًا مفصلاً لوضع تحليل أعمق لا لأسباب الصراع فحسب، بل أيضًا لمقاربات بناء السلام التي تعالج هذه الأسباب. بوجود مثل هذا الإطار التحليلي في متناول اليد، سيجد صنّاع السياسات أنه من الأسهل تطوير عملية سياسية أكثر عقلانية، وستكون الوكالات الدولية أكثر قدرة على تكييف تدخلاتها وفقًا لاحتياجات سياق معين، وسيقدّر الدبلوماسيون بشكل أفضل المتطلبات طويلة الأجل لحل النزاعات.

الهوامش

القسم الأول: النزاعات المسلّحة المعاصرة

1. رؤية عامة شاملة

1. SunTzu, *The Art of War,* ed. and trans. Thomas Cleary (New York: Shambhala, 1991); Carl Von Clausewitz, *On War* (London: Penguin, 1978); Quincy Wright, *A Study of War* (Chicago: University of Chicago Press, 1942); and Richard Barnet, *Roots of War* (New York: Penguin, 1978).
2. Lewis Richardson, *Statistics of Deadly Quarrels* (Pittsburgh: Boxwood, 1960).
3. Johann Galtung, *Essays in Peace Research,* 5 vols. (Copenhagen: Ejlers, 1978); and Kenneth Boulding, *Conflict and Defense* (New York: Harper and Row, 1963).
4. See, for example, Ruth Leger Sivard, *World and Social Expenditures* (Washington, D.C.: World Priorities, 1983); Stockholm International Peace Research Institute Staff, *SIPRI Yearbook ١٩٩٥:Armaments, Disarmament, and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 1995); and Ernie Regehr, «Armed Conflict in the World in 1992/' *Ploughshares Monitor* 13, no. 4 (December 1996): 13 ـ 17.
5. Peter Wallensteen and Karin Axell, «Armed Conflict at the End of the Cold War, 1989 ـ 1992,» *Journal of Peace Research* 30, no. 3 (August 1993): 331 ـ 346.
6. Johann Galtung, «Peace Education: Problems and Conflicts,» in *Education for Peace,* ed. M. Haavelsrud (Guildford, Conn.: Science and Technology Press, 1976), 80 ـ 87; and Tony Ives, «The Geography of Arms Dispersal,» in David Pepper and Alan Jenkins, eds., *The Geography of Peace and War* (Oxford: Basil Blackwell, 1987).
7. Dayle Spencer, William Spencer, and William Ury, eds., *The State of the World Conflict Report* (Atlanta: International Negotiation Network of the Carter Center, 1992).
8. Johann Galtung, *The True Worlds: A Transnational Perspective* (New York: Free Press, 1980).

9. Sivard, *World and Social Expenditures;* and Ives, «Geography of Arms Dispersal,» 42 ـ 49.

10. Ives, «Geography of Arms Dispersal,» 44 ـ 45.

11. Peter Wallensteen, «Conflict Resolution after the Cold War: Five Implications,» in Honggang Yang, ed., *Resolving Intra ـ National Conflicts: A Strengthened Role for Intergovernmental Organizations*, Conference Report Series, vol. 5, no. 1 (Atlanta: Carter Center, 1993), 34 ـ 42.

12. See, for example, John Mueller, *Retreat from Doomsday: The Obsolescence of Major War* (New York: Basic, 1989).

13. See, for example, John J. Mearsheimer, «Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War,» *International Security* 15, no. 1 (summer 1990): 5 ـ 56.

14. Ernie Regehr, *War after the Cold War: Shaping a Canadian Response,* Ploughshares Working Paper 93 ـ 3 (Waterloo, Ontario: Project Ploughshares, 1993).

15. Regehr, «Armed Conflict in the World in 1992,» 16.

16. Mats Friberg, «The Need for Unofficial Diplomacy in Identity Conflicts,» in Tonci Kuzmanic and Arno Truger, eds., *Yugoslavia Wars* (Ljubljana, Slovenia: Peace Institute, 1992), 62.

17. Regehr, *War after the Cold War.*

18. Wallensteen and Axell, «Armed Conflict at the End of the Cold War,» 334.

2. خصائص المجتمعات عميقة الانقسام

1. Manus I. Midlarsky, *The Internationalization of Communal Strife* (New York: Routledge, 1992).

2. James Coleman, *Community Conflict* (New York: Free Press, 1956); and Lewis Coser, *The Functions of Social Conflict* (New York: Free Press, 1956).

3. Wallensteen and Axell, «Armed Conflict at the End of the Cold War,» 334.

4. Suzanne Lunden, *The Horn of Africa Bulletin* (Uppsala, Sweden: Life and Peace Institute, 1993).

5. Kumar Ruppesinghe, *Conflict Transformation* (London: Macmillan, 1994), 65.

6. Louis Kriesberg, *Intractable Conflicts and Their Transformation* (Syracuse: Syracuse University Press, 1989), 5.

7. Herbert Kelman, *International Behavior: A Social ـ Psychological Analysis* (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1965); and Vamik Volkan, Demetrios Julius, and Joseph Montville, *The Psychodynamics of International Relations* (Lexington, Mass.: Lexington, 1990).

8. Coleman, *Community Conflict.*
9. Dayle Spencer and William Spencer, *The International Negotiation Network: A New Method of Approaching Some Very Old Problems*, Carter Center Occasional Paper Series, vol. 2, no. 2 (Atlanta: Carter Center, 1992).

القسم الثاني: بناء السلام - إطار مفاهيمي

1. John Paul Lederach, «Conflict Transformation: The Case for Peace Advocacy,» in Menno Wiebe, ed., *NGOs and Peacemaking: A Prospect for the Horn* (Waterloo, Ontario: Conrad Grebel College, 1989).

3. المصالحة

1. Hizkias Assefa, *Peace and Reconciliation as a Paradigm* (Nairobi, Kenya: Nairobi Peace Initiative), 10 ـ 16; and Howard Zehr, *Changing Lanes: New Perspectives in Crime and Punishment* (Scottdale, Pa.: Herald Press, 1990), 177.
2. Harold H. Saunders, *The Concept of Relationship* (Columbus: Ohio State University, Mershon Center, 1993); and Joseph Montville, *Conflict and Peacemaking in Multi ـ Ethnic Societies* (Lexington, Mass.: Lexington, 1990).
3. Harold H. Saunders and Randa Slim, «Dialogue to Change Conflictual Relationships,» *Higher Education Exchange* (a Kettering newsletter) (1994): 43 ـ 56.
4. Margaret J. Wheatley, *Leadership and the New Science* (San Francisco: Berrett ـ Koehler, 1992).
5. Assefa, *Peace and Reconciliation.*
6. John Paul Lederach, *The Journey toward Reconciliation* (Scottdale, Pa.: Herald Press, in press).
7. Kenwin K. Smith and David N. Berg, *Paradoxes of Group Life* (San Francisco: Jossey ـ Bass, 1987).
8. Ibid., 25.
9. Gerald Shenk, *God with Us? The Role of Religion in Conflicts in the Former Yugoslavia,* Research Report no. 15 (Uppsala, Sweden: Life and Peace Institute, 1993).
10. See, for example, John Burton, *Resolving Deep ـ Rooted Conflict: A Handbook* (Lanham, Md.: University Press of America, 1987); R. J. Fisher, «Conflict Analysis Workshop on Cyprus: Final Workshop Report» (Canadian Institute

for International Peace and Security, Ottawa, 1991); and Jay Rothman, *From Confrontation to Cooperation* (London: Sage, 1992).

11. Jane Corbin, *The Norway Channel: The Secret Talks That Led to the Middle East Peace Accord* (New York: Atlantic Monthly Press, 1994).
12. Corbin, *Norway Channel;* and Amos Elon, «The Peacemakers,» *New Yorker,* 20 December 1993, 77 ـ 85.
13. Elon, «Peacemakers,» 80.
14. Corbin, *Norway Channel,* 50.
15. Elon, «Peacemakers,» 81.
16. Ibid., 82.
17. Ibid.

4. البنية

1. Michael Parenti, *Inventing Reality: The Politics of the Mass Media* (New York: St. Martins, 1990).
2. Roger Fisher and William Ury, *Getting to Yes* (Boston: Houghton Mifflin, 1981), 3.
3. John Burton, *Conflict and Communication* (London: Macmillan, 1969); and Burton, *Resolving Deep ـ Rooted Conflict.*
4. Herbert Kelman, «Creating the Conditions for Israeli ـ Palestinian Negotiations «*Journal of Conflict Resolution* 26 (1982): 39 ـ 75.
5. Ronald Fisher, *Interactive Conflict Resolution* (Syracuse: Syracuse University Press, 1997), 7.
6. M. H. Banks and Christopher Mitchell, *Handbook of Conflict Resolution: The Analytical Problem ـ Solving Approach* (London: Pinter, 1996).
7. Christopher Mitchell, «External Peace ـ Making Initiatives and Intranational Conflict,» in Manus I. Midlarsky, ed., *The Internationalization of Communal Strife* (New York: Routledge, 1992), 75.
8. Beatrice Schultz, «Conflict Resolution Training Programs: Implications for Theory and Research,» *Negotiation Journals*, no. 3 (1989): 301 ـ 309.
9. John Paul Lederach, *Preparing for Peace: Conflict Transformation across Cultures* (Syracuse: Syracuse University Press, 1995).
10. Ron Kraybill, interview by author, June 16, 1994. 11. Paula Gutlove and Joe Montville, «Toward Sustainable Peace in the Balkans» (unpublished report, Balkans Peace Project, Cambridge, Mass., 1992).

12. Mari Fitzduff, *Beyond Violence: Conflict Resolution Processes in Northern Ireland* (Tokyo: United Nations University, 1996).

13. Assefa, *Peace and Reconciliation;* and Harold Miller, *Peace and Reconciliation in Africa,* Mennonite Central Committee Occasional Paper no. 19 (Akron, Pa.: Mennonite Central Committee, July 1993).

14. «Peace and Reconciliation in Angola and Mozambique» (communique from participants in Lusophone Consultation, Limuru, Kenya, 20 ـ 27 September, 1990).

15. Jack Child, *The Central American Peace Process,* ۱۹۸۳ ـ ۱۹۹۱ (Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 1992).

16. Paul Wehr and John Paul Lederach, «Mediating Conflict in Central America, «*Journal of Peace Research* 28, no. 1 (February 1991): 85 ـ 98.

17. Bruce Nichols, «Religious Conciliation between the Sandinistas and the East Coast Indians of Nicaragua,» in Doug Johnston and Cynthia Sampson, eds., *Religion: The Missing Dimension in Statecraft* (Oxford: Oxford University Press, 1994).

18. Wehr and Lederach, «Mediating Conflict,» 97.

19. Laurie Nathan, «An Imperfect Bridge: Crossing to Democracy on the Peace Accord,» *Track Two* ۲ (May 1993).

20. Prioshaw Camay, «The JOCC Solution,» *Track Two* 2, no. 4 (November 1993): 16 ـ 17.

21. Ed Garcia, *Participative Approaches to Peacemaking in the Philippines* (Tokyo: United Nations University, 1993).

22. John Paul Lederach, «Tapping the Tradition: Cultural Elements of the Peace Process in Somalia» (paper presented at the National Conference of Peacemaking and Conflict Resolution, Portland, Ore., May 1993), 8.

23. Ahmed Yusef Farah, *The Roots of Reconciliation* (London: Action Aid, 1993).

24. Alta Brubaker, «Preparing People for Peace» (report no. 4 of the Program of Work by the Peace and Reconciliation Committee of the Christian Council of Mozambique, Nampula, Mozambique, 1993), 4.

25. Barbara Kolucki, *Circo da Paz* (New York: UNICEF, 1993).

26. Barry Hart, interview by author, Harrisonburg, Virginia, June 1993.

27. Maire Dugan, «A Nested Theory of Conflict,» *Women in Leadership* 1, no. 1 (summer 1996): 9 ـ 20.

28. Roland Marchal, «Formes de la violence dans un espace urbain enguerre: Les Mooryaan de Mogadiscio,» *Cahiers d'etudes Africaines* 117 (October 1993).
29. John Paul Lederach, «Proposal for a Disarmament and Rehabilitation Pilot Project» (paper submitted to the Life and Peace Institute and UNOSOM, Uppsala, Sweden, 17 November 1992).
30. Ernie Regehr, «Report on the Disarmament Resource Group» (working group report, Frankfurt, December 1993).

5. المسار

1. Louis Kriesberg, *The Sociology of Social Conflict* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice _ Hall, 1973), 4.
2. John Paul Lederach, «Conflict Transformation: The Case for Peace Advocacy,» in Menno Wiebe, ed., *NGOs and Peacemaking: A Prospect for the Horn* (Waterloo, Ontario: Conrad Grebel College, 1989).
3. Adam Curle, *Making Peace* (London: Tavistock, 1971).
4. James Laue and Gerald Cormick, «The Ethics of Intervention in Community Disputes,» in Gordon Bermant, Herbert C. Kelman, and Donald P. Warwick, eds., *The Ethics of Social Intervention* (Washington,D.C.: Halsted Press, 1978), 212.
5. Mitchell, «External Peace _ Making Initiatives.»
6. Ibid., 147.
7. Louis Kriesberg, «Formal and Quasi _ Mediators in International Disputes: An Exploratory Analysis,» *Journal of Peace Research* 28, no. 1 (February 1991): 19 _ 27.
8. Loraleigh Keashley and Ronald Fisher, «Toward a Contingency Approach to Third _ Party Intervention in Regional Conflict: A Cyprus Illustration,» *International Journal* 45 (spring 1990): 424 _ 453.
9. Mitchell, «External Peace _ Making Initiatives,» 140.

6. إطار متكامل لبناء السلام

1. Regehr, *War after the Cold War,* 1.
2. See John Paul Lederach, «The Ethics of Military Intervention in Humanitarian Crises,» in United Nations Development Programme, *UNDP Training Manual (*New York: United Nations, 1993), 2.
3. Ann Seidman and Anang Frederick, *Towards a New Vision of Self _ Sustained Development* (Trenton, N.J.: Africa World Press, 1992); Michael Carley and

Ian Christie, *Managing Sustainable Development* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1992); and Julie Fisher, *The Road from Rio: Sustainable Development and the Nongovernmental Movement in the Third World* (New York: Praeger, 1993).

4. Elise Boulding, «The Challenges of Imaging Peace in Wartime,» *Futures* 23, no. 5 (1991): 528.
5. Lederach, *Journey toward Reconciliation* (see the chapter on time, healing, and reconciliation).
6. Christopher W. Moore, *Dispute Management Systems Design* (Boulder, Colo.: LDR Associates, 1994).
7. Wheatley, *Leadership and the New Sciences*, 15.

7. الموارد

1. Robert Merton, *Social Theory and Social Structure* (Glencoe, 111.: Free Press, 1965).
2. Mary Anderson, *Do No Harm: Supporting Local Capacities for Peace through Aid* (Cambridge, Mass.: Development of Collaborative Action, Inc., 1996).
3. Lederach, *Preparing for Peace.*
4. Farah, *Roots of Reconciliation.*
5. Kolucki, *Circo da Paz.*
6. John Paul Lederach, «Transformation from Within: Peacemaking in the East Coast of Nicaragua» (paper commissioned by George Fox College under a grant from the United States Institute of Peace, 1989).
7. Wehr and Lederach, «Mediating Conflict,» 97.

8. التنسيق

1. Mari Fitzduff, *Beyond Violence: Conflict Resolution Processes in Northern Ireland* (Tokyo: United Nations University, 1996), chapter 9.
2. Louise Diamond and John McDonald, *Multi _ Track Diplomacy: A Systems Approach to Peace*, 3d. ed. (West Hartford, Conn.: Kumarian Press, 1995).
3. Lunden, *Horn of Africa Bulletin.*
4. Suzanne Lunden, «Working Document of the Life and Peace Institute on Somalia» (Life and Peace Institute, Uppsala, Sweden, 1992), 14.
5. Sture Normark, Suzanne Lunden, and John Paul Lederach, «Blueprint: Somali

Reconciliation Structure,» working paper, Life and Peace Institute, Uppsala, Sweden, 3.

6. Wolfgang Heinrich, «Report on the Life and Peace Institute's Somali Initiative» (Life and Peace Institute, Uppsala, Sweden, 1996).

9. التحضير لبناء السلام

1. Lederach, *Preparing for Peace,* chap. 1.
2. Ibid., 21.
3. Ibid., chaps. 5 and 6.
4. Juan Gutierrez, *The Horizon of Reconciliation* (Gernika, Spain: Red Gernika, in press).

10. التقييم الاستراتيجي المستجيب

1. My working paper, prepared for the Organization of American States PROPAZ Guatemala project, was entitled «Peacebuilding in Divided Societies: Tools for Strategic and Responsive Evaluation'; it was issued in January 1997.
2. Ed Hall, *The Dance of Life: The Other Dimension of Time* (New York: Doubleday, 1984), chap. 3.
3. Jay Rothman, «Action Evaluation: Draft Discussion Paper» (paper presented as part of a Pew Foundation research paper, March 1996).
4. Carol Weiss, «Nothing as Practical as a Good Theory: Exploring Theory ـ Based Evaluation for Comprehensive Community Initiatives for Children and Families,» in James P. Connell et al., eds., *New Approaches to Evaluating Community Initiatives* (Washington, D.C.: Aspen Institute, 1995), 65 ـ 93.
5. Joyce Hocker and William Wilmot, *Interpersonal Conflict* (Madison, Wis.: Brown and Benchmark, 1995), 57 ـ 63.

تطبيق المفاهيم

1. For more, see John Prendergast, *The Outcry for Peace in the Sudan* (Washington, D.C.: Center for Strategic Initiatives of Women, October 1996).
2. See John Prendergast, *Crisis Response: Humanitarian Band ـ Aids in Sudan and Somalia* (London: Pluto Press, 1997), chap. 3.
3. N. Richman, «Annotation: Children in Situations of Political Violence,» *Journal of Child Psychology and Psychiatry* 34 (1995): 1286 ـ 1302.

4. Everett Ressler, *Children in War* (New York: UNICEF, 1991), 181.
5. John Prendergast, *Dare to Hope: Children of War in Southern Sudan,* Center of Concern Advocacy Paper (Washington, D.C.: Center of Concern, 1996).
6. Julia Aker Duany, «Making Peace: A Report on Grassroots Peace Efforts» (Union Institute, October 1995, unpublished mimeograph), 19.
7. William Lowrey, «The Role of Religion in Peacemaking and Reconciliation: A Case Study among the Nuer in Sudan» (Union Institute, unpublished mimeograph), 9.
8. Duany, «Making Peace,» 6.
9. Interview by author, southern Sudan, July 10, 1995.
10. UNICEF, *Children and Women in Ethiopia* (Addis Ababa: UNICEF, 1993), 24.
11. Raymond Copson, *Africa's Wars and Prospects for Peace* (New York: M. E. Sharpe, 1994), 90.
12. Interview by author, Addis Ababa, October 3, 1995.
13. John Markakis, «Ethnic Conflict and the State in the Horn of Africa,» in Katsuyo Fukui and John Markakis, *Ethnicity and Conflict in the Horn of Africa* (London: James Currey, 1994), 235.
14. The following comes largely from John Prendergast, *Governance, Political Islam, and Conflict in Ethiopia* (Washington, D.C.: Center for Strategic Initiatives of Women, forthcoming).
15. Kuawab Business Consultants, «Fertilizer Marketing Survey: Main Recommendations,» report for USAID/Ethiopia, October 1995.
16. Robert Shank, «1996 Fertilizer Situation: Progress, Problems, and Programs» (UN Emergencies Unit for Ethiopia, Addis Ababa, September 1996), 2.
17. Shank, «1996 Fertilizer Situation,» 1, 3.
18. Ben Parker, *Ethiopia: Breaking New Ground* (Oxford: Oxfam, 1995), 35.
19. Interview by author, Addis Ababa, November 3, 1996.
20. Jon Abbink, «Breaking and Making the State: The Dynamics of Ethnic Democracy in Ethiopia,» *Journal of Contemporary African Studies* 13, no. 2 (1996): 156.
21. National Democratic Institute, *An Evaluation of the June ۲۱ Ethiopian Elections in Ethiopia* (Washington, D.C.: National Democratic Institute, 1992); and International Human Rights Law Group, *Ethiopia in Transition: A Report on the Judiciary and the Legal Profession* (Washington, D.C.: International Human Rights Law Group, 1994).

22. John Cohen, «Decentralization and 'Ethnic Federalism' in Post ـ Civil War Ethiopia,» in Krishna Kumar, ed., *Rebuilding Societies after Civil War: Critical Roles for International Assistance* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 1996), 141.
23. Economist Intelligence Unit, *Ethiopia Country Report: Second Quarter* ١٩٩٦ (London: Economist Intelligence Unit, May 1996), 5.
24. World Bank, *Ethiopia: Public Expenditure Review—Issues in Public Expenditure* (Washington, D.C.: World Bank, 1995).
25. Satish Chandra Mirsha, «The Economic Dimensions of Regionalization in Ethiopia» (USAID report, Nairobi, 1995); and Cohen, «Decentralization and 'Ethnic Federalism,» 146,
26. Abbink, «Breaking and Making the State,» 153.
27. See John Prendergast, *Frontline Diplomacy: Humanitarian Aid and Conflict in Africa* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 1996), chap. 2.
28. For more on war tribunals, see John Prendergast, Jennifer Ragland, and Renee Storteboom, «Post ـ Conflict Reconciliation Initiatives: Preliminary Observations» (USAID/CDIE report, Washington, D.C., 1996).
29. African Centre for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD), *State, Sovereignty, and Responsibility* [papers from the African Conference on Peacemaking and Conflict Resolution] (Durban, South Africa: ACCORD, 1996), 71.
30. Interview by author, Kigali, August 8, 1995.
31. Derek Summerfield, *The Impact of War and Atrocity on Civilian Populations,* Relief and Rehabilitation Network paper no. 4 (London: Overseas Development Institute, April 1996), 15 ـ 16.
32. See Krishna Kumar, ed., *Rebuilding Societies after Civil War: Critical Roles for International Assistance* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 1996), 65.
33. F. Hume and D. Summerfield, «After the War in Nicaragua: A Psychosocial Study of War Wounded Ex ـ Combatants,» *Medicine and War* 10 (1991): 4 ـ 25.
34. Summerfield, *Impact of War and Atrocity,* 16 ـ 17.
35. Interview by author, Kigali, August 4, 1995.
36. Interview by author, Kigali, August 6, 1995.
37. Ken Menkhaus and John Prendergast, «The Political Economy of Post ـ Intervention Somalia,» *CSIS Africa Notes,* no. 172 (May 1995).

38. See Prendergast, *Frontline Diplomacy,* and David R. Smock, ed., *Creative Approaches to Managing Conflict in Africa: Findings from USIPFunded Projects,* Peaceworks no. 15 (Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press, April 1997).
39. Mark Bradbury, *The Somali Conflict: Prospects for Peace,* Oxfam Research Paper no. 9 (Oxford: Oxfam, 1994), 4.

المصادر

- Anderson, Mary. *Do No Harm: Supporting Local Capacities for Peace through Aid.* Cambridge, Mass.: Development for Collaborative Action, Inc., 1996.
- Assefa, Hizkias. «Humanitarian Activity and Peacemaking: Challenge for the NGOs.» Nairobi, Kenya, 15 May 1991. Mimeographed.
- *Peace and Reconciliation as a Paradigm.* Nairobi, Kenya: Nairobi Peace Initiative, 1993.
- Banks, M. H., and Christopher Mitchell. *Handbook of Conflict Resolution: The Analytical Problem ـ Solving Approach.* London: Pinter, 1996.
- Barnet, Richard. *Roots of War.* New York: Penguin, 1978.
- Boulding, Elise. «The Challenges of Imaging Peace in Wartime.» *Futures* 23, no. 5 (1991).
- Boulding, Kenneth. *Conflict and Defense.* New York: Harper and Row, 1963.
- Boutros ـ Ghali, Boutros. *An Agenda for Peace.* New York: United Nations, 1992.
- Brubaker, Alta. «Preparing People for Peace.» Report no. 4 of the Program of Work by the Peace and Reconciliation Committee of the Christian Council of Mozambique. Nampula, Mozambique, 1993.
- Burton, John. *Conflict and Communication.* London: Macmillan, 1969.
- —. *Resolving Deep ـ Rooted Conflict: A Handbook.* Lanham, Md.: University Press of America, 1987.
- Camay, Prioshaw. «The JOCC Solution.» *Track Two* 2, no. 4 (November 1993): 16 ـ 17.
- Carley, Michael, and Ian Christie. *Managing Sustainable Development.* Minneapolis: University of Minnesota Press, 1992.
- Child, Jack. *The Central American Peace Process ١٩٨٣ ـ ١٩٩١.* Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 1992.
- Clausewitz, Carl Von. *On War.* London: Penguin, 1978.
- Coleman, James. *Community Conflict.* New York: Free Press, 1956.

- Corbin, Jane. The *Norway Channel: The Secret Talks That Led to the Middle East Peace Accord.* New York: Atlantic Monthly Press, 1994.
- Coser, Lewis. *The Functions of Social Conflict.* New York: Free Press, 1956.
- Curle, Adam. *Making Peace.* London: Tavistock, 1971.
- *Tools for Transformation.* London: Hawthorn Press, 1990.
- Diamond, Louise, and John McDonald. *Multi _ Track Diplomacy: A Systems Approach to Peace,* 3d ed. West Hartford, Conn.: Kumarian Press, 1995.
- Dugan, Maire. «A Nested Theory of Conflict.» *Women in Leadership* 1, no. 1 (summer 1996): 9 _ 20.
- Elon, Amos. «The Peacemakers.» *New Yorker,* 20 December 1993, 77 _ 85.
- Farah, Ahmed Yusef. *The Roots of Reconciliation.* London: Action Aid, 1993.
- Fisher, Julie. *The Road from Rio: Sustainable Development and the Nongovernmental Movement in the Third World.* New York: Praeger, 1993.
- Fisher, Roger, and William Ury. *Getting to Yes.* Boston: Houghton Mifflin, 1981.
- Fisher, Ronald. «Conflict Analysis Workshop on Cyprus: Final Workshop Report.» Ottawa, Canadian Institute for International Peace and Security, 1991.
- *Interactive Conflict Resolution.* Syracuse: Syracuse University Press, 1997.
- «Third Party Consultation as a Method of Conflict Resolution: A Review of *Studies.» Journal of Conflict Resolution* 27 (1983): 301 _ 334.
- Fitzduff, Mari. *Beyond Violence: Conflict Resolution Processes in Northern Ireland.* Tokyo: United Nations University, 1996.
- Friberg, Mats. «The Need for Unofficial Diplomacy in Identity Conflicts.» In *Yugoslavia Wars*, edited by Tonci Kuzmanic and Arno Truger. Ljubljana, Slovenia: Peace Institute, 1992.
- Galtung, Johann. *Essays in Peace Research.* 5 vols. Copenhagen: Ejlers, 1978.
- «Peace Education: Problems and Conflicts.» In *Education for Peace,* edited by M. Haavelsrud. Guildford, Conn.: Science and Technology Press, 1976.
- *The True Worlds: A Transactive Perspective.* New York: Free Press, 1980.
- Garcia, Ed. *Participative Approaches to Peacemaking in the Philippines.* Tokyo: United Nations University, 1993.
- Gutierrez, Juan. *The Horizon of Reconciliation.* Gernika, Spain: Red Gernika, in press.
- Gutlove, Paula, and Joe Montville. «Toward Sustainable Peace in the Balkans.» Balkans Peace Project, Cambridge, Mass., 1992.

- Heinrich, Wolfgang. «Report on the Life and Peace Institute's Somali Initiative.»
- Uppsala, Sweden: Life and Peace Institute, 1996.
- Hocker, Joyce, and William Wilmot. *Interpersonal Conflict.* Madison, Wis.: Brown and Benchmark, 1995.
- Ives, Tony. «The Geography of Arms Dispersal.» In *The Geography of Peace of War,* edited by David Pepper and Alan Jenkins. Oxford: Basil Blackwell, 1987.
- Keashley, Loraleigh, and Ronald Fisher. «Towards a Contingency Approach to Third Party Intervention in Regional Conflict: A Cyprus Illustration.» *International Journal* 45 (spring 1990): 424 ـ 453.
- Kelman, Herbert. *International Behavior: A Social ـ Psychological Analysis.* New York: Holt, Rinehart, and Winston, 1965.
- «Creating the Conditions for Israeli ـ Palestinian Negotiations.» *Journal of Conflict Resolution* 26 (1982): 39 ـ 75.
- Kolucki, Barbara. *Circo da Paz.* New York: UNICEF, 1993.
- Kriesberg, Louis. «Formal and Quasi ـ Mediators in International Disputes: An Exploratory Analysis.»*Journal of Peace Research* 28, no. 1 (February 1991): 19 ـ 27.
- . *Intractable Conflicts and Their Transformation.* Syracuse: Syracuse University Press, 1989.
- . *The Sociology of Social Conflict.* Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1973.
- Laue, James, and Gerald Cormick. «The Ethics of Intervention in Community Disputes.» In *The Ethics of Social Intervention,* edited by Gordon Bermant, Herbert C. Kelman, and Donald P. Warwick. Washington, D.C.: Halsted Press, 1978.
- Lederach, John Paul. «Beyond Violence: Building Sustainable Peace.» In *Beyond Violence*, edited by Arthur Williamson. Belfast: Community Relations Council, 1995.
- «Conflict Transformation: The Case for Peace Advocacy.» In *NGOs and Peacemaking: A Prospect for the Horn*, edited by Menno Wiebe. Waterloo, Ontario: Conrad Grebel College, 1989.
- —. «The Ethics of Military Intervention in Humanitarian Crises.» In *UNDP Training Manual* New York: United Nations, 1993.
- *The Journey toward Reconciliation.* Scottdale, Pa.: Herald Press, in press.
- *Preparing for Peace: Conflict Transformation across Cultures.* Syracuse: Syracuse University Press, 1995.

- «Proposal for a Disarmament and Rehabilitation Pilot Project.» Paper submitted to the Life and Peace Institute and UNOSOM, Uppsala, Sweden, 17 November 1992.
- «Tapping the Tradition: Cultural Elements of the Peace Process in Somalia.» Paper presented at the National Conference of Peacemaking and Conflict Resolution, Portland, Ore., May 1993.
- «Transformation from Within: Peacemaking in the East Coast of Nicaragua.» Paper commissioned by George Fox College, under a grant from the United States Institute of Peace, Washington, D.C., 1989.
- Lindgren, Karin, ed. *States in Armed Conflict.* Uppsala, Sweden: Department of Peace and Conflict Research, 1991.
- Lunden, Suzanne, ed. *The Horn of Africa Bulletin.* Uppsala, Sweden: Life and Peace Institute, 1993.
- «Working Document of the Life and Peace Institute on Somalia.» Uppsala, Sweden: Life and Peace Institute, 1992.
- Lusophone Consultation. «Peace and Reconciliation in Angola and Mozambique.» Communique from participants, Limuru, Kenya, 20 – 27 September 1990.
- Marchal, Roland. «Formes de la violence dans un espace urbain en guerre: Les Mooryaan de Mogadiscio.» *Cahiers d'etudes Africaines* 117 (October 1993).
- Mearsheimer, John J. «Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War.» *International Security* 15, no. 1 (summer 1990): 5 – 56.
- Merton, Robert. *Social Theory and Social Structure.* Glencoe, 111.: Free Press, 1949.
- Midlarsky, Manus I. *The Internationalization of Communal Strife.* New York: Routledge, 1992.
- Miller, Harold. *Peace and Reconcilaition in Africa,* Mennonite Central Committee Occasional Paper no. 19. Akron, Pa.: Mennonite Central Committee, July 1993.
- Mitchell, Christopher. «External Peace – Making Initiatives and Intranational Conflict.» In *The Internationalization of Communal Strife,* edited by Manus I. Midlarsky. New York: Routledge, 1992.
- «The Process and Stages of Mediation: Two Sudanese Cases *«In Making War and Waging Peace: Foreign Intervention in Africa,* edited by David Smock. Washington, D.C.: United States Institute of Peace

- Press, 1993.
- Moore, Christopher W. *Dispute Management Systems Design.* Boulder, Colo.: LDR Associates, 1994.
- Montville, Joseph. *Conflict and Peacemaking in Multi _ Ethnic Societies.* Lexington, Mass.: Lexington, 1990.
- Mueller, John. *Retreat From Doomsday: The Obsolescence of Major War.* New York: Basic, 1989.
- Nathan, Laurie. «An Imperfect Bridge: Crossing to Democracy on the Peace Accord.» *Track Two* 2 (May 1993).
- Nichols, Bruce. «Religious Conciliation between the Sandinistas and the East Coast Indians of Nicaragua.» In *Religion: The Missing Dimension in Statecraft*, edited by Doug Johnston and Cynthia Sampson. Oxford: Oxford University Press, 1994.
- Normark, Sture, Suzanne Lunden, and John Paul Lederach. «Blueprint: Somali Reconciliation Structure.» Working paper, Life and Peace Institute, Uppsala, Sweden, 1993.
- Parenti, Michael. *Inventing Reality: The Politics of the Mass Media.* New York: St. Martin's, 1990.
- Regehr, Ernie. «Armed Conflict in the World in 1992.» *Ploughshares Monitor* 8, no. 4 (December 1996): 13 _ 17.
- «Report on the Disarmament Resource Group.» Frankfurt, December 1993.
- *War after the Cold War: Shaping a Canadian Response.* Ploughshares Working Paper 93 _ 3. Waterloo, Ontario: Project Ploughshares, 1993.
- Richardson, Lewis. *Statistics of Deadly Quarrels.* Pittsburgh: Boxwood, 1960. Rothman, Jay. «Action Evaluation: Draft Discussion Paper.» March 1996.
- *From Confrontation to Cooperation.* London: Sage, 1992.
- Ruppesinghe, Kumar. *Conflict Transformation.* London: Macmillan, 1994.
- Saunders, Harold H. *The Concept of Relationship.* Columbus: Ohio State University, Mershon Center, 1993.
- Saunders, Harold H., and Randa Slim. «Dialogue to Change Conflictual Relationships.» *Higher Education Exchange* (1994): 43 _ 56.
- Schultz, Beatrice. «Conflict Resolution Training Programs: Implications for Theory and Research.» *Negotiation Journal* 5, no. 3 (1989): 301 _ 309.

- Seidman, Ann, and Anang Frederick. *Towards a New Vision of Self ـ Sustained Development.* Trenton, N.J.: Africa World Press, 1992.
- Shenk, Gerald. 1993. *God with Us? The Role of Religion in Conflicts in the Former Yugoslavia.* Research Report no. 15. Uppsala, Sweden: Life and Peace Institute, 1993.
- Sivard, Ruth Leger. *World and Social Expenditures.* Washington, D.C.: World Priorities, 1983.
- Smith, Kenwin K., and David N. Berg. *Paradoxes of Group Life.* San Francisco: Jossey ـ Bass, 1987.
- Spencer, Dayle, William Spencer, and William Ury, eds. *The State of World Conflict Report.* Atlanta: International Negotiation Network of the Carter Center, 1992.
- Spencer, Dayle, and William Spencer. *The International Negotiation Network: A New Method of Approaching Some Very Old Problems.* Occasional Paper Series, vol. 2, no. 2. Atlanta: Carter Center, 1992.
- Stockholm International Peace Research Institute Staff. *SIPRI Yearbook ١٩٩٥: Armaments,, Disarmament, and International Security.* Oxford: Oxford University Press, 1995.
- Sun Tzu. *The Art of War.* Edited and translated by Thomas Cleary. New York: Shambhala, 1991.
- Volkan, Vamik, Demetrios Julius, and Joseph Montville. *The Psychodynamics of International Relations.* Lexington, Mass.: Lexington, 1990.
- Wallensteen, Peter. «Conflict Resolution after the Cold War: Five Implications.» In *Resolving Intra ـ National Conflicts: A Strengthened Role for Intergovernmental Organizations,* edited by Honggang Yang, 34—42.
- Conference Report Series, vol. 5, no. 1. Atlanta: Carter Center, 1993.
- Wallensteen, Peter and Karin Axell. «Armed Conflict at the End of the Cold War, 1989 ـ 1992,» *Journal of Peace Research* 30, no. 3 (August 1993): 331 ـ 346.
- Wehr, Paul, and John Paul Lederach. «Mediating Conflict in Central America.» *Journal of Peace Research* 28, no. 1 (February 1991): 85 ـ 98.
- Weiss, Carol. «Nothing as Practical as a Good Theory: Exploring Theory ـ Based Evaluation for Comprehensive Community Initiatives for Children and Families.» In *New Approaches to Evaluating Community Initiatives,* edited by James P.

Connell, Anne C. Kubisch, Lisbeth B. Schorr, and Carol Weiss. Washington, D.C.: Aspen Institute, 1995.

- Wheatley, Margaret J. *Leadership and the New Sciences.* San Francisco: Berrett – Koehler, 1992.
- Wright, Quincy. *A Study of War.* Chicago: University of Chicago Press, 1942.
- Zehr, Howard. *Changing Lanes: New Perspectives on Crime and Punishment.* Scottdale, Pa.: Herald Press, 1990.